اتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 511 – حزيران/ يونيو 2023
www.uabonline.org/Magazine

50
أفضل مصرفاً عربياً

بنك القاهرة Banque du Caire
بنك مصر BANQUE MISR
البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT
البنك التجاري الدولي National Commercial Bank NCB
QNB
البنك العربي ARAB BANK
مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK
KIB

When it is time to go international, we have the expertise to get you there

Take your business to the next level with the best of our banking expertise.

Banking services that support you in every step of the way to achieve your goals at the right time.

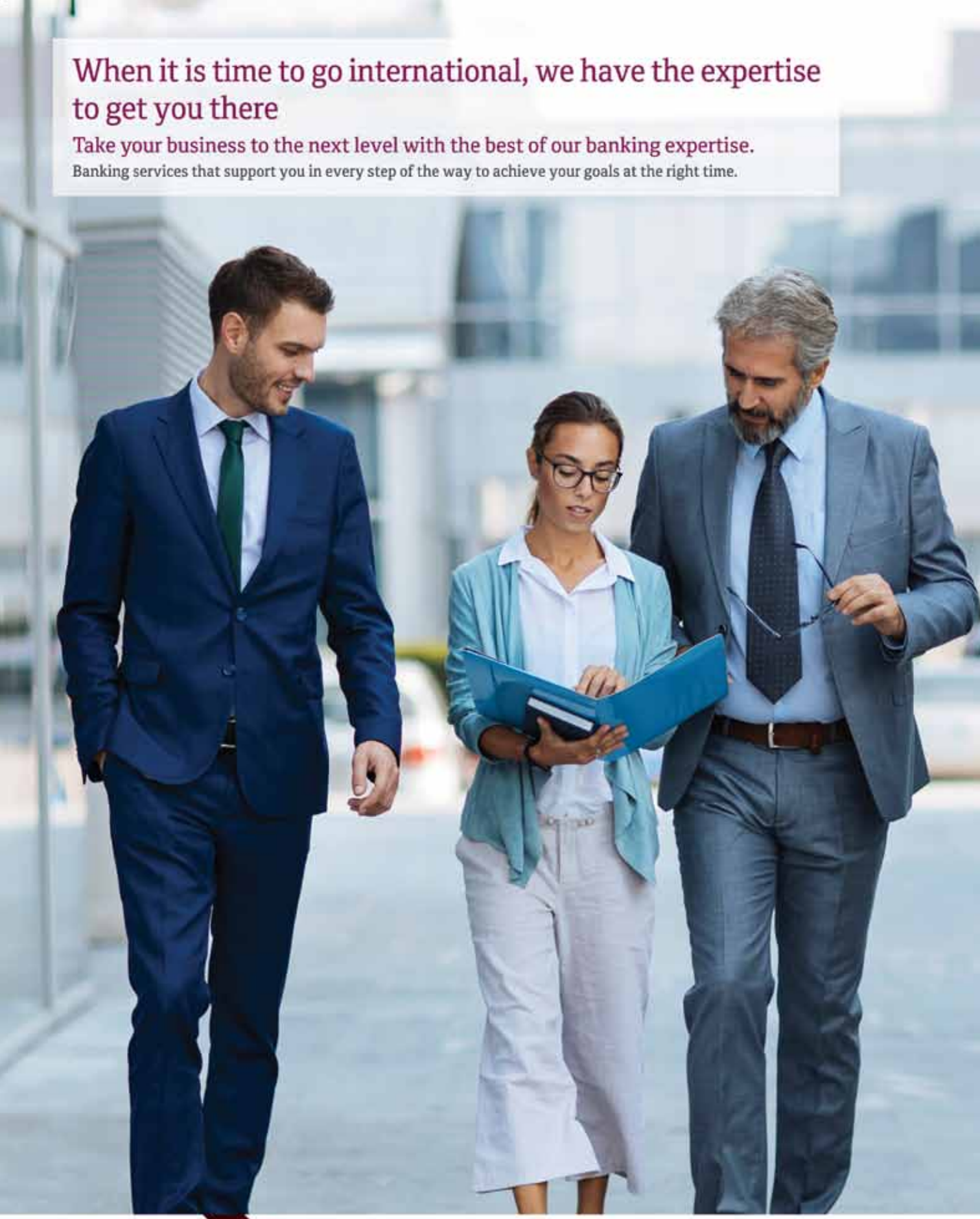

QNB

qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصـارف العربيـة

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

أحمد الديب
(جيبوتي)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

لزهر لطرش
(الجزائر)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

المحتويات

- **كلمة العدد**

- التعاون المصرفي العربي – الأوروبي نحو طموحات واعدة 5

- **موضوع الغلاف**

- موجودات أكبر خمسين مصرفاً عربياً في نهاية الربع الأول من 2023 تقارب 3.5 تريليونات دولار وقدّمت قروضاً وتسليفات إلى الإقتصادات العربية بنحو 2.0 تريليون دولار
المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في المركز الأول من حيث عدد المصارف 8

- **مقابلات**

- تحدث عن أهمية القمّة المصرفية العربية - الأوروبية في باريس
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح لـ «فرانس 24»:
تصبُّ في خانة الحوار المصرفي العربي - الأوروبي وباتت منصة دولية منذ 15 عاماً 40
- أكد «ضرورة عدم تحميل مؤسسة مصرف لبنان كل مسؤولية الأزمة الإقتصادية الحالية»
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح في حديث تلفزيوني:
خطة الحكومة الحالية غير عادلة وغير مقبولة حيال توزيع خسائر المودعين 62

- **الملتقيات والندوات**

- نظّمها إتحاد المصارف العربية برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون
وبمشاركة أكثر من 300 شخصية من 27 دولة
القمة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023 «نحو علاقات إقتصادية أوروبية – متوسطية مستدامة» 14
- الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الثامنة لندوة الإستثمارات
تعزيز الشراكات الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والمالية
والتعاون والتنمية لمستقبل أفضل بين العرب والصين 46
- على هامش فعاليات مؤتمر الأعمال العربي - الصيني في الرياض
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية: د. وسام فتوح:
بنوك المنطقة لديها ملاءة مالية أعلى منذ بداية الربع الثاني من 2023 54
- عرض خلال المنتدى أهم الميزات التي تجعل الإمارات وجهة عالمية للإستثمارات الأجنبية
ثاني الزيودي ترأس وفد الدولة المشارك في منتدى كازان الإقتصادي الدولي 76

- **نشاط الإتحاد**

- د. فتوح شارك في العيد الوطني الإيطالي في لبنان
السفيرة الإيطالية: التحدّيات ضاغطة بينها الأمن والبيئة والتغيّر المناخي 66

رئيس مجلس الإدارة

محمد الإتربي

الأمين العام

د. وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة

رجاء كموني

الاشتراكات:

للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات:

ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110
بيروت - لبنان
هاتف: 377800-1-961+
فاكس: 364955-1-961+ / 364952-1-961+
بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

مقابلات

- **الأخبار والمستجدات**

- «الكويت الدولي» KIB الراعي الماسي لـ «القمة الأورو – متوسطية الإقتصادية والمصرفية» في باريس
الصباح: الحدث فرصة فريدة لتوحيد الجهود في ظلّ تحدّيات مختلفة يواجهها العالم 38
- محافظ «الإمارات المركزي» خالد بالعمى: نعمل مع شركاء دوليين لتطوير التكنولوجيا المالية وأنظمة الدفع ونُعزّز الشراكة الإستراتيجية بين الإمارات والصين 43
- «معاً» مبادرة جديدة لدعم وتمكين القطاع الخاص الإماراتي والعراقي 52
- رغم التحدّيات المستمرة في المنطقة «الشرق الأوسط» الأسرع نمواً للإستثمار الأجنبي المباشر في 2022 55
- أربع مناطق اقتصادية جديدة في المملكة تحجز لها مكانة واسعة في سوق الإستثمارات
الإقتصاد السعودي الى مزيد من الخطوات الناجحة تعاون عالمي يتكامل مع رؤية 2023 56
- رئيس الوزراء العراقي ناقش ووفدي رجال الأعمال والمستثمرين الإماراتيين والشركات الألمانية التعاون والشراكة في مختلف القطاعات 60
- رئيس الوزراء المصري ناقش ومسؤولي «مودرن للتنمية والإستثمار» الفرص الإستثمارية في القطاع المالي 61
- «الكويت الدولي»: أرباحنا بلغت 3.5 ملايين دينار بنسبة نمو 42 % في الربع الأول من 2023 65
- الإتربي رئيساً لمجلس إدارة «سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية» 68
- ناجي غندري ممثلاً للمصارف التونسية في مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية 68
- توقُّع نمو إقتصاد مصر 4 % ووصول الجنيه إلى 34 للدولار في نهاية 2023 و35 في 2024 70
- مصر تسجل تعافياً في إيراداتها السياحية وميزان المدفوعات يُحقق فائضاً كلياً 71
- أرباح بنك القاهرة تخطّت المليار جنيه في نهاية الربع الأول من 2023 بمعدل نمو 29 % 72
- رغم التحدّيات الإقتصادية الدولية قيمة المشاريع في الخليج تصعد إلى 30 مليار دولار 74
- محافظ «قطر المركزي» بندر بن محمد بن سعود آل ثاني:
سياسة ربط الريال بالدولار مناسبة لإقتصادنا ولا حاجة لتغييرها 75
- أرباح «قطر الوطني» إرتفعت 7 % في الربع الأول من 2023 75
- الإمارات دبي الوطني يُعزّز مبادرات الإبتكار والإستدامة بالتعاون مع مايكروسوفت 77
- تعاون مصري إماراتي عبر مذكرة تفاهم لتعزيز الإستثمارات 77
- «بوبيان» يُطلق تقريره حول الإستدامة ورؤيته نحو النمو المستدام لعام 2022 78
- برعاية «البحرين المركزي» و«الجمهورية» من ليبيا
«أيوفي» إختتمت مؤتمرها السنوي الـ 21 للهيئات الشرعية في البحرين 79
- «العز الإسلامي» يُعلن إلتحاق الدفعة الثالثة في برنامج «رواد العز» 80
- إتفاقية بين «سوق أبوظبي للأوراق المالية» و«بورصة أستانا الدولية» لتعزيز التعاون وتوسيع العلاقات الثنائية 81
- بنك الإسكان الأردني:
إسترجاع نقدي 25 % على تطبيقات التوصيل بإستخدام بطاقة ISKAN V-Card الرقمية 82
- البنك العربي الأفضل في الشرق الأوسط في 2023 84
- إتحاد المصارف العربية يدعو إلى تحييد القطاع المصرفي السوداني عن الصراع المسلح
الأمين العام د. وسام حسن فتوح: الصراع القائم أعاد القطاع المصرفي إلى المربّع الأول وقلّص دوره الإقتصادي والإجتماعي في دعم المجتمع السوداني 86
- د. فتوح يدعو وزير المالية التركي لرعاية المنتدى الإقتصادي العربي – التركي في إسطنبول في أواخر 2023 87
- حفيظة غاي إركان أول إمرأة تتولى حاكمية البنك المركزي التركي 87
- الودائع المحلية تشكل مصدر التمويل الرئيسي لبنوك البلاد
«موديز»: بنوك الكويت محصّنة بسياج إقتصادي قوي 88
- «الإسلامي الأردني» يُصدر البطاقة الجامعية لموظفي وطلبة جامعة العلوم الإسلامية العالمية 89
- «الأهلي السعودي» أفضل مصرفية رقمية على مستوى الشرق الأوسط 90

الملتقيات والندوات

نشاط الإتحاد

الأخبار والمستجدات

Enjoy Luxurious Benifits
With Mastercard Platinum

NCB
المصرف التجاري الوطني
National Commercial Bank

mastercard

ncb.ly

التعاون المصرفي العربي - الأوروبي نحو علاقات واعدة

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن التعاون المالي والمصرفي العربي – الأوروبي يحظى بأهمية بالغة، حيث يُسهم في تعزيز العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية وأوروبا، ويفتح آفاقًا أوسع للإستثمارات والتجارة. ويُتيح هذا التعاون مشاركة المعرفة ونقل الخبرات وتبادل أفضل الممارسات في قطاعات المال والبنوك، مما يعزّزُ الإستقرار والإبتكار والنمو الإقتصادي. كما يُساهم في تعزيز التكامل المالي والإستثمارات العابرة للحدود، ويدعم التنمية الإقتصادية. وبفضل هذا التعاون سيتم تعزيز العلاقات الثقافية والتجارية بين الشعوب العربية والأوروبية، مما يُعزّز التفاهم ويُعمّق التعاون بينهما.

وقد جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية للقمّة المصرفية العربية – الأوروبية في العاصمة الفرنسية باريس، ليؤكد توجّه الإتحاد نحو ترسيخ الحوار المصرفي العربي – الأوروبي، وتفعيله كمنصة دائمة، تأسست منذ نحو 15 عاماً، وهي مستمرة مستقبلاً كي تلبي طموحاتنا المصرفية العربية والأوروبية.

وتُواجه المنطقة العربية تحديداً تحدّيات مستجدة فرضت نفسها في القمّة، أبرزها التطوُّرات الجيوسياسية والأزمات المتسارعة، حيث حصلت أخيراً تحالفات غير متوقعة، ولا سيما مع الصين، إضافة إلى الإتفاق ما بين المملكة العربية السعودية وإيران، فضلاً عن تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية، في ظل أزمة التضخُّم العالمي، إضافة إلى مخاطر تهديد الأمن الغذائي العربي وفق تقرير البنك الدولي، إذ إن هناك 141 مليون شخص في العالم العربي مهدّدون بإنعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن التغيُّر المناخي.

وتأتي مناقشات محور تعزيز العلاقات المصرفية والإقتصادية العربية – الأوروبية، في ضوء تحسُّن السياسات والإجراءات التي إتّبعتها الحكومات العربية مؤخراً، حيال توفير الأمن الغذائي، تحسُّباً لتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية. كما أن ثمّة خططاً إستراتيجية كبيرة في هذا المجال، علماً أن القمّة المصرفية كانت قد جمعت أكثر من جهة دولية، بينها البنك الدولي الذي تناول على نحو دقيق هذا الموضوع، عارضاً كل الحلول الضرورية في هذا الشأن، فضلاً عن مشاركة القطاع الخاص، وهذا أمر في غاية الأهمية، إضافة إلى دور المصارف في تمويل الأمن الغذائي العربي وتأمينه ومواءمته.

ورغم أن هذه القمّة ليست تنفيذية، وتوصياتها ليست ملزمة للدول المشاركة فيها، لا بل هي عبارة عن محادثات ومناقشات علمية بحتة، ونوع من «اللوبي»، إلاّ أن ثمّة مصالح مشتركة بين الدول في هذا الشأن، مما يُلزمها، أقلُّه أدبياً، السير بما تمت إثارته من هواجس ولا سيما حيال معالجة أزمة الغاز في الإتحاد الأوروبي، في ظل إستمرار الحرب الروسية – الأوكرانية. علماً أن ثمة توجهاً عاماً حيال معالجة موضوع التغيُّر المناخي (المغرب مثلاً يواجه أسوأ أزمة جفاف منذ أربعة عقود)، وبما يُسمّى بـ «الإقتصاد الأخضر»، حيث بدأت المصانع والمعامل تدخل مجال الطاقة المتجدّدة.

في المحصّلة، لقد دعت القمّة إلى معالجة الشأن البيئي على نحو مباشر، من خلال مشاركة كبار المصرفيين بالإمكانات العالية جداً من المصارف العربية، بغية تمويل مشاريع «الإقتصاد الأخضر». علماً أن تمويل المصارف العربية لهذه المشاريع بلغ نحو أكثر من 2.7 تريليون دولار. ويسعى إتحاد المصارف العربية وسائر المعنيين في الشؤون المصرفية والمالية العربية نحو تحديد مكامن الخلل في البلدان العربية ومعالجتها، وخصوصاً بما يتعلق بتحسين نوعية حياة الشعوب العربية ورفاهها. وقد صبّت القمة الأخيرة في هذه الخانة، حيث الأمل كبير بنتائج باهرة، وقد إقترب وقتُ الحصاد.

موجودات أكبر خمسين مصرفاً عربياً في نهاية الربع الأول من 2023 تقارب 3.5 تريليونات دولار

وقدّمت قروضاً وتسليفات إلى الإقتصادات العربية بنحو 2.0 تريليون دولار

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في المركز الأول في عدد المصارف

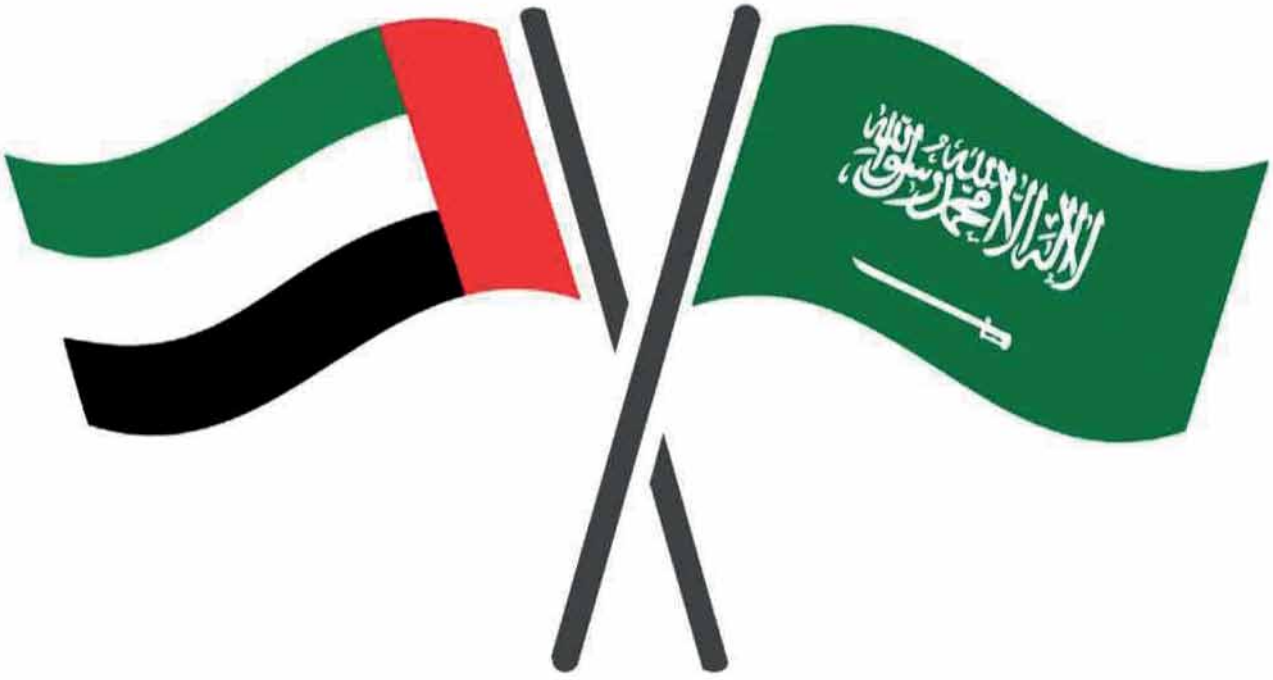

تُظهر البيانات المالية المتوافرة لأكبر 50 مصرفاً عربياً في نهاية الربع الأول من العام 2023، أن تلك المصارف تُدير موجودات تقارب 3.5 تريليونات دولار، وتستند إلى قاعدة ودائع تبلغ نحو 2.4 تريليون دولار، وقاعدة رأسمالية تبلغ نحو 466 مليار دولار. كما أنها قدّمت قروضاً وتسليفات إلى الإقتصادات العربية بقيمة 2.0 تريليون دولار تقريباً. أما بالنسبة إلى صافي أرباحها المجمّعة، فقد بلغت قرابة 56 مليار دولار في نهاية العام 2022.

وبحسب الأرقام المتوافرة، إحتلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المركز الأول بالنسبة إلى عدد المصارف ضمن أكبر 50 مصرفاً عربياً (10 مصارف لكل منهما)، وإحتلت قطر المركز الثاني (7 مصارف)، وثالثاً الكويت (6 مصارف)، ورابعاً كل من مصر والبحرين (4 مصارف لكل منهما)، وخامساً كل من المغرب ولبنان (3 مصارف لكل منهما)، وإحتل كل من الأردن وسلطنة عُمان والعراق المركز السادس (بمصرف واحد لكل منها). وعليه، يتركز العدد الأكبر من تلك المصارف في دول الخليج العربي (38 مصرفاً)، حيث يبلغ حجم موجودات المصارف الخليجية الـ 38 ضمن لائحة أكبر 50 مصرفاً عربياً قرابة 2.8 تريليون دولار (أي بنسبة 80 % من مجموع موجودات المصارف الخمسين).

وتجدر الإشارة إلى أنه من ضمن أكبر 50 مصرفياً عربياً، يوجد 14 مصرفاً إسلامياً، تدير موجودات تُقدّر بقرابة 770 مليار دولار (نهاية الربع الأول 2023)، أي نحو 22 % من إجمالي موجودات أكبر 50 مصرفاً عربياً.

جدول 1: التوزع الجغرافي وموجودات أكبر 50 مصرفاً عربياً

	عدد المصارف ضمن لائحة أكبر 50 مصرفاً عربياً	مجموع الموجودات (مليون دولار)	
		2022	الربع الأول 2023
الإمارات	10	902,327	940,544
السعودية	10	901,559	881,011
قطر	7	541,904	531,703
الكويت	6	331,794	328,083
مصر	4	339,257	333,233
البحرين	4	135,827	136,028
المغرب	3	137,444	137,444
لبنان	3	70,255	54,553
الأردن	1	64,459	64,922
سلطنة عُمان	1	33,184	33,184
العراق	1	32,468	32,468
المجموع	50	3,490,478	3,473,173

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف.

وبحسب الرسم البياني رقم 1، شكلت موجودات المصارف الإماراتية ضمن قائمة أكبر 50 مصرفاً عربياً حوالي 27.1 % من إجمالي موجودات أكبر 50 مصرفاً عربياً، تليها المصارف السعودية (25.4 %)، فالقطرية (15.3 %)، فالمصرية (9.6 %)، فالكويتية (9.4 %)، فالمغربية (4.0 %).

رسم بياني 1: توزع موجودات أكبر 50 مصرفاً عربياً بين الدول العربية (نسبة مئوية)

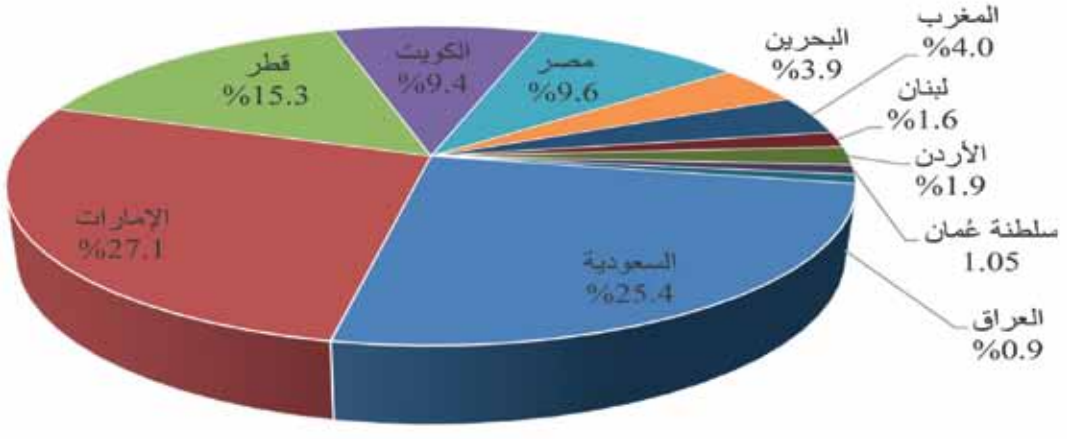

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة البحوث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف.

كما يُظهر الجدول رقم 2 تصنيف أكبر 50 مصرفاً عربياً بحسب الموجـودات في نهايـة الربع الأول من العـام 2023. وقد تصدّر بنك قطر الوطني بموجودات بلغت قرابة 323.6 مليار دولار، تلاه بنك أبو ظبـي الأول في المرتبة الثانية، بموجودات 322.7 مليار دولار. وبلغت موجودات بنك الإمارات دبي الوطني 212.9 مليار دولار، ليحتل بذلك المرتبـة الثالثة عربيـاً. كما إحتل مصرف الراجحـي المرتبة الرابعة عربياً، بموجودات 206.9 مليارات دولار، تلاه البنك الأهلي السعودي الذي إحتل المرتبة الخامسة عربياً بموجودات 206.3 مليارات دولار.

جدول 2: ترتيب أكبر 50 مصرفاً عربياً بحسب الموجودات (مليون دولار)

الترتيب	المصرف	البلد	2022	الربع الأول 2023
1	بنك قطر الوطني	قطر	326,708	323,602
2	بنك أبو ظبي الأول	الإمارات	302,220	322,706
3	بنك الإمارات دبي الوطني	الإمارات	202,004	212,953
4	مصرف الراجحي (إ)	السعودية	203,106	206,986
5	البنك الأهلي السعودي	السعودية	252,132	206,280
6	البنك الأهلي المصري *	مصر	193,432	193,432
7	بنك أبو ظبي التجاري	الإمارات	135,541	136,516
8	بيت التمويل الكويتي (إ)	الكويت	120,795	120,421
9	بنك الكويت الوطني	الكويت	118,540	118,948
10	بنك الرياض	السعودية	95,907	101,450
	مجموع أول 10 مصارف		1,950,385	1,943,294
11	بنك مصر *	مصر	100,829	100,829
12	البنك السعودي البريطاني -الأول	السعودية	83,853	87,702
13	بنك دبي الإسلامي (إ)	الإمارات	76,863	77,862
14	البنك العربي	الأردن	64,459	64,922
15	البنك السعودي الفرنسي	السعودية	61,887	64,063
16	التجاري وفا بنك **	المغرب	60,152	60,152
17	البنك العربي الوطني	السعودية	56,701	57,078
18	مصرف الإنماء (إ)	السعودية	53,450	56,999
19	بنك المشرق	الإمارات	53,701	54,787
20	مصرف قطر الإسلامي (إ)	قطر	50,550	48,958
	مجموع أول 20 مصرفاً		2,612,830	2,616,646
21	القرض الشعبي للمغرب **	المغرب	47,768	47,768
22	مصرف أبو ظبي الإسلامي (إ)	الإمارات	45,880	46,868
23	البنك التجاري	قطر	47,106	44,871

24	مصرف الريان (إ)	قطر	46,025	44,557
25	البنك الأهلي المتحد	البحرين	41,561	39,935
26	بنك الخليج الدولي	البحرين	32,646	36,955
27	بنك البلاد (إ)	السعودية	34,545	36,098
28	بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية)	البحرين	36,639	34,644
29	بنك مسقط **	سلطنة عُمان	33,184	33,184
30	البنك السعودي للإستثمار	السعودية	29,085	32,507
	مجموع أول 30 مصرفاً		3,007,268	3,014,032
31	بنك دبي التجاري	الإمارات	31,602	32,484
32	مصرف الرافدين ***	العراق	32,468	32,468
33	بنك الجزيرة	السعودية	30,893	31,848
34	البنك المغربي للتجارة الخارجية في افريقيا **	المغرب	29,525	29,525
35	بنك دخان (إ)	قطر	29,197	28,067
36	بنك الدوحة	قطر	26,825	26,551
37	بنك بوبيان (إ)	الكويت	25,729	26,198
38	مجموعة البركة المصرفية (إ)	البحرين	24,981	24,494
39	بنك برقان	الكويت	23,395	23,455
40	بنك الخليج	الكويت	22,368	22,250
	مجموع أول 40 مصرفاً		3,284,251	3,291,372
41	البنك التجاري الدولي	مصر	25,714	22,219
42	مصرف الإمارات الإسلامي(إ)	الإمارات	20,355	21,214
43	بنك رأس الخيمة الوطني	الإمارات	18,064	18,752
44	بنك لبنان والمهجر	لبنان	25,796	18,644
45	بنك عوده	لبنان	27,060	18,510
46	بنك بيبلوس **	لبنان	17,399	17,399
47	البنك الأهلي الكويتي	الكويت	20,967	16,811
48	بنك قطر الوطني الأهلي	مصر	19,282	16,753
49	مصرف الشارقة الإسلامي (إ)	الإمارات	16,097	16,402
50	بنك قطر الدولي الإسلامي (إ)	قطر	15,493	15,097
	المجموع العام		3,490,478	3,473,173

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف. ملاحظة: (إ) = مصرف إسلامي، * الربع الثالث 2022، ** نهاية عام 2022، *** نهاية عام 2021.

ملاحظة: تم إحتساب سعر الصرف في المصارف اللبنانية على أساس 1,500 ليرة لبنانية حتى نهاية عام 2022، و15,000 ليرة لبنانية حتى نهاية الربع الأول من العام 2023.

جدول 3: البيانات المالية لأكبر 50 مصرفاً عربياً (مليون دولار)

	الموجودات		القروض		الودائع		حقوق الملكية		الأرباح	
	2022	الربع الأول 2023	2022	الربع الأول 2023	2022	الربع الأول 2023	2022	الربع الأول 2023	2022	الربع الأول 2023
بنك قطر الوطني	326,708	323,602	207,960	222,465	216,450	227,340	26,896	28,200	3,969	1,076
بنك أبو ظبي الأول	302,220	322,706	125,127	128,791	190,736	212,502	31,320	30,524	3,654	1,071
بنك الإمارات دبي الوطني	202,004	212,953	113,423	116,995	136,932	146,442	25,403	26,081	3,542	1,640
مصرف الراجحي (!)	203,106	206,986	154,734	157,095	153,805	151,428	27,287	27,015	4,669	1,129
البنك الأهلي السعودي	252,132	206,280	145,416	151,023	151,542	162,878	44,474	45,602	8,801	2,328
البنك الأهلي المصري*	193,432	193,432	146,999	146,999	145,315	145,315	10,614	10,614	1,165	1,165
بنك أبو ظبي التجاري	135,541	136,516	70,376	71,749	84,108	84,559	16,724	16,816	1,751	511
بيت التمويل الكويتي (!)	120,795	120,421	61,457	62,497	73,342	76,481	20,523	20,252	1,419	606
بنك الكويت الوطني	118,540	118,948	68,499	69,122	65,877	66,666	15,132	14,713	1,731	454
بنك الرياض	95,907	101,450	64,631	67,195	64,002	68,607	14,979	14,889	1,872	539
بنك مصر*	100,829	100,829	33,191	33,191	80,326	80,326	13,717	13,717	905	905
البنك السعودي البريطاني -الأول	83,853	87,702	48,835	50,934	57,141	60,262	14,582	15,209	1,299	471
بنك دبي الإسلامي (!)	76,863	77,862	50,651	50,100	54,080	53,989	11,972	11,718	1,524	410
البنك العربي	64,459	64,922	31,726	31,824	45,287	45,451	10,402	10,411	1,255	216
البنك السعودي الفرنسي	61,887	64,063	42,403	43,941	42,025	44,645	10,332	10,650	1,068	287
التجاري وفا بنك**	60,152	60,152	35,740	35,740	39,252	39,252	5,928	5,928	712	712
البنك العربي الوطني	56,701	57,078	38,354	38,594	41,299	41,399	8,623	8,711	818	285
مصرف الإنماء (!)	53,450	56,999	39,064	40,841	38,712	42,653	10,100	8,843	960	259
بنك المشرق	53,701	54,787	24,586	24,805	30,985	32,715	6,673	6,596	1,008	445
مصرف قطر الإسلامي (!)	50,550	48,958	32,770	32,302	33,618	32,375	7,672	7,505	1,105	247
القرض الشعبي للمغرب**	47,768	47,768	26,494	26,494	35,110	35,110	5,050	5,050	335	335
مصرف أبو ظبي الإسلامي (!)	45,880	46,868	29,327	29,206	37,609	38,594	6,387	6,059	985	300
البنك التجاري	47,106	44,871	27,024	25,945	23,227	20,896	6,521	8,200	772	206
مصرف الريان (!)	46,025	44,557	32,378	32,012	26,728	25,738	6,671	6,529	369	108
البنك الأهلي المتحد	41,561	39,935	21,221	20,730	24,393	24,764	5,829	5,637	182	210

بنك الخليج الدولي	32,646	36,955	11,498	11,607	21,940	25,675	3,184	3,243	96	57
بنك البلاد (إ)	34,545	36,098	24,314	25,462	25,291	28,129	3,573	3,755	555	149
المؤسسة العربية المصرفية (بنك ABC)	36,639	34,644	18,190	17,908	21,831	20,284	4,521	4,485	154	60
بنك مسقط**	33,184	33,184	24,459	24,459	19,247	19,247	33,184	33,184	521	521
البنك السعودي للاستثمار	29,085	32,507	18,369	19,635	18,554	21,124	4,477	4,475	402	109
بنك دبي التجاري	31,602	32,484	20,312	20,834	22,073	23,467	3,779	3,746	497	157
مصرف الرافدين***	32,468	32,468	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	156	156
بنك الجزيرة	30,893	31,848	18,826	19,208	22,939	23,164	3,629	3,725	296	54
البنك المغربي للتجارة الخارجية**	29,525	29,525	16,141	16,141	18,970	18,970	5,327	5,327	273	273
بنك دخان (إ)	29,197	28,067	20,791	20,370	20,479	19,235	3,938	4,042	344	114
بنك الدوحة	26,825	26,551	15,956	15,563	13,772	13,342	3,868	3,814	210	57
بنك بوبيان (إ)	25,729	26,198	21,296	21,687	19,464	20,291	3,198	3,151	177	63
مجموعة البركة المصرفية (إ)	24,981	24,494	14,168	14,100	20,584	19,711	1,967	1,929	239	73
بنك برقان	23,395	23,455	13,803	13,691	12,839	13,483	3,093	3,094	191	26
بنك الخليج	22,368	22,250	15,886	15,789	13,865	13,670	2,351	2,299	202	56
البنك التجاري الدولي	25,714	22,219	7,829	6,898	21,499	18,675	2,764	1,992	968	196
مصرف الإمارات الإسلامي(إ)	20,355	21,214	13,169	13,503	15,340	15,591	2,521	2,700	338	164
بنك رأس الخيمة الوطني	18,064	18,752	9,821	9,922	12,216	12,623	2,455	2,569	317	123
بنك لبنان والمهجر	25,796	18,644	1,710	1,028	20,358	16,623	3,131	1,280	4,936	1,148
بنك عوده	27,060	18,510	3,914	2,864	19,400	15,558	4,036	1,368	(435)	52
بنك بيبلوس**	17,399	17,399	1,381	1,381	12,405	12,405	2,741	2,741	(975)	(975)
البنك الأهلي الكويتي	20,967	16,811	13,186	13,110	14,434	13,463	1,946	1,886	106	35
بنك قطر الوطني الأهلي	19,282	16,753	8,759	7,554	16,462	14,346	2,126	1,740	612	145
مصرف الشارقة الإسلامي (إ)	16,097	16,402	8,350	8,277	10,762	11,402	2,078	2,037	177	63
بنك قطر الدولي الإسلامي (إ)	15,493	15,097	9,621	9,603	10,084	9,845	2,493	2,414	295	87
المجموع العام	3,490,478	3,473,173	2,004,134	2,041,183	2,316,708	2,380,709	470,191	466,465	56,522	18,878

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف. ملاحظة: (إ) = مصرف إسلامي، الربع الثالث 2022،** نهاية عام 2022،*** نهاية عام 2021.

ملاحظة: تم إحتساب سعر الصرف في المصارف اللبنانية على أساس 1,500 ليرة لبنانية حتى نهاية عام 2022، و15,000 ليرة لبنانية حتى نهاية الربع الأول من العام 2023.

نظّمها إتحاد المصارف العربية برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

وبمشاركة أكثر من 300 شخصية من 27 دولة

القمة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023

«نحو علاقات إقتصادية أوروبية - متوسطية مستدامة»

حضور كبار الشخصيات المصرفية العربية والدولية

شكّل إنعقاد القمّة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023 التي نظّمها إتحاد المصارف العربية، برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان «نحو علاقات اقتصادية أوروبية - متوسطية مستدامة»، وبالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، والفدرالية المصرفية الأوروبية، وغرفة التجارة الدولية، باريس، وإتحاد المصارف الفرنكفونية، والغرفة التجارية العربية الفرنسية، قفزة نوعية في العلاقات المصرفية العربية - الأوروبية، وخصوصاً أن هذه القمة باتت المنصّة العربية - الأوروبية للتعاون الإقتصادي والمصرفي، حيث يعمل الإتحاد على ترسيخها بالتعاون مع شركائه الاوروبيين منذ أكثر من 15 عاماً. وقد تميّزت أعمال القمّة، بحضور أكثر من 300 شخصية مصرفية ومالية، عربية ودولية، من 27 دولة يُشكلون أكبر تجمع مصرفي عربي، لتعزيز العلاقات المصرفية والإقتصادية والتجارية بين الشعوب.

من اليمين فريد بلحاج، محمد الإتربي، ناصر كامل، د. وسام فتوح، أحمد الديب والهادي شايب عينو

تقدَّم الحضور محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، ود. وسام فتوح الأمين العام للإتحاد، والدكتور محمد الجاسر رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبيار دوكين السفير الفرنسي المكلّف بتنسيق الدعم الدولي للبنان، وكريم أملال، سفير فرنسا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وفريد بلحاج نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وناصر كامل الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط، ومايا أتيغ المديرة العامة لجمعية المصارف الفرنسية، وفانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية – الفرنسية، وهيلين لوغال المدير العام لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيئة العمل الخارجي في الإتحاد الأوروبي، وماجالي تشيزانا رئيسة الخدمة في المديرية العامة للخزانة، والهادي شايب عينو الأمين العام لجمعية المصارف الفرنكوفونية، ونخبة من صُنّاع القرار الإقتصادي والمموّلين الأورومتوسطيين ووزراء ودبلوماسيين، أجمعوا في القمّة على أهمية وضع خارطة طريق لدول المنطقة لإقامة علاقات دائمة ومثمرة.

وخلال إفتتاح أعمال القمة، كرّم إتحاد المصارف العربية، رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي، المملكة العربية السعودية، الشيخ عبد الله الراجحي، الشخصية العربية المصرفية لعام 2023. كما أقام الإتحاد حفل عشاء رسمياً على شرف المصرفيين المشاركين، في حضور وفد دبلوماسي رفيع المستوى.

وفي سياق القمة المصرفية، إنعقد مؤتمر مشترك بين مركز الوساطة والتحكيم التابع لإتحاد المصارف العربية، وغرفة التجارة الدولية ICC، بعنوان: «التحكيم: عدالة حديثة تحمي الإستثمارات المصرفية والتجارية الدولية» في مقر الغرفة في باريس.

يُذكر أنه قبل نحو 15 عاماً، كان أطلق اتحاد المصارف العربية، بدعم من شركائه المميزين، الحوار الإقتصادي والمالي الأورومتوسطي، من خلال تنظيم مؤتمرات سنوية تجمع بين المجتمع الإقتصادي والمالي من ضفتي البحر الأبيض المتوسط حول موضوعات إخبارية. وقد إنعقدت نسخة هذا العام للمرة السادسة في باريس تحت عنوان: القمة المصرفية الإقتصادية الأورو - متوسطية 2023: «من أجل علاقات إقتصادية أوروبية متوسطية مستدامة».

ويُعتبر هذا الحوار راهناً منبراً حقيقياً لتعزيز وتوطيد التعاون والعلاقات العربية الأوروبية في المجالين الاقتصادي والمالي. وبالفعل، إستطاع هذا الحوار أن يحقق أحد أهدافه، وهو التقارب بين الفاعلين الدوليين المعنيين في هذا النقاش، وإقامة روابط بينهم بشكل أوثق وبنّاء.

الهادي شايب عينو الأمين العام لجمعية المصارف الفرنكوفونية

محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

شايب عينو

إستهل أعمال القمة الهادي شايب عينو الأمين العام لجمعية المصارف الفرنكوفونية، الذي شدّد في كلمته على أهمية التعاون المصرفي العربي – الأوروبي، وضرورة التواصل المستمر في سبيل تقدم العلاقات وفق المعايير العالمية.

الإتربي: نهدف إلى خلق فرص لتعزيز الحوار العربي - الأوروبي

في الكلمات، أكد محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية «أهمية تعزيز العلاقات الأوروبية – العربية القائمة على المصالح المشتركة والتي تعود إلى القرن التاسع عشر، والتي تعزّزت بعمق وتأثير دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل مصالح إقتصادية وتجارية وثقافية وحضارية وإجتماعية قائمة على تفاعلات الحضارات الأوروبية العربية المتجّذرة بعمق في تاريخ البشرية»، مشيراً إلى «أن إتحاد المصارف العربية يهدف مع شركائه إلى خلق فرص لتعزيز الحوار بين الدول الأوروبية والدول العربية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج، ويسعى لإيجاد آليات إقتصادية تعمل لتعزيز المصالح الإقتصادية المشتركة، وبالتالي التعامل مع تداعيات الأزمات العالمية».

من اليمين: محمد الإتربي، فريد بلحاج، عبد المحسن الفارس والشيخ عبدالله الراجحي

مشاركة عربية واسعة في أعمال القمة

أتيغ: نواجه تحدّيات التضخم والطاقة والغذاء

ثم تحدثت مايا أتيغ، المدير العام لجمعية المصارف الفرنسية، وأوضحت خلال كلمتها «أن تجارة فرنسا مع شمال إفريقيا والشرق الأوسط تمثل 20 % من تجارة فرنسا الخارجية خارج الإتحاد الأوروبي»، وحددت أن هذه القمة «ستدرس جميع القضايا التي يجب التغلب عليها، والتوترات الجيوسياسية والداخلية التي خلقتها التحدّيات الجديدة المتمثلة في التضخم والطاقة والغذاء التي تؤثر بدورها على السكان».

مايا أتيغ المديرة العامة لجمعية مصارف فرنسا

رينا: نطمح إلى تحقيق الحلول بروح الشراكة

من جهته، أكد فانسان رينا، رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية، «أن المنطقة الأورو – متوسطية وجوارها، كما التكتلات الإقليمية الأوروبية والأفريقية والعربية، تُواجه التحدّيات عينها، وحالات الطوارئ، ونطمح إلى تحقيق الحلول، حيث يتم ذلك أحياناً بروح المنافسة، ويجب أن تتحول بالضرورة إلى روح الشراكة، روح البناء المشترك، لأننا يجب أن نستعد لتحقيق رؤانا ووسائلنا وقدراتنا، لنكون أقوى وأسرع لما يجب علينا، كمنظمة، كشركات، وأن نمتلك القدرة على الجمع بين مبادراتنا وتقاربها، بهدف تأمين مستقبل ترتبط فيه أقدارنا ارتباطاً وثيقاً».

فانسان رينا رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية

ناصر كامل الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط

فريد بلحاج نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط

كامل: نواجه التهديد المتزايد لتغيُّر المناخ

وأكد ناصر كامل الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط «أن القمة تأتي في أعقاب العديد من الإضطرابات العالمية العميقة والتهديد المتزايد لتغيُّر المناخ»، عارضاً على المشاركين بعض الأفكار حول الإستدامة الإقتصادية في المستقبل والمدى الذي ستحتاج إليه البنوك لتعبئة مواردها ودفع إبداعها إلى أبعد من ذلك، من أجل البقاء في طليعة هذا التحول الرائع».

بلحاج: المنطقة سيكون لديها أكثر من 300 مليون شاب يبحثون عن فرص عمل

بدوره أوضح فريد بلحاج، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، «أن مستوى التبادل الإقتصادي بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط منخفض نسبياً، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل بما في ذلك الحواجز غير الجمركية وقيود البنية التحتية وسوء الإدارة. ومن المتوقع أن تظل التوقعات قصيرة ومتوسطة المدى للنمو العالمي بأقل من 3 % على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهذا يُشكل تحدياً لكل من البلدان النامية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط».

وأضاف بلحاج «في حلول العام 2050، تشير التقديرات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيكون لديها أكثر من 300 مليون شاب يبحثون عن فرص عمل»، لافتاً إلى «أن هذا الرقم المذهل يُثير سؤالاً مهماً: من أين ستأتي هذه الوظائف؟ من المستبعد جداً أن يتمكن القطاع العام من توليد مثل هذا العدد الكبير من الوظائف. لذلك، من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في خلق فرص العمل. ولتحقيق ذلك، هناك العديد من العوامل الحاسمة التي يجب مراعاتها، أولاً، يجب أن نعطي الأولوية للإستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين نظام التعليم، وهذا يتماشى مع أهداف مشروع رأس المال البشري الذي أطلقته مؤسستنا خلال الإجتماعات السنوية في بالي قبل بضع سنوات، بالإضافة إلى ذلك، يجب علينا تحسين الخدمات الصحية وتدابير الحماية الإجتماعية ومعالجة تعقيد النزاعات الإقليمية».

د.شايب عينو، عدنان إسماعيل والشيخ محمد الصباح

زياد خلف وحازم حجازي يتقدَّمان الحضور في المؤتمر

لقطات من حفل إفتتاح القمة الإقتصادية المصرفية الأورو- متوسطية 2023

لقطات من أعمال القمة الإقتصادية المصرفية الأورو- متوسطية 2023

بنك كاك الدولي
International Bank

"Solutions for your trade finance needs."

CAC PAY

الشيخ عبد اللّه بن سليمان الراجحي الشخصية المصرفية العربية لعام 2023

د. فتوح: نُكرّم نخبة القيادات صنّاع الإنجازات

الشيخ عبد الله الراجحي مكرَّماً وفي الصورة كل من محمد الإتربي، عبد المحسن الفارس، ناصر كامل ود. وسام فتوح

كـرَّم إتحـاد المصـارف العربيـة، الشـيخ عبدالله بن سـليمان الراجحي، رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي في المملكة العربية السـعودية بجائـزة «الشـخصية المصرفيـة العربية لعـام 2023». علمـاً أن الإتحاد سـبق له أن إختـار الشـخصية المصرفية العربية لـكل من نائـب رئيس مجلـس الإدارة والرئيس التنفيـذي لمجموعة بنـك بوبيان عـادل الماجد للعـام 2021 ليكون بذلـك أول مصرفي كويتـي يتم إختياره للتكريم الذي يُعتبر الأعلى والذي يمنحه الإتحاد لأصحـاب الإنجـازات المتميزة فـي القطاعين المالـي والمصرفي العربي، وعبدالعزيز الغرير، رئيس إتحاد مصارف الإمارات، الرئيس التنفيذي لبنك المشرق، للعام 2016 .

وإختيار الشخصية المصرفية العربية يستند إلى معايير أساسية تتعلق بدور هذه الشـخصية بالواقع المصرفـي والإقتصادي عموماً وفـي دوره مـن خلال منصبه فـي التنمية الإقتصاديـة والإجتماعية وخلق مشاريع وإستثمارات تتيح تأمين فرص العمل ودعم القطاعات الإنتاجية.

وقد أكَّد د. وسـام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية «أن هذه الجائزة السـنوية تشـكل مناسـبة هامة لتكريم النخبة من القيـادات – صنـاع الإنجـازات، الذيـن كان لهم الفضـل الكبير في الإرتقـاء بالمهنة المصرفية العربية، وتحقيق إنجازات مهمة شـكلت نموذجـاً يُحتذى به في قطاعنا المصرفـي العربي والعالم، وكان لها الفضل الكبير في دعم اقتصاداتها الوطنية».

وتحدث د. فتوح عن سـيرة المكرّم الشـيخ الراجحي ومسـيرته المشـرّفة الحافلة بالنجاح والعطاء والانجـازات المضيئة في تاريخ المهنـة المصرفيـة العربيـة، مشـيراً الـى «أن جائـزة الشـخصية المصرفيـة العربيـة لعـام 2023 التـي يمنحها مجلـس إدارة إتحاد المصـارف العربية لمعالي الشـيخ عبدالله سـليمان الراجحي، هي

الشيخ عبد الله بن سليمان الراجحي متحدثاً بعد تكريمه

د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

عرفان بجميل مَن أنار أمام المهنة المصرفية الطريق بأفكاره وتوجيهاته، وتقديراً لمسيرته المشرّفة ودوره الفاعل في تطوير الصناعة المصرفية السعودية على وجه الخصوص والعربية بشكل عام والإرتقاء بها إلى أفضل المواقع».

ثم تمّت مراسم التكريم، حيث تسلم الشيخ الراجحي الجائزة من محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، في حضورسفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية فرنسا فهد الرويلي، وعبد المحسن الفارس نائب رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، ود. وسام فتوح الأمين العام للإتحاد، والعديد من السفراء العرب المعتمدين في فرنسا، بالإضافة الى قيادات من المؤسّسات المالية والمصرفية والدبلوماسية يمثلون 27 دولة عربية وأوروبية.

من جهته، رد الشيخ عبد الله الراجحي، فشكر إتحاد المصارف العربية على إختياره «الشخصية المصرفية العربية لعام 2023»، وتحدث عن أبرز مراحل حياته المهنية، ودور مصرف الراجحي في تعزيز التنمية الإجتماعية في المملكة العربية السعودية، وتطلُّعه إلى تحقيق إنجازات مالية ومصرفية أخرى، تتلاءم ومستقبل الأعمال والإستثمار في المملكة.

الشيخ الراجحي مكرّماً بالدرع التقديرية من قبل محمد الإتربي يحوطهما المشاركون الرئيسيون خلال إفتتاح القمة

جلسات القمة الإقتصادية المصرفية الأورو – متوسطية 2023 في باريس

ناقشت المشروع الجديد للعلاقات الأورو - متوسطية وأولويات التنمية المستدامة: الأمن الغذائي وتغيُّر المناخ وندرة المياه

الحضور المصرفي والمالي المتخصِّص في جلسات القمة

ناقشت جلسات القمة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023، محوريـن: «في عالم غير مؤكد، ما هي المشاريع الجديدة للعلاقات الأورو - متوسطية؟»، و«ما هي أولويات التنمية الأورو- متوسطية المستدامة والشاملة؟: الأمن الغذائي، وتغيُّر المناخ، والإجهاد المائي، والنمو الشامل».

الجلسة الأولى

«في عالم غير مؤكد، ما هي المشاريع الجديدة للعلاقات الأورو - متوسطية؟»

أشار المتحدثون خلال أعمال الجلسة الأولى إلى التوترات الجيوسياسية في العالم، وتفتُّت الأسواق، والتضخُّم الشديد في أسعار المواد الخام (في مجال الطاقة والغذاء، في المقام الأول). ولمواجهة هذه التحدّيات، يجب على الدول توحيد جهودها، ولا سيما من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأورو – متوسطية. وقد أجمع ممثلو المؤسسات المالية الدولية على ضرورة مواءمة سياسات الدولة حتى يُمكن تنفيذ المشاريع المشتركة في مختلف المجالات.

تحدث في الجلسة كل من سيباستيان دي برورير، المدير التنفيذي للإتحاد المصرفي الأوروبي، وماجالي تشيزانا، رئيسة قسم الشؤون الثنائية في خزانة فرنسا، وتييري سيمون المدير العام لإتحاد المصارف العربية والفرنسية.

المشاركون المتخصّصون في الجلسة الأولى

أمـا جورج كنعان، الرئيس التنفيذي لجمعية المصرفيين العرب في لندن، فقال «إن أوروبا والعالم العربي كانا عبر التاريخ، خصمين مكمّلين لبعضهمـا البعـض، فقد تبادلوا الفتوحات عبر العصـور، وفي المقابل، حاولوا السيطرة على بعضهم البعض. فليكن هناك رؤية سياسية جديدة من شـأنها أن تجعل بـدل العداء من الماضي، بأن نبنـي معاً إقتصاداً مزدهراً يُغذيه التمويل الإبداعي والخدمات المصرفية الذكية».

الجلسة الثانية

«ما هي أولويات التنمية الأورو-متوسطية المستدامة والشاملة؟:

الأمن الغذائي، وتغيُّر المناخ، والإجهاد المائي، والنمو الشامل»

سـلّطت أعمـال هذه الجلسـة الضـوء على تعـرُّض المنطقة لقضايـا الإحتبـاس الحـراري والأمن الغذائي، حيـث تُمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 6 % من سكان العالم. ومع ذلـك، فهي تمثل 12 % من سـكان العالم الذيـن يعانون من نقص التغذيـة. ووفقـاً للبنك الدولـي، من المتوقع أن يصل عدد سـكان منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا إلى 430 مليون شخص فـي العـام 2025، مقارنـة بحوالـي 100 مليـون في العـام 1960 و311 مليوناً اليوم، مما يرفع متوسـط نصيب الفرد من المياه إلى

المشاركون في الجلسة الثانية

جانب من الحضور المصرفي والمالي المتخصِّص في القمة

مستويات مقلقة للغاية، نتيجة إنعكاسات تغيُّر المناخ والضغوط البيئية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعاني11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين 17 دولة من الإجهاد المائي في العالم، ويذهب أكثر من 80 % من إستخدام المياه في منطقة المتوسط إلى الزراعة، مقارنة بـ 70 % على مستوى العالم.على سبيل المثال، فقد العراق بالفعل نصف أراضيه الصالحة للزراعة بسبب تملح أراضيه التدريجي منذ السبعينيات من القرن العشرين.

وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستورداً صافياً للغذاء، ويتم توفير طعامها بشكل أساسي عن طريق الواردات وليس الإنتاج المحلي، حيث تستورد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام حوالي 50 % من غذائها من قلّة من المستوردين الأساسيين.

وخلص المتحدثون إلى الإصرار على تحسين التعاون الإقليمي لمواجهة كل هذه التحديات.

وقالت هيلين لوغال، المديرة العامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المفوضية الأوروبية: «إن التعاون بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يزال ضعيفًا، إذ إن مستوى التجارة بين الدول العربية وأوروبا أعلى منه في ما بين الدول العربية».

بدوره، قال فريد بلحاج، نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي: «إن البنك الدولي، من خلال العديد من المشاريع، يُساهم في تعزيز التعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

وتحدث بيير دوكين، المندوب الوزاري السابق لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، قائلاً: «إن تسمية التعاون الأورو-متوسطي يُمكن أن تؤدي إلى الإرتباك، إذ إنه يعطي الإنطباع بأن قضايا البحر الأبيض المتوسط محصورة بالدول العربية لأنها تضع أوروبا في جانب، والبحر المتوسط من جانب آخر. كما أن الإتحاد من أجل المتوسط موجود منذ العام 2008، ويحتاج إلى مزيد من الإستقلالية في ما يتعلق بتخصيص التمويل، لتحسين التكامل الإقليمي وتبرير دور الإتحاد من أجل المتوسط نفسه».

وقال كارلوس كوندي، رئيس أمانة العلاقات العالمية في قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «إن منظمة التعاون والتنمية قد وضعت عدداً من آليات التمويل لتمويل المشاريع الإقليمية»، مؤكداً «التعاون الإيجابي مع دول مجلس التعاون الخليجي»، مسلّطاً الضوء على «أهمية وصول المرأة إلى التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحسين الشمول المالي».

حفل عشاء على شرف كبار الشخصيات

القمة الاقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023

«نحو علاقات إقتصادية أوروبية - متوسطية مستدامة»

شخصيات وزارية وديبلوماسية عربية ودولية في حفل العشاء

لمناسبة إنعقاد القمة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023 في العاصمة الفرنسية باريس، نظّم إتحاد المصارف العربية حفل عشاء على شرف ضيوف القمة، حيث جمعت الأمسية نحو 100 ضيف من الشخصيات الرسمية، وممثلين بارزين للقطاعين المصرفيين العربي والأوروبي، وممثلين عن السلك الدبلوماسي.

المهندس زياد خلف

رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الدولي مفتتحاً حفل العشاء

السفير كريم أملال

المندوب الوزاري لمنطقة البحر الأبيض المتوسط متحدثاً

في الصورة كل من المهندس زياد خلف، د. محمد الجاسر، محمد الإتربي، الشيخ عبدالله الراجحي وعبد المحسن الفارس

إفتتح حفل العشاء المهندس زياد خلف، رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الدولي راعي الحفل، بكلمة شدّد فيها على أهمية التعاون الإقتصادي العربي – الأوروبي، داعياً الى «تعاون مثمر وبناء في مواجهة التحدّيات وتفعيل التنمية العربية الاوروبية المستدامة وتعزيز الصمود بوجه التغيُّر المناخي، والأمن الغذائي، وعدم الإستقرار المالي».

ثم تحدث السفير كريم أمـلال، المندوب الـوزاري لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، بكلمة شدّد خلالها على أهمية القمة المصرفية الإقتصادية الأورو – متوسطية 2023 من حيث تطوير إستراتيجيات مشتركة وخلق أوجه تآزر جديدة لتشجيع التجارة والاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وضمان أمن الطاقة والغذاء في المنطقة، والعمل على حماية البيئة، وهي جميع الأولويات التي تشاركها فرنسا وتدعمها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

جانب من الحضور في حفل العشاء

حشد من الشخصيات المالية والمصرفية الرسمية في حفل العشاء

الزميلة راغدة شمص

مشاركة رسمية في حفل العشاء

رعاة القمة الاقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023

هل نحتاج إلى صدمة مالية مُحدثة أو زيادة المرونة والكفاءة؟

توصيات القمة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023

دعوة المصارف العربية إلى التأهب المالي الدولي الجديد وإنشاء هيكل مالي دولي فعّال لتوفير موارد أكبر وحماية البلدان الأكثر ضعفاً من الصدمات

خلصت توصيات القمّة الإقتصادية المصرفية الأورو - متوسطية 2023 التي نظّمها إتحاد المصارف العربية، برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان «نحو علاقات اقتصادية أوروبية - متوسطية مستدامة»، وبالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، والفدرالية المصرفية الأوروبية، وغرفة التجارة الدولية، باريس، وإتحاد المصارف الفرنكوفونية، والغرفة التجارية العربية الفرنسية، إلى الدعوة لـ «إنشاء هيكل مالي دولي قوي وفعّال، بما يكفي لتوفير موارد أكبر، وحماية البلدان الأكثر ضعفاً من الصدمات، والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs، وإستعادة الإتجاه طويل الأجل للحدّ من الفقر، وتمويل تحوّل الطاقة، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ، والحفاظ على التنوّع البيولوجي، وتعزيز القدرة على تحمُّل الديون وتعبئة التمويل الخاص».

وإستجابة لدعوة فرنسا إلى إعادة هيكلة النظام المالي الدولي، حثَّ إتحاد المصارف العربية، بحسب توصيات القمّة، جميع السلطات في الدول العربية والفعّاليات المصرفية والمالية العربية والبنوك المركزية إلى «القيام بدور ريادي لتعزيز التضامن الدولي، وتمكينه بالتقنيات الحديثة، والنظر في ضرورة إعادة هيكلة النظام المالي، والتفكير في ما إذا كان هناك حاجة ملحة إلى إحداث «صدمة مالية»، لتعزيز متانة القطاع المصرفي العربي، والسعي إلى رفع المرونة وتحسين الأداء بإعتماد التقنيات الحديثة».

يُذكر أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون كان قد دعا إلى إعتماد ميثاق مالي دولي جديد، خلال أعمال القمّة، حيث تسعى فرنسا إلى تحديد الأساس لنظام مالي متجدّد يُناسب التحدّيات المشتركة للقرن الحادي والعشرين، ومنها مكافحة عدم المساواة، وتغيُّر المناخ وحماية التنوُّع البيولوجي.

وترى فرنسا أن هناك حاجة إلى إعادة التفكير في البنيان المالي العالمي، حيث وصل الدين العام لجميع البلدان إلى مستويات غير مسبوقة منذ أزمة «كوفيد 19». ويُواجه ثلث البلدان النامية وثلثا البلدان المنخفضة الدخل، مخاطر عالية للديون المفرطة، فضلاً عن توقف إتجاه الحدّ من الفقر خلال العقود الأخيرة.

وترى فرنسا، أن التضامن الدولي راهناً، له أهمية أكبر من أي وقت مضى، وسط عدد متزايد من الأزمات التي تُضعف أفقر البلدان وأكثرها ضعفاً إلى حد كبير، وذلك لمساعدة البلدان الأكثر تعرّضاً لمواجهة الأزمات، والتعامل مع أزمة السيولة وعواقب الحرب الروسية - الأوكرانية، ولا سيما حيال أمن أوكرانيا الغذائي، وأمن الطاقة، وتغطية التكلفة العالية جداً للمناخ، وتوسيع نطاق التمويل وإحداث صدمة مالية Financial Shock، لا بد منها.

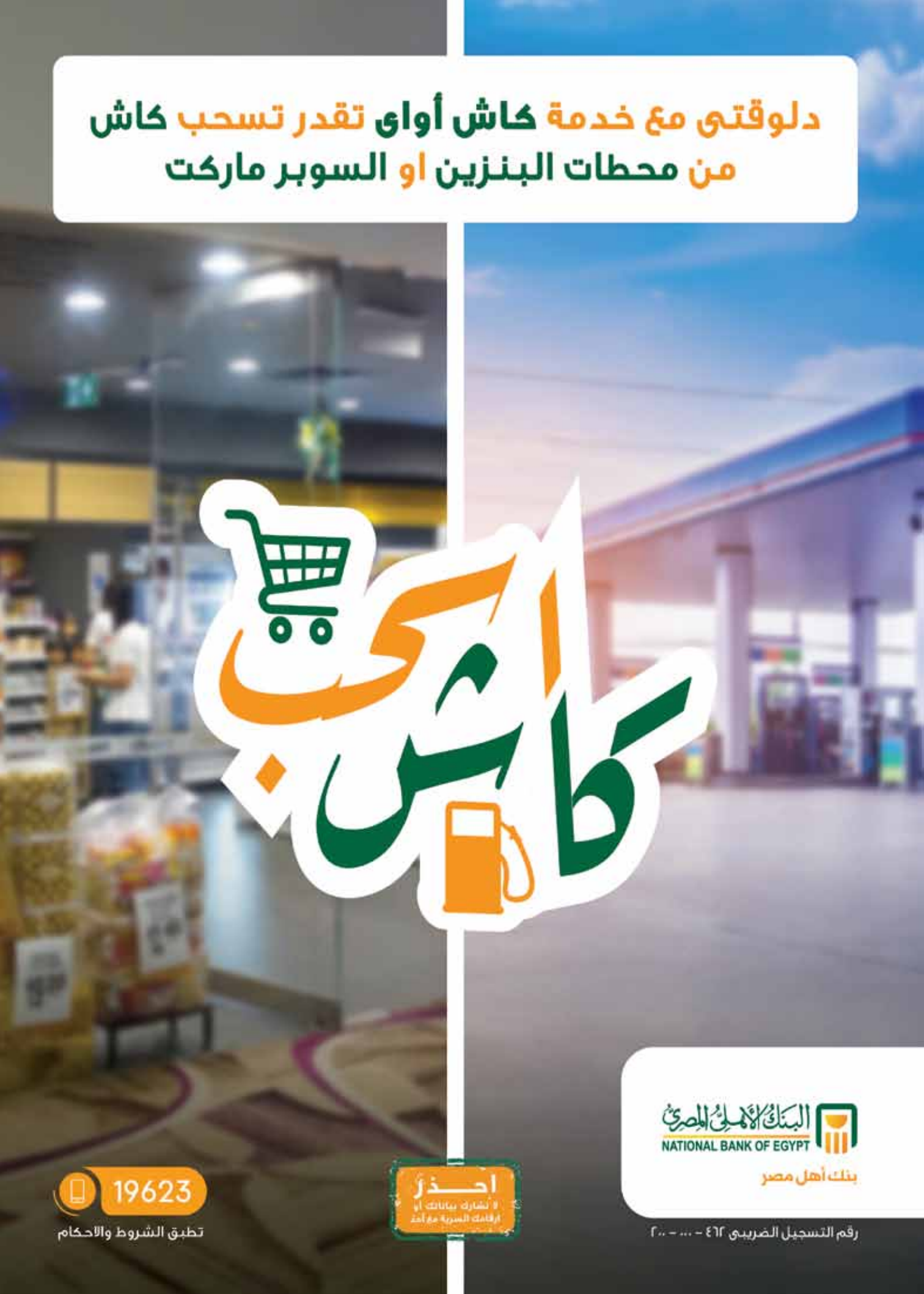
دلوقتى مع خدمة كاش أوى تقدر تسحب كاش
من محطات البنزين او السوبر ماركت
كاش أوى
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠٠
احذر
لا تشارك بياناتك أو
ارقامك السرية مع أحد
19623
تطبق الشروط والاحكام

مؤتمر مشترك بين مركز الوساطة والتحكيم التابع لإتحاد المصارف العربية وغرفة التجارة الدولية (ICC)

«التحكيم: عدالة حديثة تحمي الإستثمارات المصرفية والتجارية الدولية»

د. وسام فتوح يتوسّط المشاركين في مؤتمر التحكيم مع غرفة التجارة الدولية (ICC)

في سياق القمة الإقتصادية المصرفية الأورو- متوسطية 2023 «نحو علاقات إقتصادية أوروبية – متوسطية مستدامة»، إنعقد مؤتمر مشترك بين مركز الوساطة والتحكيم التابع لإتحاد المصارف العربية، وغرفة التجارة الدولية(ICC) بعنوان «التحكيم: عدالة حديثة تحمي الإستثمارات المصرفية والتجارية الدولية»، في مقر الغرفة في باريس.

تحدث في جلسة الإفتتاح كل من محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، والأمين العام للإتحاد د. وسام فتوح، والهادي شايب عينو الأمين العام لجمعية المصارف الفرنكوفونية، والدكتور عبد الحميد الأحدب، رئيس الهيئة العربية للتحكيم الدولي وعضو المجلس الأعلى لمركز الوساطة والتحكيم التابع لإتحاد المصارف العربية.

إتحاد المصارف العربية يُكرّم الدكتور عبد الحميد الأحدب

كـرّم إتحـاد المصـارف العربيـة، ممثـلا برئيس مجلس الإدارة محمد الإتربـي فـي حضـور الأميـن العـام للإتحـاد د. وسـام فتـوح، الدكتـور عبد الحميد الأحدب، رئيس الهيئة العربيـة للتحكيـم الدولـي وعضـو المجلـس الأعلـى لمركـز الوسـاطة والتحكيـم التابع لإتحـاد المصارف العربية، حيث قدم للدكتور الأحدب الدرع التكريمي، في حضور عدد من الشخصيات الرسمية المشاركة.

الدكتور عبد الحميد الأحدب مكرّماً من إتحاد المصارف العربية

الجلسة الأولى

«زيادة التحكيم في القطاع المالي والمصرفي»

تناولت الجلسـة الأولى بعنوان «زيادة التحكيم في القطاع المالي والمصرفـي»، محور لمـاذا الإحجـام التقليدي للقطـاع المالي عن التحكيم وتسـوية المنازعات البديلة؟ إذ إن هذا الإحجام مبني على المفاهيـم الخاطئـة والإفتقار إلى تقدير فوائد مثل هذه الأسـاليب البديلـة لتسـوية المنازعات. علماً أن ثمة تحوّلاً فـي العقلية مؤخراً حيال إستخدام التحكيم من قبل المجتمع المالي الآخذ في الإزدياد.

وقد عرضت هذه الجلسـة، مناقشة وبناء إستنتاجات حيال تقرير لجنـة التحكيـم التابعـة لغرفـة التجـارة الدوليـة، وفريـق عمل تسـوية المنازعـات المتعلقـة بالمؤسسـات الماليـة والتحكيم الدولـي (مـارس، آذار 2018)، وقيـاس تأثيـر التعديـلات الإجرائيـة التـي أدخلتهـا فـي السـنوات الأخيـرة، مؤسسـات التحكيـم المختلفـة بما في ذلك المحكمـة الجنائيـة الدوليـة (الإجراء المعجّل، وسلطة هيئات التحكيم لإصـدار حكم موجز .. إلـخ)، على التبنّـي المتزايد للتحكيم من قبل أصحـاب المصلحة في القطاعين المصرفي والمالي.

تحـدث فيهـا كل مـن: القاضـي غالب غانـم، الرئيـس الأعلى لمجلس القضاء الأعلى سـابقاً (لبنان)، وGeorge Affaki، محكم معتمـد، قاضٍ فـي محكمة قطر الدولية، ورئيـس اللجنة المصرفية في غرفـة التجارة الدوليـة، Samaa Haridi، محامية مدرّبة في القانون المدني والقانون العام، وشـريك ملك، King & Spalding LLP، نيويورك. وأدار الجلسة Alexander Fessas، الأمين العام لمحكمة التحكيم الدولية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية.

المشاركون في الجلسة الأولى

الجلسة الثانية
«مدى ملاءمة التحكيم والتسوية البديلة للمنازعات الناشئة عن التمويل الإسلامي»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «مدى ملاءمة التحكيم والتسوية البديلة للمنازعات الناشئة عن التمويل الإسلامي»، محور تقييم العروض المتزايدة لمنتجات التمويل الإسلامي. وقد ناقشت الجلسة «إلى أي مدى يُمكن للتحكيم، كطريقة بديلة لتسوية المنازعات، أن يُوفّر حلاً مناسباً وفعّالاً للنزاعات الناشئة في التمويل الإسلامي؟»، ودور التحكيم في الحفاظ على سلامة النظام المالي الإسلامي.

تحدث في الجلسة كل من: المحامية أمل مخلوف، محامية مستقلة، باحث مشارك، مركز القانون الإسلامي والشرق الأوسط، جامعةSOAS ، لندن، محاضرة في القانون، كلية الحقوق في جامعة السوربون، باريس، وGordon Blanke المدير المؤسس لـ Blanke Arbitration (الإمارات العربية المتحدة)، والدكتور أليـن تانيليان فاضل، شريك، محكم ومحاضر في كلية الحقوق، جامعة القديس يوسف، بيروت (لبنان). أدار الجلسة Ahmad Ourfelli، Ouerfelli Attorneys & Counsels، تونس.

محمد الإتربي متحدثاً

د. وسام فتوح متحدثاً خلال أعمال المؤتمر المشترك وبدا الدكتور الأحدب ومحمد الإتربي

الدكتور الهادي شايب عينو متحدثاً خلال أعمال المؤتمر المشترك وبدا المشاركون الرئيسيون في الجلسة الأولى

الجلسة الثالثة
«قطاع مالي رقمي متزايد: مدى ملاءمة التحكيم والتسوية البديلة للمنازعات الناشئة»

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «قطاع مالي رقمي متزايد: مدى ملاءمة التحكيم والتسوية البديلة للمنازعات الناشئة»، محور كيف تؤدي الرقمنة المتزايدة في القطاع المالي إلى ظهور أنواع جديدة من النزاعات في مختلف القطاعات (إستخدام البيانات، والعقود الذكية، والتداول الآلي، وتكنولوجيا blochain وغيرها)، والسمات المتأصلة بالتحكيم وتسوية المنازعات المتعلّقة بالتمويل الرقمي.

تحدث في الجلسة كل من: البروفسور هادي سليم، البروفسور في القانون لدى كليات الحقوق الفرنسية، و Christophe Dugue محكم ومستشار مستقل، التحكيم الدولي، و Sabine Van Haecke-Lepic دكتوراه بالقانون، عضو في نقابة المحامين، باريس. أدار الجلسة دانيا فحص، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط لتطوير الأعمال في التحكيم وتسوية المنازعات.

المشاركون في الجلسة الثانية

المشاركون في الجلسة الثالثة

لقطات من الإجتماع المشترك
بين إتحاد المصارف العربية وغرفة التجارة الدولية (ICC)

رئيس الغرفة التجارية العربية - الفرنسية فانسان رينا:
نحن في بداية الطريق نحو المشروعات الخضراء

رئيس الغرفة التجارية العربية - الفرنسية فانسان رينا متحدثاً

أكد رئيس الغرفة التجارية العربية - الفرنسية فانسان رينا، أهمية إنعقاد القمة المصرفية في باريس، مشدّداً على أنها «فرصة لكي تتباحث جميع المنظمات المشاركة في ما بينها حول سبل مواجهة التحدّيات المناخية والتوجُّه نحو تمويل «المشروعات الخضراء»، مؤكداً أننا «في بداية الطريق نحو إقامة تلك المشروعات».

وأضاف رينا: «منذ عامين، هناك تسارع يسير في الإتجاه الصحيح والوعي قوي في قضية تغيُّر المناخ، والآن نحن في بداية الطريق نحو المشروعات الخضراء، وأعتقد أنه يتعيّن علينا القيام بكل شيء حتى نتمكّن في خلال خمس سنوات تحقيق نتائج ملموسة»، مؤكداً «أن هذه القمة فرصة رائعة لتجمع هذا الحضور وهذه المؤسسات المالية والمصرفية»، مبدياً أسفه على الوقت الذي أُهدر نتيجة الأحداث الأخيرة من جائحة كورونا وآثارها وكذلك الصراع الروسي - الأوكراني، قائلاً: «الأسف الوحيد الذي أشعر به هو أننا لم نستطع تنظيم مثل تلك الفعاليات منذ سنوات، لقد أهدرنا كثيراً من الوقت، وحان الآن تعويضه، لذا فهذه القمة مهمة للغاية للوصول إلى هذه الغاية».

وشدّد رينا على «أهمية هذه القمّة في تعزيز العلاقات الأوروبية - العربية والفرنسية - العربية، والتأكيد على قدرتنا على التغلُّب على الظروف التي مررنا بها مثل جائحة كورونا وآثار الصراع الروسي - الأوكراني».

جانب من الحضور الرسمي في القمة المصرفية في باريس

«الكويت الدولي» KIB الراعي الماسي

لـ «القمة الأورو – متوسطية الإقتصادية والمصرفية» في باريس

الصباح: الحدث فرصة فريدة لتوحيد الجهود في ظلّ تحدّيات مختلفة يواجهها العالم

الشيخ محمد الجراح الصباح

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) مشاركته بالرعاية الماسية لـ «القمة المصرفية الأورو-متوسطية للعام 2023، في العاصمة الفرنسية، والتي نظمها إتحاد المصارف العربية، بعنوان «نحو بناء شراكات أورو-متوسطية إقتصادية مستدامة»، وذلك بالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، والفيديرالية المصرفية الأوروبية، وغرفة التجارة الدولية - باريس، وإتحاد المصارف الفرنكوفونية، والغرفة التجارية العربية الفرنسية، والإتحاد من أجل المتوسط.

وذكر «الكويت الدولي» في بيان «أن القمة إنعقدت تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وفي حضور رئيس مجلس إدارة «KIB»، عضو مجلس الإدارة، عضو اللجنة التنفيذية، ورئيس لجنة الإستثمار في إتحاد المصارف العربية، الشيخ محمد الجراح الصباح»، لافتاً إلى «أن هذه الرعاية تأتي في إطار إستراتيجية «KIB» الهادفة إلى الإسهام في التطوّر الإقتصادي وجهود التنمية المستدامة، إلى جانب المشاركة في دعم التوجهات الرامية إلى مواجهة التحدّيات الإقتصادية والإجتماعية وتعزيز سبل التعاون والإبتكار وصولاً إلى مستقبل أكثر أماناً».

ولمناسبة هذه الرعاية، قال محمد الجراح الصباح: «إنطلاقاً من مكانتنا الرائدة بين مؤسسات القطاع المصرفي، نفتخر بمشاركتنا في رعاية هذا الحدث الضخم، والذي يشكل فرصة فريدة لتوحيد الجهود في ظلّ التحدّيات المختلفة التي يواجهها العالم، سواء كانت جيوسياسية، مالية أو إجتماعية. كما أن هذه المبادرة تُجسّد إلتزامنا المستمر بأداء دور فعّال يمثل القطاع المصرفي الكويتي خير تمثيل في المحافل الدولية ذات الصلة، وإهتمامنا الكبير بالتواصل المباشر مع الجهات والهيئات الإقتصادية والمصرفية العالمية ذات الإستراتيجيات والرؤى التقدمية التي تشاركنا مسار التطوّر والإرتقاء في كل الجوانب الإقتصادية والمالية التي تضمن الحفاظ على أداء إقتصادي فاعل، آمن ومستدام».

وأشار الشيخ الصباح إلى «أهمية توقيت إنعقاد هذه القمة العالمية وورش العمل وجلسات الحوار التي ترفدها، في الوقت الذي يُواجه فيه العالم مزيجاً غير مسبوق من أشكال التضخّم المرتفع في أسعار الطاقة والغذاء وغيرهما، إضافة إلى تزايد المخاطر المناخية، وإنعدام الأمن الغذائي، والتوقعات بركود إقتصادي مقبل، وتزايد حجم الديون العامة، وما لهذه التطوّرات العالمية من مخاطر وتداعيات طويلة الأجل على الإقتصادات النامية والمتقدّمة، على حدّ سواء، في مستقبل المشهد الإجتماعي والإقتصادي والعلاقات المستقبلية بين دول العالم».

Best Islamic Bank
For 2022

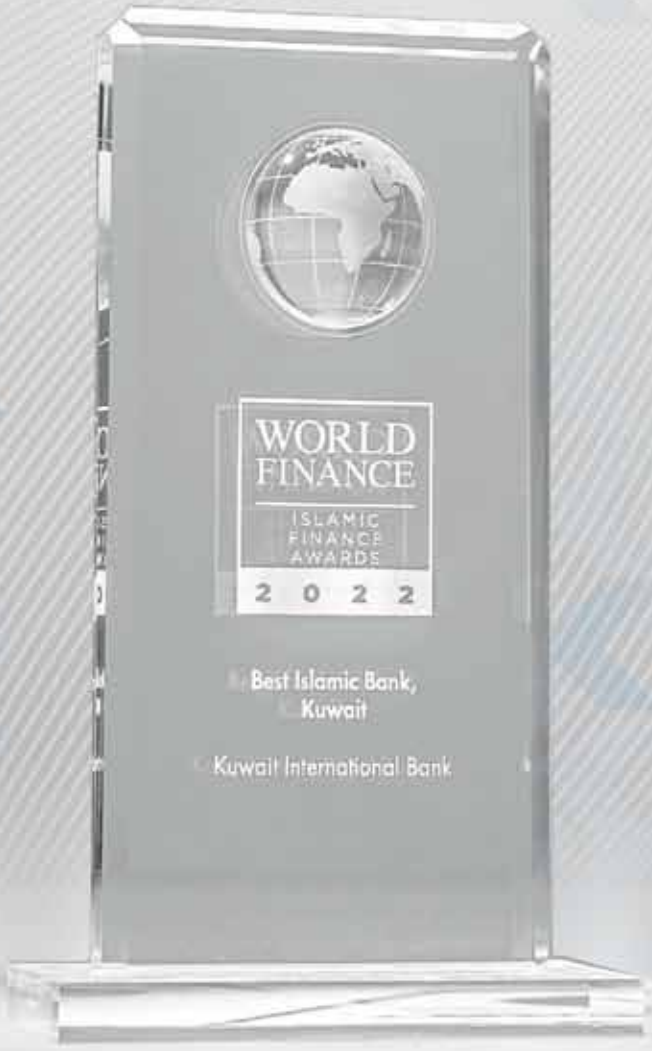

KIBpage kib.com.kw | 1 866 866

KIB
BANK FOR LIFE

تحدث عن أهمية القمّة المصرفية العربية – الأوروبية في باريس

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح لـ «فرانس 24»:

تصبُّ في خانة الحوار المصرفي العربي - الأوروبي وباتت منصة دولية منذ 15 عاماً

د. وسام فتوح في استوديوهات فرانس 24 في باريس

تحدّث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح لـ «فرانس 24»، عن القمّة المصرفية العربية - الأوروبية التي إنعقدت أخيراً في العاصمة الفرنسية باريس، برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، تحت عنوان «نحو علاقات اقتصادية أوروبية – متوسطية مستدامة»، بالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، والفدرالية المصرفية الأوروبية، وغرفة التجارة الدولية، باريس، وإتحاد المصارف الفرنكفونية، والغرفة التجارية العربية الفرنسية، فما أهمية هذه القمة بالنسبة إلى العالم العربي؟ وما هي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؟

وقال د. فتوح: «إن القمة المصرفية العربية – الأوروبية التي يُنظمها عادة إتحاد المصارف العربية، تصبُّ في خانة الحوار المصرفي العربي – الأوروبي. علماً أن هذه المنصّة أسّسها الإتحاد، منذ نحو 15 عاماً، ومستمرة على نحو سنوي. وما يُميّز هذه القمة هذه السنة تحديداً، عوامل عدة أبرزها مشاركة المؤسسات المصرفية والمالية في القمة والتي تتعاون مع إتحاد المصارف العربية، وفي مقدمها جمعية المصارف الفرنسية، والإتحاد من أجل المتوسط، في حضور الأمين العام للإتحاد ناصر كامل، إضافة إلى الموضوعات التي تناولتها القمة، في ظل التطورات الجيوسياسية والأزمات المتسارعة التي نشهدها أخيراً»، مشيراً إلى «أن هناك تغيُّراً جيوسياسياً كبيراً على مستوى العالم، حيث حصلت تحالفات غير متوقعة، ولا سيما مع الصين، إضافة إلى الإتفاق ما بين المملكة العربية السعودية وإيران، فضلاً عن تداعيات عدّة جرّاء الحرب الروسية – الأوكرانية».

وعن ظروف إنعقاد القمّة المصرفية، في ظل أزمة التضخُّم العالمي، نتيجة الحرب الروسية – الأوكرانية، ومخاطر تهديد الأمن الغذائي في العديد من الدول العربية وفق تقرير البنك الدولي، مثلاً: 141 مليون شخص في العالم العربي مهدّد بإنعدام الأمن الغذائي، وما هي الخطط والتوصيات التي إقترحتها القمّة لتجنُّب تفاقم هذه الأزمة؟ أشار د. فتوح إلى «أن القمة المصرفية تناولت هذه الموضوعات البالغة الأهمية، ولا سيما ما يحصل في العالم راهناً في ظل التغيّرات الحاصلة، والأمن الغذائي العربي الذاتي، والتغيّر المناخي، وتعزيز العلاقات المصرفية والإقتصادية العربية – الأوروبية».

القمّة المصرفية تناولت الأمن الغذائي العربي الذاتي والتغيّر المناخي وتعزيز العلاقات المصرفية والإقتصادية العربية – الأوروبية

وقال د. فتوح: «لقد شهدنا مؤخراً تحسُّناً في السياسات والإجراءات التي إتّبعتها الحكومات العربية، حيال توفير الأمن الغذائي العربي، تحسُّباً لتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية. كما أن ثمّة خططاً إستراتيجية كبيرة. علماً أن القمة المصرفية التي نظّمها إتحاد المصارف العربية قد جمعت أكثر من جهة دولية، بينها البنك الدولي الذي تناول على نحو دقيق هذا الموضوع، عارضاً لكل الحلول الضرورية في هذا الشأن، فضلاً عن مشاركة القطاع الخاص، وهذا أمر في غاية الأهمية، إضافة إلى دور المصارف في تمويل الأمن الغذائي العربي وتأمينه ومواءمته».

وعن سماح هذه القمّة المصرفية بتقدّم المفاوضات بين الإتحاد الأوروبي ودول عربية خليجية مثل قطر لإمداد أوروبا بالغاز، وهل من عقود تلوح في الأفق في هذا السياق، في ظل معاناة فرنسا تحديداً مكان إنعقاد القمّة، من نقص الإمدادات بالطاقة، حيث إن الدول الخليجية غنية بهذه المصادر، في حين أن قطر كانت قد حذّرت من تفاقم أزمة الغاز في الإتحاد الأوروبي، في السنوات المقبلة؟ أوضح د. فتوح «إن هذه القمّة المصرفية التي نظّمها إتحاد المصارف العربية في باريس، ليست قمّة تنفيذية، وتوصياتها ليست ملزمة للدول المشاركة فيها، لا بل هي عبارة عن محادثات ومناقشات علمية بحتة، ونوع من «اللوبي» (هيئة أو جماعة منظّمة تدافع عن قضايا أو مواقف أو مصالح معينة محددة) الذي يُمكن أن يحصل على هامش القمة»، مشيراً إلى «أن ثمة مصالح مشتركة بين الدول في هذا الشأن».

القمّة دعت إلى معالجة الشأن البيئي على نحو مباشر من خلال مشاركة كبار المصرفيين بالإمكانات العالية جداً من المصارف العربية بغية تمويل مشاريع «الإقتصاد الأخضر»

وقال د. فتوح: «أعتقد أنه لا بد في هذه المرحلة من التقارب الأوروبي – العربي. علماً أن الدول الأوروبية منتجة، لكنها تُعاني جرّاء تقدُّم السنّ لدى السكان، في ظل إستهلاك أقلّ، في حين أن شعوب الدول العربية عموماً، تُعتبر من الدول الأعلى إستهلاكاً، فيما نسبة الأعمار فيها تُقدّر بما دون الـ 30 عاماً. وعليه لا بدّ من التقارب والتوازن ما بين الدول المنتجة (العالية الجودة) كالدول الأوروبية، والدول العربية الإستهلاكية».

وعن أزمة الغاز، وهل من أمل في أن تتراجع هذه الأزمة في السنوات المقبلة، ولا سيما في ظل التحذير من تفاقم الأزمة في الشتاء المقبل؟ قال د. فتوح: «لا أعتقد أن ثمّة حلولاً في المنظور القريب، لهذه المشكلة المتفاقمة والتعقيدات الكبيرة على صعيد الغاز، إذ إن الحرب الروسية – الأوكرانية لا تزال مستمرّة، لذا فإن هذه الأزمة ستستمر في السنوات الخمس المقبلة، لكن في المقابل، ثمّة توجُّه عام حيال موضوع التغيُّر المناخي، وبما يُسمّى بـ «الإقتصاد الأخضر»، حيث بدأت المصانع والمعامل تدخل مجال الطاقة المتجدّدة. علماً أن دولاً عربية عدّة مثل قطر، مصر والجزائر تستطيع أن تُزوّد الدول التي تحتاج للطاقة من النفط والغاز».

وعن التغيُّر المناخي الذي يُعتبر من المشاكل التي تُثير قلق الإتحاد الأوروبي، ودول عربية عدّة مثل المغرب، الذي يُواجه أسوأ أزمة جفاف منذ نحو أربعة عقود، وهل من خطط ومشاريع عربية مشتركة لتجنُّب تفاقم هذه الأزمة؟ لفت د. فتوح إلى «أن تجنُّب تفاقم هذه الأزمة ليس في المنظور القريب، لكن كل دولة على حدة تقوم بواجباتها في هذا الشأن. علماً أن الجفاف يُعتبر مشكلة كبيرة، ولا سيما في العالم العربي عموماً، وخصوصاً في دول المغرب العربي، كذلك في مصر ولبنان وغيرهما».

وهل من مباحثات جرت في هذه القمة المصرفية حول الأزمة المائية في البلدان العربية، وخصوصاً أن دول الإتحاد الأوروبي تُعتبر من الدول الداعمة للمشاريع البيئية؟ قال د. فتوح: «لقد دعت القمّة إلى معالجة الشأن

البيئي على نحو مباشـر، من خلال مشـاركة كبار المصرفيين بالإمكانات العالية جداً من المصارف العربية، بغية تمويل مشاريع بما يُسمى بـ«الإقتصاد الأخضر». علماً أن تمويل المصارف العربية لهذه المشاريع بلغ نحو أكثر من 2.7 تريليون دولار».

وهـل من حلـول مقترحة لإخـراج لبنان من أزمته المالية؟ قال د. فتوح: «لا شك في أن لبنان يمـرُّ اليوم بأصعـب ظروفه، لكن نحـن في إتحاد المصـارف العربيـة، نعتبر أنه بغـضّ النظر عمّن أخطأ من الأشـخاص، لا يُمكن وضع الملامة على شـخص معيّـن، ورمـي كل الأخطـاء الإقتصادية، المصرفيـة والمالية عليه، كما أنه يجب ألاّ يُهاجم البنك المركزي، لأنه يُعتبر صمام الأمان لكل القطاع المصرفي، ونأمل في ألاّ يؤثّر ما حصل أخيراً في لبنان على المصارف المراسـلة، إذ إن المشكلة القائمة مع حاكم البنك المركزي ستؤثر على نحو مباشر على مخاطر السـمعة، وتالياً على القطـاع المصرفي ككل، وبطبيعة الحال سـتتأثر العلاقات مع المصارف المراسلة. علماً أن ما تقدّم هو موضوع قانوني بحت، يرتبط بشخص محدد، وأتمنّى ألاّ يؤثر على لبنان عموماً، في ظل هذه الأزمة الحادة. والجدير ذكره أن حاكم مصرف لبنان مُشرف على نهاية ولايته، لذا نتمنّى ألاّ تؤثر هذه الأزمة على مؤسسة البنك المركزي»، مشـيراً إلى «أن اللوم الكبير يقـع على الحكومات السابقة، والتي كانت وافقت على السياسة النقدية التي كان يعرضها عليها حاكم المركزي، منها دعم الليرة على سبيل المثال لا الحصر».

ثمة تغيُّر جيوسياسي كبير على مستوى العالم بينها التحالفات غير المتوقعة ولا سيما مع الصين والإتفاق ما بين المملكة العربية السعودية وإيران وتداعيات عدّة جرّاء الحرب الروسية – الأوكرانية

وعن مخاطر فـرض عقوبات مالية على لبنان، أو على شـخصيات جديـدة، في حال عدم تسـليم حاكم المركزي رياض سـلامة، قال د. فتوح: «إن هذا الأمر فرنسي بحت، وقـد ذكـر الأميركيون ذلك. أما في ما يتعلق بفـرض العقوبات الأميركية على أشخاص، فإنه يعود ذلك إلى القانون المتّبع، أي إذا كانت العقوبة تتعلق بقانون مكافحة غسل الأموال، أو قانون الفساد وغيرهما».

محافظ «الإمارات المركزي» خالد بالعمى:
نعمل مع شركاء دوليين لتطوير التكنولوجيا المالية وأنظمة الدفع
ونُعزّز الشراكة الإستراتيجية بين الإمارات والصين

خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات المركزي

قال خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات المركزي: «نعمل مع شركائنا الدوليين، لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية، ودعم الإبتكار في القطاع المالي، وتشجيع تبني حلول إبتكارية جديدة»، مشيراً إلى «أن مبادرات المصرف المركزي تهدف إلى دعم تنافسية القطاع المالي الإماراتي وتنوعه ونموه، من خلال إنشاء بنية تحتية مالية ذات مستوى عالمي، وأنظمة دفع مبتكرة، ضمن رؤيتنا بأن يكون مصرف الإمارات المركزي ضمن أفضل المصارف المركزية في العالم».

وأوضح المحافظ بالعمى «أن برنامج تحوُّل البنية التحتية المالية يشمل آليات تنفيذ البنى التحتية الرقمية، ومبادرات التحول الرقمي، حيث تنطوي المرحلة الأولى على سلسلة من البنى التحتية للمدفوعات الرقمية والعديد من الخدمات مثل: إطلاق المنظومة المحلية لبطاقات الدفع، ومنصة للمدفوعات الفورية، وإصدار عملة رقمية للبنوك المركزية للإستخدامات المحلية عبر الحدود. بينما ستُركز المرحلة التالية من برنامج التحول على تطوير وتنفيذ عدد من البنى التحتية الرقمية، بما في ذلك إنشاء منصات السحابة المالية «إعرف عميلك» الإلكترونية والتمويل المفتوح».

وقال بالعمى في حديث صحفي لصحيفة «الإتحاد» الإماراتية، وتنشره مجلة «إتحاد المصارف العربية»، على هامش الإجتماعات الثنائية التي عقدها مصرف الإمارات المركزي أخيراً في أبوظبي مع سلطة النقد في هونغ كونغ: «تأتي هذه الإجتماعات الثنائية نتيجة العلاقات الإستراتيجية التي تجمع الإمارات والصين في شتى المجالات، ولا سيما الإقتصادية والمالية، في ظل الرؤية الإستشرافية لقيادة البلدين، لتعزيز الأواصر ودفعها إلى آفاق أرحب من العمل المشترك».

وأضاف بالعمى: «يُعزّز الإجتماع مع سلطة النقد في هونغ كونغ، الشراكة الإستراتيجية بين الإمارات والصين، والتعاون بين المؤسسات المالية في الدولتين، كما يهدف إلى بحث فرص تعاون بين قطاع الخدمات المالية في المرحلة المقبلة، بما يُسهم في تسهيل التجارة وتعزيز الإستثمار عبر الحدود، وتوطيد الشراكة الإستراتيجية بين الإمارات والصين، وبما يرسخ المكانة العالمية للإمارات وهونغ كونغ، كمركزين ماليين دوليين».

وعن أهمية الشراكة بين المصرف المركزي وسلطة النقد في هونغ كونغ، قال المحافظ بالعمى: «تُعدُّ دولة الإمارات وهونغ كونغ شريكين

حيويين عندما يتعلق الأمر بخلق فرص عمل جديدة في القطاعات كافة، ومنها القطاع المالي بشكل أساسي، إنطلاقاً من كونهما من أكبر المراكز المالية الدولية على مستوى العالم».

وأضاف بالعمى: «يأتي تعاوننا هذا ليُؤكد إلتزامنا الراسخ بدعم نمو وتطور القطاع المالي في دولة الإمارات على المدى البعيد، حيث نعمل مع شركائنا الدوليين، ومنها سلطة النقد في هونغ كونغ على تطوير قطاع التكنولوجيا المالية ودعم الإبتكار في القطاع المالي، وتشجيع تبني حلول ابتكارية لدى البلدين».

بوابة الصين

وأوضح بالعمى أنه «في الوقت الذي تعتبر فيه هونغ كونغ بمثابة الشريك المثالي لدولة الإمارات والبوابة الأساسية لفرص التعاون والإستثمار مع الصين، فإن تعزيز العلاقات مع المؤسسات المالية في هونغ كونغ سيُسهم في تدفق الإستثمارات الصينية إلى الإمارات، للإستفادة من مكانتها كمركز مالي عالمي، وموقعها الإستراتيجي الدولي في عالم التجارة والإستثمار وغيرها». وفي ما يتعلق بالمجالات والمبادرات التي تمت مناقشتها في الندوة المشتركة بين «الإمارات المركزي» مع سلطة النقد في هونغ كونغ والبنوك المشاركة من الجانبين، قال بالعمى: «لقد شكلت الإجتماعات التي عقدها «الإمارات المركزي» مع سلطة النقد في هونغ كونغ أخيراً، والندوة التي صاحبتها، في حضور كبار المسؤولين التنفيذيين في البنوك العاملة لدى الجانبين، فرصة مهمة لهما لمناقشة شتّى مجالات التعاون الثنائي في قطاع الخدمات المالية، والمبادرات التي تُسهم في الإرتقاء بالعلاقات وتحقيق المصالح المشتركة».

وأضاف بالعمى: «لقد ركّزنا خلال هذه الإجتماعات على تعزيز التعاون في ثلاثة مجالات رئيسية، تمثلت في تطوير البنية التحتية المالية، والربط المشترك بين أسواق الخدمات المالية لدى الجانبين، وتطوير تنظيم الأصول الإفتراضية، بالإضافة إلى تسهيل نطاق المباحثات بين مراكز الإبتكار في الجانبين حيال المبادرات المشتركة لتطوير التكنولوجيا المالية وتبادل الخبرات». وقال بالعمى: «لقد ناقشنا كذلك الإجراءات الممكنة لتسهيل تسوية التجارة عبر الحدود بشكل أفضل وأكثر فعالية، وكيفية تحقيق الإستفادة المثلى للشركات الإماراتية من منصّات البنية التحتية المالية لهونغ كونغ للوصول إلى أسواق الصين وآسيا، فضلاً عن الحلول المالية والفرص الإستثمارية المتاحة في أسواق رأس المال في منطقة الخليج الكبرى في الصين (Greater Bay Area) والتي تضم مقاطعة قوانغدونغ، وماكاو، وهونغ كونغ».

مشروع الجسر

وأوضح المحافظ بالعمى أنه «تمّت مناقشة تعزيز التعاون في البنية التحتية المالية، حيث إتفق «الإمارات المركزي» وسلطة النقد في هونغ

كونـغ علـى إسـتمرار التعاون والمشـاركة في مشـروع الجسـر للعملات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية، ومواصلة العمل للإطلاق الأولي لهذا المشـروع في العام المقبل 2024. ويُعد هذا المشروع إنجازاً في تطوير المدفوعـات التجارية الدولية، وخطوة متقدمة نحو تسـهيل المدفوعات التجاريـة عبـر الحدود بإسـتخدام العمـلات الرقمية للبنـوك المركزية وجعلها أكثر فاعلية وأماناً وبشكل فوري».

وقـال بالعمى: «كما تطرّقنا إلى إمكانية الوصول إلى نظام التسـوية اللحظيـة RTGS الخـاص بالعملـة الصينية «رنمينبي» فـي هونغ كونغ، لتوفيـر قنـاة إضافيـة لبنـوك دولة الإمـارات لإجـراء معامـلات مالية بالرنمينبي عبر الحدود».

وعن مشـروع «الجسـر» للعملات الرقميـة المتعددة للبنـوك المركزية، ومـدى أهمية العملات الرقمية للبنوك المركزية في التخفيف من التحديات الحاليـة فـي المدفوعات الدولية قال بالعمى: «يُجسّـد مشـروع «الجسـر» للعمـلات الرقميـة المتعددة للبنـوك المركزية، رؤية القيادة الرشـيدة لدعم التنافسـية الإقتصاديـة للدولة، حيث يُعد هذا المشـروع جـزءاً من مبادرات المصـرف المركزي لدعم تنافسـية القطاع المالـي وتنوّعه ونموّه، من خلال إنشاء بنية تحتية مالية ذات مستوى عالمي، وأنظمة دفع مبتكرة، ضمن رؤيتنا بأن يكون «الإمارات المركزي» ضمن أفضل المصارف المركزية في العالم».

وأضاف بالعمى: «يُعد مشـروع «الجسـر» أول وأكبر مشروع تجريبي للعمـلات الرقمية للبنوك المركزيـة، حيث يعمل المصرف المركزي عليه مـع مركز الإبتكار التابع لبنك التسـويات الدولية فـي هونغ كونغ، ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني وسلطة النقد في هونغ كونغ وبنك تايلاند منذ فبراير (شباط) 2021».

تعاون مع البنوك المركزية

وتمكّن المصرف المركزي في العام 2022، من إكمال هذا المشروع التجريبـي، بالتعـاون مع ثلاثة بنوك مركزية مشـاركة، حيث نفّذ 20 بنكاً تجاريـاً مشـاركاً معامـلات ذات القيمة الحقيقية نيابة عـن عملائها من الشـركات العابرة للحدود، وذلك كجزء من المشـروع. في هذا السـياق، قال بالعمى: «لقد إستخدمت البنوك التجارية في الدول الأربع المشاركة فـي المشـروع التجريبي منصة «الجسـر» لإجراء أكثر مـن 160 معاملة لصـرف العملات الأجنبيـة والمدفوعات، بلغ إجمالـي قيمتها 80 مليون درهم إماراتي (بما يعادل 22 مليون دولار) على مدى ستة أسابيع».

وأكـد بالعمـى «أن نتائـج المشـروع أظهـرت إمكانيـة إجـراء معاملات التسـوية النقدية عبر الحدود بشكل أكثر أماناً وسرعة وبتكلفة منخفضة باسـتخدام العملات الرقمية المصدرة من المصارف المركزية، والتي تم تحديدهـا كأولويـة إقتصادية لمجموعة العشـرين، إلـى جانب العائدات والآثـار الإيجابية علـى التجارة الإقليمية والدولية والجهات المشـاركة».

وقال بالعمى: «من شـأن مشـروع «الجسـر» للعملات الرقميـة المتعددة للبنـوك المركزيـة، أن يسـاعد على إنجـاز المدفوعات العابـرة للحدود بين البنوك المشـاركة بصورة آنية، وبطرق أسـهل وأكثر موثوقية، وطوال ساعات اليوم وعلى مدار أيام الأسبوع 24/ 7، وذلك بإستخدام العملات الرقميـة المتعـددة للبنـوك المركزيـة لتحويـل الأمـوال على المسـتوى الدولي، إسـتناداً إلى تقنية السـجلات الموزعـة (Distributed ledger technology)، والتـي تعـرف أيضـاً باسـم «البلـوك تشـين».

التكنولوجيا المالية

وفـي مـا يتعلـق بإنشـاء المصـرف المركـزي لمكتـب متخصـص للتكنولوجيـا المالية، قـال بالعمى: «لقد عمل المصـرف المركزي خلال العامين الماضيين بشـكل إستباقي على بناء منظومة للتكنولوجيا المالية فـي دولة الإمـارات، حيث أطلق فـي العام الجـاري 2023 برنامج تحول البنية التحتية المالية لتسريع التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية في الدولة».

وأضاف بالعمى: «يشـمل برنامج تحول البنية التحتية المالية، آليات تنفيـذ البنـى التحتية الرقمية ومبـادرات التحول الرقمـي، حيث تنطوي المرحلـة الأولـى على سلسـلة مـن البنى التحتيـة للمدفوعـات الرقمية والعديـد مـن الخدمات مثل: إطلاق المنظومـة المحلية لبطاقات الدفع، ومنصـة للمدفوعـات الفوريـة، وإصدار عملـة رقمية للبنـوك المركزية للاسـتخدامات المحليـة عبر الحدود. بينما سـتركز المرحلة التالية من برنامـج التحـول على تطوير وتنفيذ عدد من البنـى التحتية الرقمية، بما فـي ذلك إنشـاء منصات السـحابة المالية «إعرف عميلـك» الإلكترونية والتمويـل المفتوح، في حين سـيُعزز المصرف المركـزي ضمن البرنامج ذاتـه، ريادته الرقمية من خلال إعتماد تقنيات إشـرافية متقدمة، وحلول لإدارة البيانـات بما يضمن الاسـتقرار المالي والنقدي، ويرسـخ الفعالية والمرونـة فـي النظـام المالـي. وستسـهم هذه البنـى التحتيـة الرقمية فـي تمكين القطاع المالي من الإنتقال بشـكل أسـرع إلى مسـار التحول الرقمي، وتحسـين مستوى الإمتثال الرقابي، والحدّ من تكاليف التشغيل، وتعزيز الإبتكار وتجربة العملاء، وتالياً تعزيز الأمن والمرونة التشـغيلية».

الأصول الإفتراضية

وعـن الأصـول الإفتراضية قال المحافظ بالعمـى: «يعمل «الإمارات المركزي» وسـلطة النقد في هونغ كونغ على توظيف خبراتهما في تطوير الأصول الافتراضية في الأسـواق، وسيتم الأخذ في الإعتبار تجربة هونغ كونغ عند مراجعة الإطار التنظيمي لمعرفة إمكانية إدخال أنظمة جديدة في الدولة».

الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الثامنة لندوة الإستثمارات

تعزيز الشراكات الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والمالية والتعاون والتنمية لمستقبل أفضل بين العرب والصين

تخفيض إنبعاثات الكربون حتى العام 2060 يؤدي إلى إضافة نحو (1000) غيغاواط من الطاقة المتجدّدة في المنطقة العربية وأفريقيا

الدورة الـ 11 لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة التاسعة لندوة الإستثمارات في الصين في 2025

د. محمد الجاسر رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ود. فتوح مع شخصيات مشاركة في المؤتمر

تحت رعاية الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، إستضافت المملكة العربية السعودية الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، والدورة الثامنة لندوة الإستثمارات تحت شعار «التعاون من أجل الرخاء»، على مدار يومين، في العاصمة الرياض. ويُعدُّ هذا الحدث الإقتصادي الأول من نوعه بين الدول العربية والصين، وذلك في إطار متابعة تنفيذ أنشطة منتدى التعاون العربي – الصيني، وإستكمالاً للنتائج الإيجابية التي نجمت عن الدورة التاسعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، والدورة السابعة لندوة الإستثمارات المنعقدة في الصين في العام 2021.

جاءت إستضافة المملكة التي تقود دفَّة العمل العربي المشترك للفترة المقبلة، منذ ترؤسها القمة العربية أخيراً، إستكمالاً للجهود السعودية الناجحة في أحضان أول قمّة عربية – صينية، حيث أعطت مخرجاتها دفعة جديدة للتعاون العربي – الصيني، في كافة المجالات ولا سيما منها الإقتصادية والثقافية، ويعود ذلك إلى رغبة الجانبين في الارتقاء والتعاون إلى رحاب أوسع.

ويهدف المؤتمر، تحت رعاية وليّ العهد، ونظّمته وزارة الإستثمار السعودية، بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية CCPIT، وإتحاد الغرف العربية، وعدد من الجهات الحكومية الذي إنعقد بين الجانبين العربي والصيني، إلى تطوير العلاقات الإقتصادية، وتعزيز العمل المشترك المبني على المصالح المشتركة، وتحقيق المزيد من النمو الإقتصادي، وتهيئة البيئة الإستثمارية بما يُحقّق مستهدفات التنمية المستدامة، وتنفيذ الرؤى التنموية الطموحة للدول العربية، ومبادرة الحزام والطريق الصينية.

وقد إفتُتحت أعمال القمة بكلمة راعي المؤتمر، ألقاها الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله آل سعود، وزير الخارجية السعودي، وقال: «إن المؤتمر يُعدُّ فرصة للعمل على تعزيز وتكريس الصداقة العربية – الصينية التاريخية، والعمل على بناء مستقبل مشترك نحو عصر جديد يعود بالخير على الشعوب، ويُحافظ على السلام والتنمية في العالم».

وأشار الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط إلى «أن

ملبياً دعوة رسمية من وزير الإستثمار السعودي ومن جامعة الدول العربية
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام حسن فتوح
يشارك في مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين في الرياض

د. فتوح، الوزير أمين سلام، محمد أبو درويش والوزير السابق شقير

لبّى الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، دعوة رسمية من وزير الإستثمار السعودي خالد بن عبد العزيز الفالح، ومن جامعة الدول العربية، للمشاركة في حضور مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والذي إنعقد في العاصمة الرياض، وعلى مدار يومين، برعاية ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، والذي إفتتحه وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله آل سعود.

وقد إنعقدت الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، والدورة الثامنة لندوة الإستثمارات، بمشاركة نخبة من رجال الأعمال الصينيين والعرب، حيث شكّل الحدث الإقتصادي الأكبر من نوعه، تحت شعار «التعاون من أجل الرخاء».

ويهدف المؤتمر، الذي إستضافته السعودية للمرة الأولى، إلى تعزيز وتوثيق التعاون التجاري والإقتصادي بين مجتمعي الأعمال العربي والصيني، وإستكشاف فرص الإستثمار النوعية؛ في العديد من القطاعات، من أبرزها: التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والزراعة، والعقارات، والمعادن، وسلاسل الإمداد، والإبتكار، وغيرها. وشمل برنامجه عدداً من الجلسات الحوارية، والإجتماعات الثنائية، التي ناقشت سبل تحقيق الازدهار والتنمية المستدامة في مختلف الدول العربية.

د. فتوح مع رجال أعمال عرب والأمينة العامة لـ «يونيكورن» الصينية مريم جاو

الوزير خالد الفالح

أحمد أبو الغيط

الوزير فيصل بن فرحان

التعـاون الصينـي – العربي في إطار مبـادرة الحـزام والطريق ومبادرة التنميـة العالمية، أتـاح فرصاً ثمينة لجذب الإسـتثمارات والتقنيات في المنطقة العربية».

وقال وزير الإستثمار السعودي خالد بن عبدالعزيز الفالح: «إن الصين شريك مهم للدول العربية، وقد نمت التبادلات التجارية الصينية العربية بشـكل مطّرد، ما يخلق مستقبلاً مشـرقاً للتعاون بينهما في الإستثمار». كما كانت كلمة لخو تشـون خوا نائب رئيس الهيئة الإستشارية السياسية الشعبية الصينية.

مشاركة أكثر من 3500 شخصية

وشـارك فـي المؤتمـر الـذي يُعد أكبـر تجمّع عربـي – صيني للأعمال والإسـتثمار، أكثر من 3500 شـخصية ولا سيما من صُنّاع القـرار، وكبار المسـؤولين الحكوميين، وممثلـي المنظمات العربية المتخصّصة، والقادة التنفيذيين، ونخبة واسعة من المستثمرين، وكبار رجال الأعمال، والمختصّين، ومؤسسـات تنمية التجارة والإسـتثمار والمؤسسـات البحثية والصناعيـة والتجارية من الدول الأعضاء في جامعـة الدول العربية، والصيـن، والمهتمين في العلاقات العربية – الصينية من أكثر من 26 دولة مشاركة، لمناقشة الرؤى الإستراتيجية لديهـم، وعرض وجهات نظرهم حول الفرص والإمكانات التي تحفل بهـا مجموعـة مـن القطاعـات الواعـدة مثـل: الطاقـة المتجدّدة، والتصنيـع المتقدّم، والخدمات اللوجسـتية، والإتصالات، والتقنيات الرقميـة المتطـوّرة وغيرها، وذلك لتعزيز الشـراكة الإسـتراتيجية العربية – الصينية، وفرص المواءمة مع مبادرة الحزام والطريق، في مجالات الإستثمار، والإقتصاد، والتجارة.

تسع جلسات و150 متحدثاً

ناقش المؤتمر، الذي شـارك فيه أكثر مـن 150 متحدثاً من الوزراء وقادة الشـركات الكبـرى في الصين والدول العربيـة، على مدار يومين، مجالات التعاون المشترك في الإقتصاد، والإستثمار والتجارة. وإنعقدت تسـع جلسـات حوارية، حيث ركّزت الأولى على «الإستثمار والتمويل مع مبادرة الحزام والطريق»، وناقشـت الثانيـة «الطاقة النظيفة والمتجدّدة – السبيل لخفض الإنبعاثات». ونظراً إلى أهمية القطاع السياحي، فقد خُصّصت الجلسة الثالثة لهذا القطاع بعنوان «السياحة والترفيه من أجل التنوّع».

أمـا الجلسـة الرابعـة، فـدار محورهـا حـول «الأمـن الغذائي والزراعة – مفتاح لإطلاق العنان للتنمية»، في حين عُقدت الجلسـة الخامسـة بعنوان «الصناعة، والتعدين والمعادن – قطاعات رئيسية لمسـتقبل واعد». وكانت الجلسـة السادسـة مخصّصة للحديث عن «بناء المرونة في اللوجستيات وسلاسل الإمداد والبنية التحتية»، في حين خُصّصت الجلسة السابعة لمناقشة «الرعاية الصحية، والادوية الحيويـة»، فيمـا كانت الجلسـة الثامنـة بعنوان «الإقتصـاد الرقمي والـذكاء الإصطناعـي – إطلاق العنان للإنتاجية والنمو». وناقشـت الجلسة التاسعة «القطاع المالي لدعم نمو الأعمال التجارية العربية – الصينية».

كما تضمّن المؤتمر إنعقاد 18 ورشة عمل، وعدداً كبيراً من اللقاءات الخاصة والفعاليات الجانبية الهادفة إلى التعريف بالمشروعات النوعية، والتقنيـات الحديثة المبتكرة والجهات التي تلعـب دوراً مهماً في تكثيف التعـاون الإسـتثماري والتجاري بيـن الصين والعـرب، وتعزيز العلاقات الإقتصادية المشتركة الحالية والمستقبلية.

23 إتفاقية ومذكرة تفاهم

وجرى خلال المؤتمر، توقيع 23 إتفاقية ومذكرة تفاهم بين الجانبين، زادت قيمتها الإجمالية عن 10 مليارات دولار، كما أمل الجانبان العربي والصيني في إستكمال التفاوض حيال إتفاقيات التجارة الحرة بين الجانبين الصيني والدول العربية، وتحديث إتفاقيات حماية وتشجيع الإستثمار المتبادلة بين الجانبين الصيني والعربي.

وقد أشاد الجانبان العربي (الدول العربية) والصيني، بما حقّقته التجارة الدولية بين الدول العربية والصين الشعبية من مستويات مميّزة في العام 2022، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو 1.6 تريليون ريال (430 مليار دولار)، وبنمو بلغت نسبته 31 %، مقارنة بالعام 2021، حيث يتطلّعان إلى زيادة هذه النسبة بما يُحقّق طموح القطاع الخاص لدى الجانبين.

كما بلغ رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الصين في العام 2021 نحو 3 تريليونات و600 مليار دولار، 12 % منها من العالم العربي، وهي تضمُّ نجاحات مميّزة في مجالات الطاقة، والبتروكيميائيات، مع توجُّه لتعزيز هذه النجاحات لتشمل قطاعات أخرى، بينما نما الإستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج بمعدّل 20 % سنوياً، لم ينل العالم العربي منه سوى 23 مليار دولار فقط، حيث تطمح الدول العربية إلى رفعه.

على هامش مؤتمر الأعمال العربي الصيني في الرياض

إتفاقات إستثمارية سعودية - صينية بقيمة 10 مليارات دولار

جرى توقيع إتفاقات إستثمارية بقيمة 10 مليارات دولار مع شركات صينية خلال اليوم الأول من مؤتمر الأعمال العربي - الصيني في الرياض، وفق ما أعلنته وزارة الإستثمار السعودية.

وقال وزير الإستثمار السعودي خالد الفالح «هذه القيمة الإستثمارية تصل إلى 10 مليارات دولار، في أكثر من 30 إتفاقاً في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والزراعة والعقارات وسلاسل التوريد والسياحة والرعاية الصحية».

أضاف الفالح: «من بين الإتفاقيات الكبيرة، تم توقيع مذكرة تفاهم بقيمة 5.6 مليارات دولار بين وزارة الإستثمار السعودية وشركة تصنيع السيارات الكهربائية الصينيةHuman Horizons وذلك لإنشاء مشروع مشترك للأبحاث عن السيارات وتطويرها وتصنيعها وبيعها» متوقعاً «أن ينتج عن هذا اللقاء إستثمارات بقيمة 40 مليار دولار خاصة في قطاعات الطاقات النظيفة، والهيدروجين الأخضر».

العلاقات السعودية – الصينية وعصر جديد

وأعلنت شركة أرامكو السعودية عن إلتزامها الطويل الأجل مع الصين، وقد تحدث وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، عن بداية «عصر جديد» في العلاقات العربية - الصينية»، مؤكداً «الأهمية البالغة والإمكانات الكبيرة والرؤى المشتركة في العلاقات الإستثمارية والتجارية بين الصين والدول العربية».

التوصيات

وقد توصَّل الجانبان العربي والصيني، في ختام الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، والدورة الثامنة لندوة الإستثمارات إلى التوافقات (التوصيات) التالية:

1- تعزيز الشراكات الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والمالية وغيرها ذات العلاقة في الشأن الإقتصادي بين الدول العربية والصين، القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة لمستقبل أفضل، والإرتقاء بها لخدمة المصالح المشتركة، والمساهمة في تحقيق تطلُّعات الجانبين في إطار رؤى وإستراتيجيات الدول العربية، ومبادرة الحزام والطريق الصينية، وإستمرار العمل على معالجة التحدّيات التنموية المشتركة، والدعوة إلى إطلاق طريق حرير عصرية جديدة.

2- إستكشاف المزيد من الفرص الجديدة لتعزيز التعاون والإستثمار في جميع المجالات الإقتصادية، بما في ذلك المشاريع النوعية ذات الأولوية للجانبين.

3- إستمرار المشاركة الفعالة في التعاون العربي – الصيني في المجالات النوعية كالطاقة، والطاقة المتجدّدة، والإقتصاد الرقمي، وريادة الأعمال والإستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs، وتشجيع الشركات العاملة والمؤسسات المتخصّصة من الجانبين، على تعزيز التواصل والتعاون في مجالات الصناعة المتقدمة والحيوية، والإتصالات، والذكاء الإصطناعي، والأمن السيبراني، وشبكة الإنترنت الصناعية، والتجارة الإلكترونية، والمدن الذكية وغيرها.

4- تشجيع الشركات والمؤسسات البحثية والتطوير من الجانبين للتواصل بشكل دوري، للمساهمة في التحوّل والتنوّع الإقتصادي، وتعزيز تبادل المعلومات حول مشاريع الإستثمار وأُطرها القانونية والسياسات الإستثمارية المتعلقة بتلك المشاريع، والعمل على ترويجها وتقديم الدعم اللازم لها، والإستفادة من التجربة الرائدة في مجال البحث العلمي والإبتكار.

5- التأكيد على أهمية الموارد البشرية في العالم العربي، لإطلاق طاقات التعاون بين الدول العربية والصين، وتبادل الخبرات وتنظيم الدورات التدريبية للتدريب التقني وبناء القدرات.

6- تثمين تجاوب الجهات الصناعية والتجارية العربية والصينية، لما دعت إليه الحكومات، ودورها في تعميق التضامن والتعاون والدعم السياسي، وتعزيز تبادل المعلومات، وإستئناف حركة تبادل الأفراد

د. فتوح مع الوزير السابق محمد شقير ورجل الأعمال محمد أبو درويش

مشاركون في أعمال المؤتمر العربي - الصيني

بشكل ملائم ومنتظم، وتسريع وتيرة إستئناف العمل والإنتاج، والعمل على إستقرار الأسواق المالية وسلاسل الإمداد.

7- العمل على معالجة الآثار السلبية لجائحة كورونا، والركود الإقتصادي العالمي، وتداعيات الأزمة الأوكرانية كأولوية للمجتمع الدولي والإنتعاش الإقتصادي.

8- العمل على تعزيز النظام التجاري متعدّد الأطراف وفقاً لقواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

9- التأكيد على أهمية تخفيض إنبعاثات الكربون التي إلتزمتها كل من الدول العربية والصين، حتى العام 2060، والتي يُتوقع أن تؤدي إلى إضافة نحو ألف (1000) غيغاواط من الطاقة المتجدّدة، تُضاف إلى المنطقة العربية ومنطقة أفريقيا. وهذا يُعطي القطاع الخاص في الوطن العربي والصين فرصاً سانحة للتوسُّع في الإستثمارات في سلسلة القيمة في هذا المجال.

وإتفق الجانبان على عقد الدورة الـ 11 لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، والدورة التاسعة لندوة الإستثمارات في الصين في العام 2025.

«معاً» مبادرة جديدة لدعم وتمكين القطاع الخاص الإماراتي والعراقي

أطلق إتحاد غرف الإمارات ومصرف التنمية الدولي - الإمارات من الشارقة، مبادرة جديدة تهدف لدعم وتمكين القطاع الخاص الإماراتي والعراقي، وتشجيعه على تطوير أعماله عبر تأسيس منصّة رائدة لبناء العلاقات المشتركة، وزيادة فرص التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة في مختلف مجالات التمويل والإستثمار مع جمهورية العراق.

جاءت هذه المبادرة وفقاً لمذكرة تفاهم تم إبرامها بين إتحاد غرف الإمارات ومصرف التنمية الدولي - الإمارات، حيث وقّعها عن الإتحاد حميد محمد بن سالم الأمين العام لإتحاد الغرف، فيما وقّعها عن المصرف د. زياد خلف، رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي، في حضور عبدالله سلطان العويس نائب رئيس إتحاد غرف الإمارات رئيس غرفة تجارة وصناعة الشارقة، ومحمد أحمد أمين العوضي مدير عام غرفة الشارقة.

توقيع الإتفاقية بين رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي زياد خلف والأمين العام لإتحاد غرف الإمارات حميد محمد سالم

صورة تذكارية من توقيع الإتفاقية بين إتحاد غرف الإمارات ومصرف التنمية الدولي

وأُطلق إسم «معاً» على المبادرة تيمّناً بعمق العلاقات التاريخية التي تربط دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق، ولا سيما في مجال التجارة والأعمال .

وقال عبدالله سلطان العويس: «إن مذكرة التفاهم تُمثل إحدى الوسائل المتعددة في التعاون المتميّز بين إتحاد غرف الإمارات الممثل الرسمي للقطاع الخاص الإماراتي ومصرف التنمية الدولي، نظراً إلى الدور الذي يلعبه كل طرف تجاه مجتمع الأعمال وفعالياته وقطاعاته، حيث سيُسهم تنفيذ هذه المذكرة في توحيد مختلف مجالات التمويل والإستثمار».

من جهته أكد حميد محمد بن سالم الأمين العام لإتحاد غرف الإمارات، «أن هذه المذكرة تأتي تتويجاً للنتائج الإيجابية التي خرجت بها البعثة التجارية لجمهورية العراق خلال مايو/ أيار 2023، لذلك فإننا نتطلّع من خلال شراكتنا الإستراتيجية مع مصرف التنمية الدولي إلى دعم جهود قطاع الأعمال الإماراتي والعراقي، وتزويده بجميع الأدوات ومجالات المعرفة الضرورية لتنمية وإنجاح أعماله».

بدوره أكد الدكتور زياد خلف، رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي، «أهمية هذه المبادرة مع إتحاد غرف الإمارات والتي تعكس إلتزام مصرف التنمية الدولي في زيادة فرص التعاون وتبادل الخبرات وصقلها في مختلف مجالات التمويل والإستثمار مع جمهورية العراق، والدور المحوري الذي يقوم به المصرف بين الجهات المعنية في دولة الإمارات والعراق القائم على تشجيع الإستثمارات ودعم حركة التجارة البينية».

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

حصول مصرف التنمية الدولي
على الموافقة النهائية لمزاولة أعماله في إمارة دبي

حصلت الموافقة النهائية من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على مباشرة مصرف التنمية الدولي لمزاولة نشاطه كبنك أعمال في فرعه الجديد في إمارة دبي الكائن في شارع الشيخ زايد بعد أن استكمل كل المتطلبات الأساسية للترخيص والقيام بممارسة نشاطاته المالية في خدمة قطاع الشركات وكافة المنشآت التجارية والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، منها أخذ الودائع الاستثمارية وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية والانضمام إلى نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك في دولة الإمارات، وهو ماسيشكل نقلة نوعية مهمة على صعيد عمل المصرف خارج العراق وطموحنا مستمر للأفضل.

كل اللي تحتاجه وبكل مكان ستجده مع مصرف التنمية الدولي.

#مصرف_التنمية_الدولي
#IDB
#عنوان_للتميز

على هامش فعاليات مؤتمر الأعمال العربي - الصيني في الرياض

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية: د. وسام فتوح:
بنوك المنطقة لديها ملاءة مالية أعلى منذ بداية الربع الثاني من 2023

قال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح: «إن المنطقة شهدت في العامين الماضيين تباطؤاً في التمويل لأسباب عدّة، أهمُّها إرتفاع أسعار الفائدة التي قام بها البنك الفيدرالي الأميركي ثم تبعته البنوك المركزية العربية».

د. فتوح في حديثه إلى قناة العربية

وأضاف د. فتوح في مقابلة مع محطة «العربية» على هامش فعاليات مؤتمر الأعمال العربي - الصيني في العاصمة السعودية الرياض، «إن رفع الفائدة يُؤدي إلى سحب الأموال النقدية إلى البنوك»، مشيراً إلى «أن دول الخليج نفّذت هذه السياسات، كذلك مصر والمغرب وتونس وبلدان عربية أخرى».

ولفت د. فتوح إلى «أن المصارف العربية لديها ملاءة مالية أكثر منذ بداية الربع الثاني من العام الحالي 2023، وخصوصاً في دول الخليج التي حقّقت عائدات مالية ضخمة بسبب إرتفاع أسعار النفط»، موضحاً «أن النمو الإقتصادي في منطقة الخليج، يشهد تسارعاً كبيراً ويُعدّ ضمن الأعلى في العالم»، مشيراً إلى «أن الملاءة المالية لبنوك المنطقة عالية، ولديها إستعداد لمنح القروض».

وعن مبادرة الطريق والحزام التي أطلقتها الحكومة الصينية، قال د. فتوح: «إن نسبة إستثمارات الدول العربية بهذه المبادرة تخطّت 23 % في العام الماضي»، متوقعاً «أن تتجاوز هذه النسبة في العام الحالي».

على هامش مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين
رئيس «تجمّع رجال وسيدات الأعمال اللبناني - الصيني» ورئيس «مجموعة أماكو» علي العبد الله في الرياض:
نشهد ولادة فجر جديد في تاريخ العالم العربي

مشاركون في أعمال المؤتمر

شارك رئيس «تجمّع رجال وسيدات الأعمال اللبناني - الصيني» ورئيس «مجموعة أماكو» علي محمود العبد الله في أعمال «مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين» و«ندوة الإستثمار العربي - الصيني» في الرياض.

وخلال المؤتمر، إلتقى العبد الله عدداً من رؤساء الشركات والمنظمات الدولية والجمعيات والإتحادات العربية والصينية واللبنانية، ورجال الأعمال من المنطقة والعالم. وشملت اللقاءات رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المحافظ والرئيس الأسبق لمجلس إدارة البنك المركزي السعودي محمد الجاسر، ونائب رئيس المجلس الصيني لتشجيع التجارة الدولية CCPIT أن تاو، ورئيس مجلس الأعمال السعودي - الصيني محمد العجلان بالإضافة إلى عدد من أعضاء المجلس، ونائب المدير العام لغرفة التجارة الصينية الدولية ومسؤول التعاون المشترك شو جينلي، بالإضافة إلى عدد كبير من المنظمات والهيئات الإقتصادية العربية والدولية.

وقال العبد الله: «نشهد في الرياض، وتحت رعاية ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ولادة فجر جديد في تاريخ العالم العربي وفي العلاقات العربية - الصينية على مستوى رجال الأعمال والإستثمار. إننا فعلاً أمام ولادة جديدة لدول المنطقة، تماماً كما قال ولي العهد السعودي في العام 2018 في منتدى «مبادرة مستقبل الإستثمار» الذي إنعقد في الرياض، حين وصف الشرق الأوسط بـ «أوروبا الجديدة».

رغم التحدّيات المستمرة في المنطقة

«الشرق الأوسط» الأسرع نمواً للإستثمار الأجنبي المباشر في 2022

أفادت مجلة «إنفستمنت مونيتور» بأن منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أصبحت الأسرع نمواً للإستثمار الأجنبي المباشر منذ العام 2019، حيث حقّقت أكبر مكاسب العام الماضي، بالتزامن مع التحوُّل الرقمي ومشاريع الطاقة الخضراء التي باتت على رأس أولويات المستثمرين الأجانب.

وأفادت المجلة في تقرير أنه «رغم التحديات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، إلا أنها تتمتع بفرص قوية لتأمين حصة أكبر من الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتطلع المستثمرون الأجانب إلى الإستثمار المستدام».

مراكز متقدمة

وأوضحت المجلة «أن منطقة الشرق الأوسط شهدت إرتفاعاً في الإستثمار الأجنبي المباشر بعد الجائحة في العام 2021 بأكثر من الضعف مقارنة مع العام 2020. وفي العام 2022 شهدت المنطقة زيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر بـ13.6 %، وأفريقيا بـ17.7 %» مشيرة إلى أنه «رغم خسارة أوروبا وآسيا وأميركا الشمالية حصتها الكبيرة من الإستثمار الأجنبي المباشر، إلاَّ أنّها لا تزال تحتل المراتب الأولى بين الأسواق الرئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر».

وكشفت المجلة عن بعض الإستثمارات الرئيسية التي تم اجراؤها العام الماضي، وتتضمّن مصنع كتل معدنية بريطانية بقيمة 865 مليون دولار في السعودية، وإستثماراً لشركة «أيه سي أم إي» الهندية في مجال الهيدروجين الاخضر في مصر بقيمة 13 مليار دولار، لافتة الى «أن هناك أكثر من 1600 شركة أجنبية إستثمرت في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في العام 2022».

الأكثر إستقطاباً

وأفادت «إنفستمنت مونيتور» «إن نصف دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا شهدت زيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر في العام 2022، مع إستثمارات من أكثر من 100 دولة حول العالم، منها 71 دولة خارج المنطقة إستثمرت في الشرق الأوسط وأفريقيا، وشملت الدول الرئيسية للإستثمارات من خارج المنطقة كلاً من بريطانيا، الهند، فرنسا والصين».

ولفتت المجلة إلى «أن الدول الخمس الأولى من حيث عدد مشاريع الإستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية هي: الإمارات، السعودية، جنوب أفريقيا، مصر وقطر»، موضحة «أن مصر إستقطبت إستثمارات أجنبية مباشرة من خلال برامجها الإقتصادية المتجدّدة، في حين إجتذبت قطر إستثمارات أجنبية خلال إقامة بطولة كأس العالم لكرة القدم. بدورها إستفادت السعودية إستثمارياً من خلال فتح حدودها وأجوائها للسياحة».

الرقمنة السريعة

وختمت المجلة: «بينما أظهرت بيانات الإتجاهات العالمية، حدوث إنخفاض عام في الإستثمار الأجنبي المباشر منذ العام 2019، تواصل منطقة الشرق الاوسط وأفريقيا، جذب الإستثمار الاجنبي المباشر بسبب الرقمنة السريعة، كما أن المنطقة تُعتبر مكاناً مفضلاً لإستثمارات قائمة على التكنولوجيا وسلاسل التوريد وإنتقال الطاقة».

أربع مناطق اقتصادية جديدة في المملكة تحجز لها مكانة واسعة في سوق الإستثمارات

الإقتصاد السعودي الى مزيد من الخطوات الناجحة

تعاون عالمي يتكامل مع رؤية 2023

الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز
وليّ العهد السعودي ورئيس مجلس الوزراء
رئيس مجلس الشؤون الإقتصادية والتنمية

ليس تفصيلاً، أن يُعلن الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، وليّ العهد السعودي ورئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الإقتصادية والتنمية، عن إطلاق أربع مناطق إقتصادية خاصة، تستهدف تطوير وتنويع الإقتصاد السعودي وتحسين البيئة الإستثمارية، بما يُعزّز مكانة المملكة بوصفها وجهة إستثمارية عالمية رائدة.

هذا القرار يأتي ترجمة لسياسة تنويع الإقتصاد التي تضعها قيادة المملكة نصب عينيها، وتعتبرها أحد الأهداف الكبرى لـ «رؤية 2030»، ويعتبر القائمون على تنفيذ هذه الخطة، أن بإمكانهم الإستفادة إلى أقصى الحدود، من العائدات الضخمة التي تجنيها المملكة في الوقت الحالي من تصدير النفط، للسير تدريجاً بإستراتيجية لتخفيف الإعتماد على هذا المورد شبه الوحيد، والعمل على إحداث تغيُّرات هيكلية في بنية الإقتصاد، وتحقيق إختراقات مهمة في المجالات المستحدثة، أي البنية التحتية الذكية، الإتصالات السلكية واللاسلكية، الطاقة النووية والطاقة المتجدّدة.

فـي تفصيل القـرار، أكّد وليُّ العهـد أن «المناطـق الإقتصادية الخاصة ستفتح آفاقاً جديدة للتنمية، معتمدة على المزايا التنافسية لـكل منطقة لدعم القطاعات الحيوية والواعدة، ومنها اللوجيسـتية والصناعيـة والتقنية وغيرها مـن القطاعات ذات الأولوية للمملكة»، مشيراً إلى أن «المناطق الإقتصادية الخاصة الجديدة تتميَّز بمواقع إسـتراتيجية في الريـاض وجازان ورأس الخيـر ومدينة الملك عبد الله الإقتصاديـة شـمال مدينة جدة، وهي سـتتمتع بنظم تشـريعية ولوائح خاصة للنشاطات الإقتصادية، تجعل هذه المناطق من الأكثر تنافسية في العالم لإستقطاب أهم الإستثمارات النوعية»، مؤكداً أن «إطلاق المناطق الأربع يُواصل مبادرات تحويل السـعودية إلى وجهة عالمية للإستثمار، ومركز حيوي يدعم سلاسل الإمداد العالمية، ولا سـيما بعد إطلاق المنطقة الخاصة اللوجيسـتية المتكاملة التي تقع ضمن مطار الملك سلمان الدولي في الرياض».

في تشـريح هذه الخطـوة من الناحيـة الإقتصاديـة، تُمثل هذه المناطق الأربع، التي ستنظم عملها «هيئة المدن والمناطق الإقتصادية الخاصـة»، مرحلـة أولى من برنامـج طويل المدى يسـتهدف جذب الشـركات الدولية، وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز نمو القطاعات النوعية المسـتقبلية، من خلال إيجاد بنية تحتية عالمية المستوى، لدعم المستثمرين المحليين والدوليين.

وتشـمل الحوافز المقدمة للشـركات معدّلات ضرائب تنافسية، وإعفـاءات للـواردات ومدخـلات الإنتاج والآلات والمـواد الخام من الرسـوم الجمركيـة، والسـماح بالملكيـة الأجنبية بنسـبة 100 %، والقدرة على استقطاب أفضل الموارد البشرية العالمية.

وتستهدف المناطق الإقتصادية، دعم قطاعات منها اللوجستية والصناعيـة والتقنية، وغيرها مـن القطاعات ذات الأولوية للمملكة، حيـث تتميَّـز المناطـق الإقتصاديـة الخاصـة الجديـدة، بمواقـع إستراتيجية في الرياض وجازان ورأس الخير، ومدينة الملك عبدالله الإقتصادية شمال مدينة جدة.

يُذكـر أن هـذه المناطق الإقتصادية الخاصـة الأربع، التي تُنظم أعمالهـا هيئة المـدن والمناطق الإقتصادية الخاصـة، تُمثل مرحلة أولـى مـن برنامج طويل المدى يسـتهدف جذب الشـركات الدولية، وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز نمو القطاعات النوعية المسـتقبلية، مـن خلال إيجاد بنيـة تحتية عالمية المسـتوى، لدعم المسـتثمرين المحليين والدوليين، وتوفير فرص إستثمارية متميّزة، تدعمها منظومة متكاملة ومتطورةٌ من اللوائح والأنظمة.

وتتماشـى هـذه المناطق الإقتصاديـة مع البرنامـج، الذي أقرَّه مجلس الوزراء السـعودي في مارس (آذار) 2023، والخاص بإنشـاء البرنامج السعودي لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية، على أن يكون تحت إشراف مجلس إدارة الهيئة الملكية لمدينة الرياض.

ويُتوقع أن يُسهم البرنامج بإضافة نحو 67 مليار ريال للإقتصاد المحلـي، وأن يُوفر نحو 30 ألف فرصة عمل جديدة في حلول العام 2030.

آفاق إقتصادية واسعة

تبـدو آفـاق الإقتصـاد السـعودي، واسـعة وواعدة فـي المقبل مـن الأيـام، نتيجة الخطـوات والإصلاحات التي تتم فـي قطاعاتها الإقتصاديـة، وأبرزهـا تسـريع رقمنـة قطـاع الطاقـة بالتعاون مع الصيـن، لخلق التوافـق والتقاطع في آن واحد بيـن «مبادرة الحزام والطريق» و«رؤية 2030».

وبالفعل، شهدت الصناعات الرقمية في المملكة، تطوُّراً ملحوظاً بوتيرة سريعة للغاية تجاوزت توقعات كثيرين، ولا سيما خلال جائحة «كوفيد 19»، وتشـارك شـركة «هواوي» الصينيـة العالمية المعروفة على نطاق واسـع في بناء شـبكات «الجيل الخامـس»، في المملكة، فـي توفير حلول المدن الذكية، وتطويـر تقنيات الذكاء الإصطناعي وإحتضان مواهب تقنية المعلومات والإتصالات في المملكة.

وقد دخلت «هواوي» في شـراكات، مع شركات تقنية المعلومات والإتصالات السعودية وشركات الإستثمار وشركات الطاقة. ومن بين أمور أخرى، عقدت شركة «علي بابا كلاود» (Ali Baba Cloud)، وهـي شـركة صينيـة، شـراكات مع شـركة الإتصـالات السـعودية و«أرامكو» لتسهيل الإستثمارات في الخدمات السحابية.

ولعـلَّ المشـروع الأكثـر طموحاً الـذي يُنفذ فـي المملكة يتمثل بمدينة «نيوم» المسـتقبلية، التي يتم بناؤها حالياً، بإستخدام أحدث التقنيـات وفـق نمـوذج المدن الذكيـة، لجعلها أكثر كفـاءة وإنتاجية وبيئية، ويُخطط القائمون على تنفيذ هذا المشـروع لتوسيع تعاونهم مع الصينيين بطرق شـتّى، ويُعلّقون آمـالاً كبيرة عند إفتتاح المدينة الجديـدة على قيام عشـرات الآلاف من السـيّاح الصينييـن بزيارة المنتجعات السعودية على البحر الأحمر.

التعاون السعودي – الصيني واعد وطموح

يشـمل التعاون الصيني – السـعودي، مجال الأقمار الصناعية، ويندرج هذا التعاون في إطار «طريق الحرير الرقمي» حيث تُشكل الأقمـار الصناعية أولوية أخرى للصين في الشـرق الأوسـط. وفي ديسـمبر (كانـون الأول) 2018 أطلقـت المملكـة العربية السـعودية قمـرَي «SAT 5 A» و«SAT 5 B» مـن الصيـن إلـى الفضاء، بعد

تطويرهما محلياً، حيث يتميَّزان بإستشعار عالي الدقة عن بُعد، وقد صُنعا لأغراض الإستطلاع. وقد إستُخدم نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية BeiDou في الصين، في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لأنه يحتوي على تطبيقات في الإتصالات السلكية واللاسلكية والأمن البحري والزراعة الدقيقة، وقد دخلت شركات الإتصالات في البحرين ومصر والكويت والسعودية والإمارات في شراكة مع «هواوي» لبناء شبكات «الجيل الخامس».

جانب آخر من جوانب التعاون بين الصين والسعودية، يتمثّل في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، إذ شرعت المملكة في السنوات العشر الأخيرة في إستكشاف المسار النووي، وأعلنت أنها تُخطط لتطوير برنامج نووي لإنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر. وبالفعل وقّعت الرياض عدداً من إتفاقيات التعاون في هذا المجال مع دول عدة.

وفي العام 2012، وقّع كل من الصين والسعودية مذكرة تفاهم للتعاون في الإستخدام المدني للطاقة النووية، وخلال زيارة الرئيس الصيني شي إلى المملكة في العام 2016 وقّعت شركة «مجموعة الهندسة النووية والبناء الصينية» (CNECGC) مذكّرة تفاهم وتعاون في شأن المفاعلات المبرّدة بالغاز مع «مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة». وتعزّز هذا التوجه أكثر نحو الطاقة النووية، وبرز ذلك خلال إجتماع اللجنة المشتركة الرفيعة المستوى (HJLC) في العام 2017، حيث تمّ التوقيع على سلسلة من مذكرات التفاهم الأكثر تركيزاً والتي نصّت إحداها على إستكشاف وتقييم موارد اليورانيوم والثوريوم والأخرى لتطوير مفاعلات نووية مبرّدة بالغاز لمشاريع تحلية المياه. أخيراً، وفي خطوة لا تخلو من مغزى، جرى إفتتاح فرع لـ «مؤسسة الصين الوطنية النووية» (CNNC) في الرياض.

وفي أغسطس (آب) 2017 سافر هاشم يماني، رئيس «مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة» إلى الصين، لمناقشة دراسة جدوى أولية لبناء أول مفاعلَين، من المفاعلات النووية المزمع تشغيلها في المملكة في العام 2027. والصين هي واحدة من خمس دول لديها شركات أبلغت لتقديم عروضها، والآخرون هم: الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وفرنسا وروسيا.

الطاقة المتجددة

تأمل السعودية في إستخدام البرامج الكبرى، لتوسيع مصادر الطاقة المتجددة بغية تلبية الطلب المحلي والتخفيف تدريجاً من الإعتماد على النفط. وقد أعلن وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان العام 2020 أن المملكة تُخطط لإنتاج 50 % من إحتياجاتها من الكهرباء، من مصادر متجددة في حلول العام 2030، وتشمل هذه الخطة الطموحة تطوير أكثر من 35 منطقة صناعية لتوليد الطاقة المتجددة، وإنتاج المعدات والتكنولوجيا اللازمة، ومن شأن ذلك أن يحل الغاز والطاقة المتجددة محل ما يقرب من مليون برميل بترول مكافئ من الوقود السائل يومياً، تُستهلك كوقود في إنتاج الكهرباء وتحلية المياه وفي القطاعات الأخرى.

وبالطبع، تأتي الصين في طليعة الشركاء الذين تُعوّل عليهم المملكة لإحداث هذه النقلة الحاسمة في الخطة السعودية للتنويع الإقتصادي، فمن المعلوم أن للصين باعاً طويلاً من النجاح في تطوير مصادر الطاقة المتجددة، إذ تُعدُّ الصين أكبر منتج في العالم لطاقة الرياح والطاقة الشمسية، وأكبر مستثمر محلي وخارجي في مجال الطاقة المتجددة، حيث يتمركز سبعة من كبار صانعي الألواح الشمسية العشرة، وستة من أكبر عشرة صنّاع توربينات الرياح على مستوى العالم في الصين في العام 2020.

بدورها، تتميَّز السعودية بمساحات مترامية الأطراف من الأراضي الشاسعة وشمس ساطعة على غالبية أيام السنة، ما يجعلها تتمتّع بأفضلية جغرافية بما يتيح لها توليد الطاقة الشمسية. هذا التكامل بين السعودية والصين، مضاف إليه رصيد من الثقة المتبادلة بين الطرفين نتيجة التعاون المشترك في مختلف المجالات، حيث أدّى كل ذلك إلى إنطلاق سلسلة من المشاريع الكبرى في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية كانت الريادة فيها للشركات الصينية، وأصبح «صندوق طريق الحرير»، المملوك للدولة الصينية، مساهماً في شركة «أكوا باور» (ACWA Power) السعودية للطاقة في العام 2020، ويمتلك حصة تبلغ 49 % في الشركة. وقد حققت «أكوا باور» نجاحاً مهماً في مجال توليد الطاقة وتحلية المياه، بالإضافة إلى تعاونها مع العديد من المؤسسات المالية والشركات الصينية بما فيها «بنك الصين» و«شنغهاي للكهرباء» و«هواوي» و«الطاقة الصينية» و«Gezhouba Group Company China».

في هذا السياق، في العام 2018، وقّعت شركة «LONGi» الصينية الرائدة في تصنيع الطاقة الكهروضوئيّة، إتفاقاً مع «مجموعة السيف»، وهي شركة تجارية وصناعية كبرى في السعودية، لتشييد بنى تحتية واسعة النطاق لتصنيع الطاقة الشمسية في المملكة.

وفي العام 2021، إفتُتح مشروع محطة سكاكا في محافظة الجوف لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، ويُعتبر أوّل مشروع للطاقة المتجددة على مستوى المرافق في المملكة، بإستثمارات إجمالية بلغت 329 مليون دولار لإنتاج 300 ميغاواط، حيث تولى إنشاء المشروع كونسورتيوم من شركات عالمية عدّة، من بينها شركة «Chint Solar

Zheijang» ويقع مقرها في الصين، بالإضافة إلى «هواوي» الصينية، كما يُتوقع أن يكون للشركات الصينية نصيبها الوافر من مشاريع الطاقة المتجددة المقبلة التي ستشمل سبع مدن مختلفة، وهي: سدير، والقريات، والشعيبة، وجدة، ورابغ، ورفحاء والمدينة المنورة، وتشكل مجتمعة ما يتجاوز 3600 ميغاواط من الطاقة النظيفة التي توفرها هذه المشاريع، إضافة إلى مشروعَي سكاكا ودومة الجندل.

رؤية 2030 هي الأساس

وشرعت المملكة العربية السعودية في العام 2016، في تجربة سياسية وإقتصادية ثورية، إذ في إبريل (نيسان)، أعلن ولي العهد محمد بن سلمان، عن مبادرة الإصلاح الإقتصادي «رؤية 2030»، وصحب إعلانه عنها بنقد لاذع لإعتماد بلاده على النفط. وبحسب رؤية الأمير، فإن المملكة تحتاج إلى مواجهة تحديات القرن الـ 21، والتخلُّص من وضعها بوصفها دولة ريعية، معتمدة على عائدات صادرات النفط. بدلاً من ذلك، ستدمج المملكة اقتصادها في سوق المال العالمية، باعتباره وجهة لأموالها ومصدراً للإستثمار على السواء. كما أعلن ولي العهد أن «صندوق الثروة السيادي السعودي، سيتولَّى «أكثر من 10 % من القدرة الإستثمارية للعالم».

منذ ذلك الوقت، شهدت السعودية بالفعل تغيّرات إجتماعية هائلة في السنوات الأخيرة، وبدأت التجربة السعودية مؤخراً بعملية إعادة توجيه للإقتصاد، إذ أدركت قيادة البلاد أن نموذج المملكة القديم، المعتمد بالأساس على دولة رفاه قائمة على أموال النفط والفصل الصارم بين الجنسين، لم يعد قابلاً للإستمرار.

نتج عن هذا الإدراك، بحسب الخبراء الإقتصاديين، «نهج إقتصادي يعتمد على نحو كبير على تعزيز السوق المحلية، وتأسيس إقتصاد يُحرِّكه قطاع الخدمات، وخصخصة أصول الدولة والصمود أمام موجة إنخفاض الطلب العالمي على النفط. ورغم جائحة «كوفيد19-»، وعامين من تذبذب أسعار النفط، إستطاعت الحكومة الإلتزام بهذه السياسة المالية المنضبطة إلى حدٍّ بعيد، وهي سياسة تُعدُّ المملكةَ لمواجهة التحدّيات الإقتصادية في المستقبل».

يُضيف الخبراء: «يتوسَّع القطاع الخاص السعودي أيضاً، حتى وإن كانت أُسسه ضعيفة. فبعد تقلُّص دام سنوات عدة، بدأ الإقتصاد أخيراً ينمو من جديد، إبتداء من الربع الثاني من العام 2021، إذ إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5 %، كما إرتفع نمو القطاع الخاص خارج قطاع النفط بنسبة 7.5 % في النصف الأول من العام ذاته. ويعود هذا التوسُّع جزئياً إلى محاولات الحكومة تحويل خدمات إجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم نحو القطاع الخاص.

ويُنفق السعوديون حالياً على الرعاية الصحية من جيبهم الخاص، أكثر من معظم جيرانهم في دول الخليج، فبحسب بيانات البنك الدولي لعام 2018، تُغطي الحكومة السعودية نحو 60 % فقط من نفقات الرعاية الصحية، وهي نسبة منخفضة بحسب معايير الخليج».

ويتابع الخبراء: «لقد إمتدَّت سياسة شدّ الحزام الحكومية إلى القطاع العام والإنفاق العسكري. ورغم الجائحة، إنخفض الإنفاق على أجور القطاع العام، من مستوى مرتفع يصل إلى 510 مليارات ريال في نهاية العام 2019 إلى نحو 490 ملياراً في نهاية العام 2021. وبالنسبة إلى الإنفاق العسكري، فقد إنخفض من 540 مليارات ريال في العام 2019 إلى 440 ملياراً في نهاية العام 2021، ويوحي ذلك بأن نزع فتيل الحرب التدريجي في اليمن الحادث مؤخراً، له مدلول مالي أكثر منه سياسي وعسكري، وكل التوقعات الإقتصادية للعام 2023، تشير إلى أن الإقتصاد السعودي سينمو من 2 % إلى 3 % في العام 2024، بعدما سجل 7 % في 2022».

باسمة عطوي

رئيس الوزراء العراقي ناقش ووفدي رجال الأعمال والمستثمرين الإماراتيين والشركات الألمانية التعاون والشراكة في مختلف القطاعات

رئيس الوزراء العراقي مجتمعاً بوفد رجال الأعمال والمستثمرين الإماراتيين

بحث رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، ووفداً من رجال الأعمال والمستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة، برئاسة رئيس إتحاد غرف التجارة والصناعة الإماراتية عبد الله محمد المزروعي، في آفاق التعاون الإقتصادي المشترك.

وأوضح السوداني «أنّ العراق تتوافر فيه فرصٌ إستثمارية طموحة، وهو مهيّأ لقفزة إقتصادية نوعية، للنهوض بالتنمية المستدامة وتحقيق كامل أهدافها»، مشيراً إلى «الإستثمارات الكبيرة المتحقّقة في العراق في مجالي الطاقة والبتروكيمياويات»، ومؤكداً «أنّ لدى الحكومة برنامجاً تنفيذياً واضحاً، وهي جادّة في مواجهة البيروقراطية وتقديم كلّ التسهيلات اللازمة من أجل خلق بيئة إستثمارية ناجحة».

من جانبه أكد الوفد الإماراتي تطلعه الكبير للإستثمار في العراق، والتنسيق العالي مع المؤسّسات الحكومية والقطاع الخاص العراقي؛ من أجل بناء شراكات إستثمارية هادفة، تصبّ في خدمة البلدين، ومصالح شعبيهما.

من جهة أخرى، إلتقى السوداني وفداً من ممثلي الشركات الألمانية، ضمّ عدداً من رؤساء وممثلي الشركات ورجال الأعمال الألمان، في حضور السفير الألماني في العراق مارتن بيغر.

وأكد السوداني أهمية ترجمة الإتفاقات التي شهدتها زيارته إلى برلين، في كانون الثاني/يناير 2023، إلى خطوات عملية للتعاون والشراكة في مختلف القطاعات والمجالات، مشدّداً على «أنّ العلاقة بين العراق وألمانيا تشهد تطوراً متنامياً، وأنّ الساحة العراقية منفتحة على كلّ أنواع الشراكات الإقتصادية مع الأصدقاء والشركاء»، مشيراً إلى «أنّ الإستقرار الأمني والإقتصادي اللذين يتمتع بهما العراق عاملان مشجعان، تُساندهما رغبة رسمية وشعبية من كلّ الأطراف نحو إنجاح الواقع الاقتصادي العراقي».

وناقش السوداني الفرص الإستثمارية المتاحة والعمل المشترك مع الشركات الألمانية في العراق، مؤكّداً «أنّ البرنامج الواضح للحكومة ورؤيتها للقطاعات، مكّنت من تحريك مشاريع كانت معلّقة لأكثر من 15 عاماً، وهو ما خلق فرصة مواتية للشركات العالمية في أنْ تتواجد في العراق وتُسهم في إعمار البنى التحتية».

في هذا السياق، أبدى رؤساء وممثلو الشركات الألمانية حماستهم ورغبتهم للعمل في العراق، وأنَّهم لمسوا توجّهاً واضحاً لدى الحكومة في مجال العمل الإستثماري والإقتصادي. وأكد السفير الألماني «أنّ ما تحقق في العراق خلال 6 أشهر، يُوازي ما تحقق خلال السنوات الـ 15 الماضية، في مختلف جوانب الإقتصاد والتنمية».

رئيس الوزراء المصري ناقش ومسؤولي «مودرن للتنمية والإستثمار» الفرص الإستثمارية في القطاع المالي

مسؤولو «مودرن للتنمية والإستثمار» يعرضون
مع رئيس الوزراء المصري، تأسيس صناديق إستثمارية دولارية في عدد من القطاعات

الرئيس مدبولي يستمع إلى شرح عدنان يوسف عن خارطة الإستثمار العربية

ناقش مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري، ومسؤولي شركة «مودرن للتنمية والإستثمار» Modern Development and Investment Company عدداً من الفرص الإستثمارية في القطاع المالي في مصر، في حضور الدكتور محمد فريد صالح، رئيس هيئة الرقابة المالية، وعدنان أحمد يوسف، رئيس مجلس إدارة الشركة، ورئيس جمعية مصارف البحرين، والرئيس الأسبق لإتحاد المصارف العربية، وعمرو عادل، العضو المنتدب للشركة، وأعضاء مجلس إدارة الشركة.

وحرص رئيس الوزراء المصري مع الوفد على تأكيد إستعداد الحكومة لبحث جميع أوجه التعاون، في إطار دعم القطاع الخاص، وتيسير إجراءات دخوله السوق المصرية.

وقال عدنان أحمد يوسف: «لقد أُنشئت شركة «مودرن للتنمية والإستثمار» في العام 2019؛ بغية إطلاق آلية للإستثمار وإدارة المشاريع في المجالات المختلفة، من خلال صناديق الإستثمار كآلية مالية بصرف النظر عن نوع النشاط»، عارضاً «إمكانية إنشاء صناديق إستثمار دولارية في القطاعات المختلفة، وذلك للإستثمار العقاري، والصناعي، والزراعي، والإستثمار المتخصص في مجال الطاقة المتجددة، والتعليم، والسلع الإستراتيجية».

وطرح يوسف «إمكانية تأسيس صناديق إستثمار متخصصة، إذ يقوم كل صندوق بجلب وإدارة أموال المستثمرين»، مؤكداً «أن آلية عمل الصناديق تضمن الخروج الآمن للمستثمر»، عارضاً «فرص الإستثمار في القطاع المالي في البورصة، عن طريق شركات متخصصة في إدارة الأسهم في سندات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل».

أكد «ضرورة عدم تحميل مؤسسة مصرف لبنان كل مسؤولية الأزمة الإقتصادية الحالية»

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح في حديث تلفزيوني:

خطة الحكومة الحالية غير عادلة وغير مقبولة حيال توزيع خسائر المودعين

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح

تحدّث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح لـ «تلفزيون لبنان»، متناولاً الواقع المالي والإقتصادي في لبنان من وجهة نظر الإتحاد، فقال: «يتعارض رأي إتحاد المصارف العربية مع خطة الحكومة اللبنانية التي طرحتها أخيراً، كذلك مع خطة حكومة حسان دياب، إذ إن خطة الحكومة الحالية غير عادلة ولا سيما حيال توزيع خسائر المودعين، ونلاحظ الضبابية حيال الخسائر التي يُمكن أن توزّع على المودعين تحديداً، والتركيز على تحميل المودع لها. فهذا الموضوع بالنسبة إلينا يُشكل خطاً أحمر، ونرفض ذلك تماماً، إذ يجب ألاّ يتحمّل المودعون الخسائر. علماً أن موضوع المودعين هو حق لهم، ويحميه الدستور اللبناني، (حق الملكية الفردية)، لذا فإن خطة الحكومة الحالية في هذا الشأن تحديداً غير مقبولة، في الوقت الذي نلاحظ فيه أن الخطة التي وضعها إتحاد المصارف العربية، تتعارض تماماً مع خطة الحكومة».

عـن موضـوع الثقة من قبـل المصارف المراسـلة الأجنبية بالقطـاع المصرفي اللبناني، قال د. فتوح إنه «موضوع في غاية الأهميـة والخطر في آن واحد»، مشـيراً إلـى «أننا حتى تاريخه لم نشـهد إنسحابات من البنوك المراسلة، (أربعة بنوك مراسلة لا تـزال تعمـل مع المصارف اللبنانية)، ولكن إذا إسـتمرت هذه الأزمة طويلاً، فإن الخطر كبير، ولا سـيما أننا شهدنا مؤخراً يا للأسـف، ما حصل لحاكم مصرف لبنان، وتالياً تأثيره على نحو مباشـر، على مخاطر السـمعة»، معتبراً «أن المفارقة هنا تكمن بأن مصرف لبنان المركزي لا يزال يعمل كمؤسسة، وتالياً لا يزال يُواجه الأزمة الإقتصادية. كذلك إستطاع مصرف لبنان ومجلسه المركـزي أن يفصـل المسـألة القانونيـة عـن قضيـة الحاكم، كمؤسسـة ككل وكمؤسسـة رقابيـة. لذا نشهد حالياً أن تعاميم المركزي لا تزال تصدر بشكل جيد، بحيث تتواءم والأزمة الإقتصادية».

عن دور حاكم مصرف لبنان الجديد فـي الفتـرة المقبلـة، وتأثير السياسـة الحاليـة فـي لبنـان على الواقـع المالي والإقتصادي، أوضح د. فتوح «لا نستطيع تحميـل مؤسسـة مصرف لبنان كل مسـؤولية الأزمة الإقتصادية الحاليـة فـي لبنـان، أو حتـى مسـؤولية السياسـة النقدية، لأن الأخيرة تُعتبر إنعكاسـاً لسياسـة الحكومة والماليـة العامة، لذا إذا لم يحصل إصلاح إقتصادي، ولا سـيما في المالية العامة، لا يستطيع أي بنك مركزي في العالم، أن يتخذ القرارات المجدية»، لافتـاً إلـى «أن أهم مصاريف البنـك المركزي تتركـز على دعم العملـة الوطنيـة، فضلاً عن مهمـات الرقابة، وتطبيـق القوانين الدوليـة، بما فيها قوانين مكافحة غسـل الأمـوال وغيرها، لكن الأهـم فـي الموضوع هو دعم العملة الوطنية، أي ثباتها، لذا منذ نحو 30 عاماً حتى تاريخه، أوردت كل البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة، ضرورة المحافظة على تثبيت سعر الصرف، وهذا يعني أن البنك المركزي هو المعني الأول بـأن يتدخـل فـي السـوق المالية بغية تثبيت سـعر الصـرف، ومعنى ذلك أن ميزانيـة المصرف المركـزي تتحمّل أعبـاء ضغـوط كبيـرة، ولا سـيما حيال دعم الدواء وغيره».

خطّة التعافي المطروحة من إتحاد المصارف العربية ترتكز على حماية المودعين وبدء الحوار معهم وإعادة جدولة ودائعهم وشطب مصطلح «شطب الودائع»

وأوضح د. فتوح «أن إسـتمرارية عمل القطـاع المصرفي اللبناني، هو أحد أهم

عوامل الإصلاح المصرفي، أي بما يُسمى بإعادة هيكلة المصارف، لكن يجب أن يترافق ذلك مع الإصلاحات الإقتصادية المطلوبة من الحكومة، بغية إعادة الحياة الإقتصادية إلى البلد، وتنشيط الدورة الإقتصادية، ومن ثم يأتي دور مصرف لبنان لتثبيت سعر الصرف، وتوحيد السعر، لأن تعدّدية أسعار الصرف (كما هو الآن) غير صحّي للإقتصاد الوطني، كما للأسواق المالية. علماً أن بدء الإصلاحات والهيكلة، مطلوبان من الحكومة أولاً، وليس من البنك المركزي».

وهل يستطيع لبنان أن يحلّ أزمته الإقتصادية والمالية من دون مساعدة صندوق النقد الدولي؟ أوضح د. فتوح: «إن مساعدة صندوق النقد للبنان ضرورية، من الناحيتين الإصلاحية والتقنية. أما على صعيد المبلغ المالي المحدّد من الصندوق، فيُعتبر متواضعاً جداً، (نحو 3 مليارات دولار)، لكن في حال إتفق السياسيون في لبنان على القيام بالإصلاح الإقتصادي، ومحاربة الفساد، وعدم التوظيف العشوائي، وسائر المتطلّبات الإصلاحية المتعارف عليها عالمياً، أقول هنا، ربما لا يوجد ضرورة لمساعدة صندوق النقد الدولي. لكن وجود الصندوق هنا، يشكل عاملاً مهمّاً حيال حثّ الحكومة اللبنانية على تطبيق الإصلاحات المذكورة».

وتابع د. فتوح: «من جهة أخرى، لدينا بعض الملاحظات على صندوق النقد، لأن شروطه لا تُحاكي الواقع اللبناني، لا بل قاسية على المجتمع. علماً أن عودة الثقة بلبنان تُعتبر العامل الأهم لإستعادة الدورة الإقتصادية. لكن هل تعود الثقة بهذا البلد في ظل إقرار الحكومة شطب الودائع؟ في هذه الحال، أي مودع في الخارج أو أي مستثمر أجنبي، سيجرؤ على وضع أمواله تحت رحمة المصارف أو الإقتصاد اللبناني؟ فالثقة تعود إلى لبنان من خلال إعادة جدولة الودائع، عبر بدء التحدُّث مع المودع»، رافضاً فكرة إفلاس المصارف في لبنان، «إذ في هذه الحال تضيع الودائع قانوناً».

التعامل بالكاش خطر جداً على الإقتصاد اللبناني ويُسهّل عمليات غسل الأموال وتُحظّره كل القوانين الدولية ولا سيما منظمة العمل المالي FATF

وعن خطة التعافي التي طرحها إتحاد المصارف العربية مؤخراً، لفت د. فتوح إلى «أن هذه الخطة تُعدّ شاملة، وترتكز على حماية المودعين، وبدء الحوار معهم، وإعادة جدولة ودائعهم، وشطب مصطلح «شطب الودائع»، وعدم سلوك طريق الغموض في الخطة الحكومية الحالية، ولا سيما حيال ما يُسمّى بـ «توزيع الخسائر». هذه الأمور من مسؤولية الحكومة أولاً ومن ثم مصرف لبنان المركزي ثانياً، والمصارف ثالثاً. وتالياً، يُفترض حصول مناقشات مع كل مودع، بحسب وديعته، وإعادة جدولتها».

وأشار د. فتوح إلى «أن خطة الإتحاد تشمل الإصلاح الإقتصادي والمالي في المالية (الموازنة العامة)، وتحقيق التوازن ما بين المصاريف والإيرادات، مما يُعيد الثقة الخارجية بلبنان، وخصوصاً أن هذا البلد مرغوب من المغتربين اللبنانيين كما من السياح الأجانب. إذ يكفي في العام الماضي أنه دخل لبنان نحو 7 مليارات دولار جرّاء وجود هؤلاء، فضلاً عن تحويلات المغتربين، والتي لا تزال على نحو ثابت منذ سنوات عدة حتى اليوم، وتوازي نحو 7-8 مليارات دولار»، مؤكداً «أن مشكلتنا تكمن بأن هذه الأموال الآتية إلى لبنان لا تدخل الدورة الإقتصادية، إنما تدخل البيوت، ويبقى تداولها بمعزل عن الإقتصاد اللبناني».

ثمّة رغبة من دول عدّة وتحديداً من العراق والأردن بشراء مصارف في لبنان مما سيستقطب ودائع كبيرة جداً

عن خطورة الكاش، قال د. فتوح: «إن التعامل بالكاش خطر جداً على الإقتصاد اللبناني، ويُسهّل يا للأسف، عمليات غسل الأموال، وتُحظّره كل القوانين الدولية، ولا سيما قوانين منظمة العمل المالي FATF، مما يُلغي دور المصرف، الذي يعمل أساساً في توظيف الودائع، في المكان الصحيح في الإقتصاد، وتالياً فإن المصرف اليوم محروم من هذه الوديعة، فلا تُوظّف في الإقتصاد»، موضحاً «أن الأموال التي تذهب في شراء العقارات والذهب، لا يستفيد منها الإقتصاد اللبناني والنظام المالي الرسمي، وتالياً إما تسلك هذه الأموال طريق الخارج، أو تبقى في المنازل».

مصرف لبنان قام بعمل مشكور وهو المحافظة على الذهب حيث ترتفع أسعاره دولياً ويُمكن توظيفه لا بيعه لإنقاذ الإقتصاد

«الكويت الدولي»: أرباحنا بلغت 3.5 ملايين دينار بنسبة نمو 42 % في الربع الأول من 2023

الشيخ محمد الجراح الصباح
رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB)

رائد جواد بوخمسين
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في (KIB)

أعلن الشيخ محمد الجراح الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB) عن النتائج المالية للربع الأول من العام 2023، حيث حقّق KIB صافي أرباح عائدة على مساهمي البنك بنحو 3.5 ملايين دينار كويتي، وبربحية سهم بلغت 3.15 فلساً خلال الربع الأول من العام 2023، مقارنة بـ 2.4 مليون دينار وربحية سهم بلغت 2.22 فلساً خلال الربع الأول من العام 2022 وبنسبة نمو 42 %. بينما بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 17.2 مليون دينار كويتي تقريباً، بنسبة نمو بلغت 7 % مقارنة بالربع الأول من العام 2022.

وقال الشيخ الصباح: «تؤكد نتائج الربع الأول من 2023 إستقرار الوضع المالي للبنك، والحفاظ على نمو ثابت ومستدام. كما تشير إلى نجاح الفريق التنفيذي وكافة الموظفين بتطبيق المبادرات الإستراتيجية التي ترتكز على إبتكار منتجات وخدمات وحلول رقمية جديدة، تتماشى مع أسلوب الحياة العصرية للعملاء وتوجّهات السوق».

وذكر الشيخ الصباح: «أن نمو الأصول يرجع إلى إرتفاع حجم المحفظة التمويلية بقيمة 143 مليون دينار كويتي تقريباً، لتبلغ نحو 2.57 مليار دينار كويتي، كما في نهاية مارس (آذار) 2023، مقارنةً بنحو 2.43 مليار دينار، كما في نهاية مارس (آذار) 2022، محققاً بذلك نمواً بلغت نسبته 6 %، بالإضافة إلى الإرتفاع في حجم محفظة الإستثمارات المالية والتي تتضمّن صكوكاً ذات جودة عالية، حيث سجّلت نمواً بقيمة 5.7 مليون دينار، لتصل إلى نحو 305 ملايين دينار في نهاية الربع الأول من العام 2023، مقارنة بنحو 300 مليون دينار للربع الأول من العام 2022»، مشيراً إلى «أن تلك المؤشرات قد أسهمت في تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتطوير أنشطة البنك التمويلية والإستثمارية وتوسيع نطاقها، محلياً وإقليمياً ودولياً. وبالمثل، شهدت حسابات المودعين في KIB نمواً ملحوظاً بحوالي 78 مليون دينار كويتي، بنمو 4 % لتصل إلى 2.23 مليار دينار تقريباً، كما في 31 مارس (آذار) 2023، مقارنة بـ 2.15 مليار دينار، كما في 31 مارس (آذار) 2022، في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين 255 مليون دينار».

من جانب آخر، أشاد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، رائد جواد بوخمسين بالحفاظ على تثبيت تصنيف KIB الإئتماني طويل الأجل (Long-term IDR)، والذي تم تأكيده مؤخراً من قبل وكالة التصنيف العالمية «فيتش» عند A مع نظرة مستقبلية مستقرة، كذلك تأكيد القدرة الذاتية (VR) عند bb- سلبي مع الخضوع للمراقبة»، وقال: «إن هذا يُعتبر دليلاً على التنفيذ المتسق لإستراتيجية البنك ومكانته القوية في السوق»، مشيراً إلى «أن KIB قد حافظ على مستويات كافية في ما يتعلق بكفاية رأس المال، حيث بلغ معيار كفاية رأس المال طبقاً لمعايير (بازل 3) ما نسبته 17.4 % في نهاية الربع الأول من العام 2023».

د. فتوح شارك في العيد الوطني الإيطالي في لبنان

السفيرة الإيطالية: التحدّيات ضاغطة بينها الأمن والبيئة والتغيّر المناخي

شارك الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، في العيد الوطني الإيطالي الذي أقيم في دير سيدة القلعة، (لبنان) ونظّمته السفارة الإيطالية ممثلة بالسفيرة نيكوليتا بومباردييري، في حضور رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني النائب فادي علامة ممثلاً رئيس المجلس نبيه بري، ووزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام المولوي ممثلاً رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، ونائب رئيس الوزراء سعادة الشامي وعدد من الشخصيات الرسمية، والديبلوماسية والعسكرية والإعلامية.

وألقت السفيرة الإيطالية كلمة للمناسبة شددت فيها على «التحدّيات الضاغطة والمعقدة أكثر مما كانت عليه في الماضي بينها الأمن، والبيئة والتغيُّر المناخي وتدفُّق المهاجرين والطاقة والغذاء. ولا يُمكن ان تكون هناك ملاذات آمنة في ظل كل ذلك»، مشيرة إلى «أن ما يتمناه معظم اللبنانيين في ظل الأوقات العصيبة الراهنة هو إعادة بناء مؤسسات الدولة ورؤيتها تعمل وتخضع للمساءلة؛ وإرساء نموذج إقتصادي وإجتماعي منتج في بيئة نظيفة مع تأمين الوصول إلى الخدمات العامة».

السفيرة الإيطالية وكبار الشخصيات السياسية والإقتصادية

سفيرة إيطاليا نيكوليتا بومبارديري ووزير الداخلية اللبناني بسام المولوي

نائب الوزراء سعادة الشامي ورجل الأعمال نقولا أبو خاطر

د. فتوح مع شخصيات ديبلوماسية عربية في بيروت

د. فتوح والعميد الركن د. موسى كرنيب

الديبلوماسية عبير علي ود. وسام فتوح

د. فتوح وسفير سلطنة عُمان

الإتربي رئيساً لمجلس إدارة «سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية (CICH.CA)»

أعلنت شركة «سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية (CICH.CA)»، المجموعة الرائدة في الخدمات المالية المتنوعة، إنتخاب محمد الإتربي رئيساً لمجلس إدارتها. وأوضحت الشركة في بيان للبورصة المصرية، إنه «تقرر تعيين محمود فتحي عطا لله نائباً لرئيس مجلس الإدارة، وعضواً منتدباً، وهشام محمد أشرف جوهر عضواً منتدباً، وعبد الحميد أبوزيد عامر، أمين سر مجلس الإدارة».

من جهة أخرى، أعلنت الشركة، عن نتائج الأعمال للربع الأول من العام 2023 والتي شهدت تحقيق إيرادات وصافي أرباح قياسية، بإرتفاع أكثر من الضعف على أساس سنوي، لتصل الإيرادات إلى 1.6 مليار جنيه (بنسبة إرتفاع قدرها 117 % على أساس سنوي). كما إرتفع صافي الربح بعد حقوق الإقلية بنسبة 108 % على أساس سنوي ليبلغ 320 مليون جنيه.

ناجي غندري ممثلاً للمصارف التونسية في مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

ناجي غندري

عُيّن ناجي غندري رئيس مجلس إدارة بنك الأمان، ورئيس المجلس المصرفي والمالي (CBF)، عضواً في مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، ممثلاً المصارف التونسية. يذكر أن غندري تخرّج من المدرسة الوطنية لعلوم الكومبيوتر ENSI، بعد حصوله على درجة الهندسة في علوم الكومبيوتر في العام 1997.

وخلال 24 عاماً من الخبرة المهنية في الإدارة العليا لبنك الأمان، قاد التنفيذ الناجح لنظام معلومات البنك، محققاً إستراتيجيته الرقمية لإبتكار بنك الغد، فضلاً عن الإصلاح الشامل للأعمال الدولية والتمويل.

كما قام غندري بتحديث إدارة مختلف خطوط الأعمال وضمان إدارة برنامج التحول المؤسّسي للبنك (NEXT project) مع الأهداف الرئيسية لتنويع نشاط بنك الأمان ومصادر الدخل، وتلبية توقعات العملاء، وضمان جودة الخدمات، لضمان تقييم دقيق للمخاطر والتحكّم في التكاليف من خلال التركيز على الرقمنة.

ويُعتبر ناجي غندري لاعباً رائداً في المشاريع الإستراتيجية حول تحديث القطاع المصرفي التونسي وإدارة المخاطر، وهي: التعويضات المصرفية عن بُعد، والخدمات المصرفية الإلكترونية، وخطة التعزيز المؤسّسي للبنك (بقيادة SFI) من حيث الحوكمة وإدارة المخاطر.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM Phone 19888
بي إم فون

www.banquemisr.com

توقُّع نمو إقتصاد مصر 4 %
ووصول الجنيه إلى 34 للدولار في نهاية 2023 و35 في 2024

أفادت وكالة «رويترز»، أن الإقتصاد المصري سينمو 4 % في السنة المالية الحالية 2023 و4.5 % في السنة المقبلة 2024، حتى مع تحمُّل البلاد خفضاً مستمراً لقيمة عملتها، وهو ما يتماشى مع توقعات الحكومة للعام الحالي.

وتعرّض إقتصاد البلاد لضربة جديدة بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في العام 2022، والذي هزَّ قطاع السياحة، وأدّى إلى رفع أسعار السلع الأولية، ودفع المستثمرين الأجانب إلى سحب نحو 20 مليار دولار من أسواقها المالية.

وسعت مصر للحصول على حزمة دعم مالي بقيمة 3 مليارات دولار على مدى 46 شهراً من صندوق النقد الدولي تم التوقيع عليها في ديسمبر/كانون الأول 2022.

وجاء متوسط توقعات «رويترز» عند نمو بنسبة 4 % في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران، و4.5 % في السنة المالية 2023-2024 و5 % في 2024-2025.

وتطابق هذا مع توقعات الحكومة في خطاب النوايا الصادر في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 إلى صندوق النقد الدولي بنمو 4 %.

معدّل التضخُّم

وتوقعت «رويترز» أن يبلغ متوسط التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن 24 % في 2022-2023 و20.9 % في السنة التالية، قبل أن ينخفض إلى 9.3 % في 2024-2025. وسيكون ذلك أعلى من النطاق المستهدف للبنك المركزي البالغ 5-9 % في حلول الربع الرابع من العام 2024 و3-7 % في حلول الربع الرابع من العام 2026.

مصر تسجل تعافياً في إيراداتها السياحية وميزان المدفوعات يُحقق فائضاً كلياً

أفاد البنك المركزي المصري، أن عجز ميزان المعاملات الجارية إنخفض بنسبة 77.2 % على أساس سنوي في النصف الأول من السنة المالية الحالية 2023، التي بدأت في أول يوليو (تموز) 2022، مع تراجع عجز الميزان التجاري وتعافي إيرادات السياحة.

وأوضح «المركزي» في بيان «أن عجز المعاملات الجارية بلغ نحو 1.8 مليار دولار في الأشهر الستة المنتهية في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2022، مقارنة بـ 7.8 مليارات دولار في الفترة المماثلة من السنة المالية السابقة»، موضحاً «أن حساب المعاملات الجارية حقّق فائضاً للمرة الاولى منذ سنوات في الربع الرابع من السنة الماضية، أي من أكتوبر (تشرين الأول) إلى ديسمبر (كانون الأول) 2022، مع تراجع الواردات وزيادة الصادرات».

وفرضت مصر قيوداً على الإستيراد خلال معظم العام 2022 ولا تزال تعاني نقصاً حاداً في العملة الأجنبية.

وسجل حساب المعاملات الجارية فائضاً قدره 1.41 مليار دولار مقارنة بعجز بلغ 3.19 مليارات دولار بين يوليو (تموز) وسبتمبر (أيلول) 2022، و3.8 مليارات دولار في الربع الرابع من السنة من أكتوبر (تشرين الاول) وحتى ديسمبر (كانون الأول) 2021.

وتراجعت الواردات إلى 17.99 مليار دولار من 19.07 مليار دولار بين يوليو (تموز) وسبتمبر (أيلول) و22.48 مليار دولار قبل عام، فيما إرتفعت الصادرات إلى 11.54 مليار دولار من 9.97 ملياراً من يوليو (تموز) إلى سبتمبر (أيلول). وبلغت الصادرات بين أكتوبر (تشرين الأول) وديسمبر (كانون الأول) 2021 نحو 11.83 مليار دولار. كما إرتفعت إيرادات السياحة وقناة السويس مقارنة بالعام السابق.

وأشار البيان إلى أن عجز الميزان التجاري تراجع بنسبة 28.4 % إلى نحو 15.5 مليار دولار، في حين زادت الإيرادات السياحية 25.7 % لتصل إلى نحو 7.3 مليارات دولار، موضحاً أن عجز الميزان التجاري غير البترولي تراجع إلى 17.3 مليار دولار من 23.8 ملياراً، وأرجع ذلك بشكل أساسي إلى إنخفاض الواردات غير البترولية 17.3 % وإرتفاع طفيف في الصادرات.

في المقابل، تراجعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج 23 % إلى نحو 12 مليار دولار، مقارنة بـ 15.6 ملياراً في النصف الأول من 2021 – 2022.

وعلى صعيد ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية، فقد سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 2.8 مليار دولار في النصف الأول من السنة المالية الحالية، مقابل 11.4 ملياراً قبل عام. وإرتفع صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ليبلغ نحو 5.7 مليارات دولار مقابل 3.3 مليارات قبل عام، بينما بلغ صافي التدفق للخارج في إستثمارات محفظة الأوراق المالية نحو 3 مليارات دولار إرتفاعاً من 2.5 مليار دولار.

وبحسب بيانات المركزي، حقق ميزان المدفوعات المصري فائضاً كلياً بلغ 599.1 مليون دولار في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية الحالية. وتبدأ السنة المالية في مصر في أول يوليو (تموز) وتنتهي في يونيو (حزيران).

أرباح بنك القاهرة تخطّت المليار جنيه في نهاية الربع الأول من 2023 بمعدل نمو 29 %

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة

سـجّل صافي أرباح بنك القاهرة في نهاية الربع الأول من العام 2023 نمـواً ملحوظـاً بنحو 29 %، حيث بلغ 1036 مليون جنيه، في مقابـل 804 ملاييـن جنيه خلال الفترة عينها من العام 2022، فيما سـجلت الأرباح قبل الضرائـب 1.9 مليار جنيه، في مقابل 1.4 مليار جنيـه خلال الفتـرة عينها من العام 2022 بمعدل نمو 31 %. وتأتي تلـك النتائج الإيجابية مدعومة بالنمو الذي حقّقه البنك في مختلف أنشطته المصرفية.

وقـد إرتفع صافي الدخل من العائد ليسـجل 3.9 مليارات جنيه مقارنـة بـ 2.8 مليار جنيه في نهاية مارس (آذار) 2022 بمعدل نمو 41 %. كمـا إرتفـع صافي الدخل مـن الأتعاب والعمولات ليسـجل 830 مليـون جنيـه، مقارنـة بـ 545 مليـون جنيه في نهايـة مارس (آذار) 2022 بمعـدل نمـو 52 %، لتصل الإيرادات التشـغيلية إلى 4.9 مليـارات جنيه مقارنة بـ 3.5 مليارات جنيه خلال فترة المقارنة بنسبة نمو 38 %.

وقـال طارق فايد رئيس مجلـس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهـرة: «إن الأداء القوي الذي حققـه البنك خلال الربع الأول من العـام الجاري، هو إنعـكاس واضح لمواطن القوة التي يتمتع بها بنك

القاهرة مدعوماً بشبكة واسعة من الفروع التي تغطي مختلف أنحاء الجمهوريـة، وحـرص البنك على طـرح باقة متنوّعة مـن الخدمات والمنتجـات المصرفية المتكاملة، ولا سـيما المنتجـات والخدمات الرقميـة وقدرة البنـك على تلبية إحتياجات عملائـه لتقديم أفضل مستوى من الخدمات المصرفية لكافة العملاء».

وأكد فايد «أن الإستثمار في البنية التحتية من الركائز الأساسية للتنميـة الإقتصادية لأي مؤسسـة طامحة في التقدم، ويُسـاهم في الإستقرار الكلي والنمو المستدام. وقد واصل بنك القاهرة الإستثمار فـي البنية التحتية، وزيادة حجم الإنفاق، وبصفة خاصة التكنولوجية والبشـرية والتي إسـتحوذت علـى أهمية بالغة مـن إدارة البنك منذ العـام 2018 بهدف تقديم أفضل مسـتوى مـن الخدمات المصرفية للعملاء»، مشـيراً إلـى «أن قيمة المصروفات الرأسـمالية من العام 2018 حتـى نهاية مارس (آذار) 2023 بلغت 4.5 مليارات جنيه. كما أظهرت نتائج الأعمال، إسـتمرار تحسُّن مؤشرات الكفاءة التشغيلية لدى بنك القاهرة، وهو ما يُظهر تراجع نسبة التكلفة إلى الدخل من 44 % خـلال الربـع الأول من العام 2022 إلـى 39 % خلال الربع الأول من العام الحالي 2023».

وفي ما يتعلق بالمؤشـرات المالية الإيجابية لبنك القاهرة، فقد بلغت نسـبة معيـار كفاية رأس المال المجمـع 15.23 %، كما حقق البنـك نمواً في إجمالي الأصـول ليصل إلى 362 مليار جنيه مقارنة بـ 322 مليار جنيه في نهاية 2022 بنسبة نمو 13 %، مدعوماً بنمو متوازن لكافة قطاعات الأعمال.

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

رغم التحدّيات الإقتصادية الدولية
قيمة المشاريع في الخليج تصعد إلى 30 مليار دولار

كشف رصد خليجي حديث، أن وتيرة إسناد المشاريع الخليجية تحسّنت خلال الربع الأول من العام 2023، رغم التحدّيات الإقتصادية العالمية، مثل الإضطرابات التي شهدها القطاع المالي العالمي، وإرتفاع معدّلات التضخُّم، وإستمرار الصراع الأوكراني – الروسي.

وأفادت شركة كامكو للإستثمار، مقرها الكويت، أن القيمة الإجمالية للعقود التي تمّت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي إرتفعت بنسبة 54.7 % على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2023، لتصل إلى 29.9 مليار دولار مقابل 19.3 ملياراً في الربع الأول من العام 2022.

وفق التقرير، شهدت جميع أسواق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي نمواً سنوياً لقيمة المشاريع التي تمت ترسيتها خلال الربع الأول من العام 2023، بإستثناء البحرين التي ظلّت مرة أخرى أصغر سوق للمشاريع على مستوى المنطقة، موضحاً أن السعودية إحتفظت بمركز الريادة كأكبر سوق للمشاريع في دول الخليج حتى الربع الأول من العام الجاري.

ونمت وتيرة ترسية المشاريع في السعودية، بحسب «كامكو للاستثمار»، بنسبة 17.9 % خلال هذا الربع، لتصل قيمتها إلى 13.3 مليار دولار مقابل 11.3 ملياراً في الربع الأول من العام 2022، مشيرة إلى أن قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الإمارات تضاعفت لتصل إلى 10 مليارات دولار، بينما بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيتها في الكويت 1.8 مليار دولار خلال ذات الربع مقابل 407 ملايين دولار في الربع الأول من 2022، مسّجلة أعلى نسبة زيادة للعقود السنوية التي تمت ترسيتها على مستوى المنطقة خلال هذا الربع.

وعلى صعيد التصنيف القطاعي، أوضح تقرير «كامكو» أن قطاع الكيماويات شهد أعلى معدّل نمو لقيمة المشاريع التي تمت ترسيتها خلال العام، بزيادة قدرها 4.7 مليارات دولار على أساس سنوي، حيث بلغ إجمالي قيمة العقود الجديدة التي تمت ترسيتها 5.7 مليارات دولار خلال الربع الأول من العام الجاري.

وأضاف التقرير، أن السعودية وحدها إستحوذت على نسبة 44.6 % من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيتها على مستوى منطقة دول مجلس التعاون للربع الأول من العام 2023، بينما مثلت السعودية والإمارات وقطر مجتمعة نسبة 84.1 % من إجمالي قيمة سوق المشاريع في دول الخليج.

وطبقاً للتقرير، يعزو نمو قيمة العقود المسندة في السعودية خلال الربع الأول من العام 2023 بصفة رئيسية إلى زيادة أرباح «أرامكو السعودية» خلال 2022، والتي بلغت 161.1 مليار دولار، مشيراً إلى توقعات بأن تنمو النفقات الرأسمالية لـ«أرامكو» بنسبة 20 % خلال العام 2023 في ظل قيام عملاق الطاقة بتطوير وتعزيز إمكاناتها لزيادة إنتاج النفط والغاز على المدى الطويل.

وأضاف التقرير: أن النمو الذي شهدته وتيرة إسناد المشاريع في دول مجلس التعاون خلال هذا الربع مدفوع جزئياً بعزم دول الخليج على تنويع إقتصاداتها بعيداً عن قطاع الهيدروكربون، حيث قامت الدول الأعضاء بدعم مشاريع القطاع الصناعي والإستثمار بالعديد منها، مثل مشاريع الألمنيوم والصلب وتصنيع المعدات الصناعية.

وإستشهد التقرير بتخطيط السعودية لاستثمار 453.2 مليار دولار في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في حلول العام 2030، في حين أطلقت الإمارات 11 مبادرة ضمن إستراتيجيتها الصناعية التي تغطي 11 قطاعاً، متوقعاً أن تصل مساهمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاعها الصناعي إلى 81.7 مليار دولار في حلول العام 2030.

ولفت التقرير إلى أن الحكومة الكويتية وضعت خطة لتنفيذ 164 برنامجاً ومشروعاً ضمن الإستراتيجية الصناعية الوطنية، والتي تتضمن تخصيص 100 مليار دولار لتنمية القطاع من خلال مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

محافظ «قطر المركزي» بندر بن محمد بن سعود آل ثاني:

سياسة ربط الريال بالدولار مناسبة لإقتصادنا ولا حاجة لتغييرها

قال محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني «إن الريال القطري مربوط بالدولار الأميركي، وهذه السياسة مناسبة للإقتصاد القطري»، مشيراً إلى أنه «لا يرى أية حاجة فورية لتغيير هذه السياسة».

ووأوضح المحافظ آل ثاني، خلال مشاركته في جلسة حوارية بعنوان «ما القادم للتضخم؟»، على هامش «منتدى قطر الإقتصادي»، أن «التضخم عالمياً أثّر، في السنة الماضية، في دول كثيرة، حيث واجهت أعلى مستويات منذ عقود، ولكن، خلال الأشهر الماضية، شهدنا تحسُّناً في معدّل التضخُّم، وعلينا أن نضمن التوازن بين إستقرار الأسعار والنمو والإستقرار المالي».

وأضاف الشيخ بندر بن محمد آل ثاني: «إن المصارف المركزية في العالم ليس لديها خيار إلاّ إعادة التضخُّم إلى المستوى المحدد؛ لأننا نعتبر أن التضخُّم عدوٌّ الإقتصاد ويؤذي الأُسر»، مفيداً بأن التضخُّم في مسار تراجع.

وعن قرار قطر رفع سعر الفائدة، من بعد الإبقاء عليه، قال الشيخ بندر: «نأخذ القرار المناسب لإقتصادنا القطري، وفي بعض الأحيان نحافظ على معدّل الفائدة لدينا».

وأشار المحافظ آل ثاني إلى «أن السياسة النقدية لقطر إستطاعت التفاعل إيجاباً مع سياسة التشديد النقدي التي إنتهجها «بنك الاحتياطي الفيدرالي» الأميركي، خلال العام الأخير، إذ تماشت قطر مع مسار رفع الفائدة، وتَقلَّص الفرق بين سعر الفائدة في قطر والولايات المتحدة، من 1 % سابقاً، إلى 0.25 % حالياً».

محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني

وكان «المركزي القطري» قد رفع، في بداية مايو (أيار) 2023، نسبة الفائدة على 25 نقطة أساس، ليصل سعر الإيداع إلى 5.5 %، والإقراض إلى 6 %، وإعادة الشراء إلى 5.75 %.

وكان دشّن أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، «منتدى قطر الاقتصادي 2023»، بالتعاون مع «بلومبرغ»، والذي إنعقد تحت شعار «قصة جديدة للنمو العالمي».

من جهته قالت المديرة العامة لـ «صندوق النقد الدولي» كريستالينا غورغيفا، «إن مساهمة القطاع غير النفطي في الإقتصاد القطري هي الأعلى خليجياً»، مشيرة إلى «أن التنويع الإقتصادي، الذي أنجزته دولة قطر في السنوات الماضية، بدأ يؤتي ثماره».

أرباح «قطر الوطني» إرتفعت 7 % في الربع الأول من 2023

إرتفعت الأرباح الصافية لمجموعة بنك قطر الوطني (شركة مساهمة عامة قطرية) بنسبة 7.32 % في الربع الأول من العام 2023 لتبلغ 3.881 مليار ريال مقابل 3.616 مليار ريال في الفترة عينها من العام 2022.

وأوضح البنك، «أن ربحية السهم بلغت 0.39 ريال قطري في الربع الأول من العام 2023، مقارنة بـ0.36 ريال للفترة نفسها من العام 2022. وبلغ إجمالي الموجودات 1,178 مليار ريال قطري بزيادة نسبتها 6 بالمئة عن الفترة المنتهية في 31 مارس (آذار) 2022».

عرض خلال المنتدى أهم الميزات التي تجعل الإمارات وجهة عالمية للإستثمارات الأجنبية

ثاني الزيودي ترأس وفد الدولة المشارك في منتدى كازان الإقتصادي الدولي

تـرأس الدكتـور ثانـي بن أحمـد الزيـودي وزير دولـة للتجارة الخارجيـة وفـداً إماراتيـاً ضـم نخبة مـن المسـؤولين الحكوميين وقـادة الأعمال إلى مدينة كازان عاصمة جمهورية تتارسـتان إحدى جمهوريات روسيا الإتحادية.

وعقـد الزيودي أثنـاء الزيـارة إجتماعات وزاريـة ولقاءات عدة مـع ممثلي مجتمع الأعمال، تتعلق بالعلاقات التجارية والاسـتثمارية وقضايـا المنـاخ. وألقى كلمة أمام منتـدى كازان الإقتصادي الدولي الـ 14، الهادف إلـى تعزيز التعاون بين روسـيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وشـارك الزيودي خـلال المنتدى في جلسـة حواريـة للتواصل وتحفيـز الإسـتثمار بيـن الـدول العربية وروسـيا، مسـلطاً الضوء علـى الميـزات التي تجعل دولـة الإمارات إحدى الوجهـات العالمية الرائدة للإسـتثمارات الأجنبية المباشـرة، وكيف يساعد الإستثمار الإسـتراتيجي، الـذي تحفّـزه مبـادرات مثـل «الجيـل التالـي مـن الإستثمارات الأجنبية المباشرة»، على إنشاء إقتصاد معرفي متنوع. كما ناقش خلال إحدى الجلسـات دور الممر التجاري بين الشـمال والجنوب في تسهيل التجارة البينية في المنطقة.

وعلـى هامش المنتـدى، التقى الزيودي، سـيد نافيد قمر، وزير

التجارة الباكسـتاني، وكان بحث في سـبل توطيد الشـراكة التجارية والاستثمارية بين الدولتين، وتوفير المزيد من فرص النمو المشترك لمجتمعي الأعمال وخصوصاً في المجالات المشتركة.

الإمارات دبي الوطني يُعزّز مبادرات الإبتكار والإستدامة بالتعاون مع مايكروسوفت

أعلن بنك الإمارات دبي الوطني، عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة «مايكروسوفت» للتعاون في مبادرات الإستدامة والإبتكار. وستُبنى المبادرات في هذا الصدد على خلفية جهود التعاون الأخيرة بين الجانبين، والمتمثلة في الشراكة الرقمية ونموذج التشغيل التكنولوجي، ما أسهم في تقريب البنك من تحقيق رؤيته أن يكون المصرف الأكثر ابتكاراً لمتعامليه وأفراد المجتمع كافة.

ويهدف هذا التعاون إلى تمكين التقدم الذي يركز على أهداف الإستدامة لكلا الطرفين، من خلال تبادل المعرفة، وتحديد الفرص المتاحة لكل طرف لدعم تنفيذ أطر التعاون وتطوير الإلتزامات المستقبلية.

وقال عبدالله قاسم، الرئيس التنفيذي لإدارة العمليات في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني: «يحرص البنك على سرعة تبنّي الإبتكارات المتطوّرة لتأكيد التزامه مجدداً بمعايير الإستدامة. ونعتزم من خلال تعاوننا المستمر مع «مايكروسوفت»، إرساء معيار عالمي للمسؤولية البيئية القائمة على التكنولوجيا، مع تحويل حلولنا في الوقت ذاته عبر جميع شرائح العملاء. ونتوقع أن تُسهم هذه الخطوة في تعزيز سمعتنا ليس فقط بين العملاء، ولكن أيضاً بين أوساط المستثمرين وأصحاب المصالح الذين يشاركوننا القيم نفسها».

تعاون مصري إماراتي عبر مذكرة تفاهم لتعزيز الإستثمارات

وقع مجلس الإمارات للمستثمرين في الخارج مذكرة تفاهم مع مجلس الأعمال المصري – الإماراتي، لإطلاق مسارات جديدة داعمة لتنمية ودعم الشراكات الاستثمارية القائمة، إضافة إلى طرح مزيد من الفرص الاستثمارية في قطاعات الاقتصاد الجديد والمشاريع الخضراء وإعادة التدوير والمشاريع النظيفة والقطاع التكنولوجي والتقنيات الرقمية الجديدة وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك أمام مجتمعي الأعمال بين البلدين.

تهدف مذكرة التفاهم إلى تبادل المعلومات وتوسيع دائرة التنسيق والتعاون الاستثماري بما يخدم التطلعات الاقتصادية بين مصر والإمارات.

وقّع مذكرة التفاهم في القاهرة كل من جمال بن سيف الجروان، الأمين العام لمجلس الإمارات للمستثمرين في الخارج، وجمال السادات رئيس مجلس الأعمال المصري الإماراتي، بحضور كل من أعضاء مجلس الأعمال المصري الإماراتي محمد الإتربي رئيس اتحاد بنوك مصر رئيس مجلس إدارة بنك مصر، وأحمد حسين صبور عضو مجلس الشيوخ المصري رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي- صبور العقارية ومحمد محلب رئيس شركة رواد الهندسة الحديثة.

«بوبيان» يُطلق تقريره حول الإستدامة ورؤيته نحو النمو المستدام لعام 2022

عبدالله التويجري
الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية
الخاصة والشخصية والرقمية
في بنك بوبيان

خالد عبدالوهاب الحقان
المدير التنفيذي لإدارة إستمرارية
الأعمال والإستدامة
في بنك بوبيان

عبدالسلام الصالح
الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية
للشركات والإدارة المالية والخزانة والإدارة
القانونية في بنك بوبيان

في إطار مساعيه المتواصلة لمتابعة أبرز التطورات العالمية والإقليمية في مجالات الإستدامة والحوكمة وتأثيرها على القطاعات البيئية والإجتماعية والإقتصادية، أصدر بنك بوبيان تقريره الثالث للاستدامة لعام 2022 بعنوان «نحو مستقبل أكثر نقاءً وإشراقاً» ليعكس من خلاله رحلة البنك لتطبيق الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات ESG، كما عرض أداء البنك مقارنةً بمقاييس الاستدامة.

وقال الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية والرقمية في بنك بوبيان عبدالله التويجري «لقد جاء إطلاق تقرير بنك بوبيان الثالث للاستدامة لعام 2022 تزامناً مع الجهود المستمرة لتحقيق الإستدامة على الصعيدين المحلي والدولي، ليُركز على جهود البنك لتحفيز النمو المستدام، وترسيخ مفاهيم الإستدامة في إستراتيجياته، مما يتفق مع رؤية الكويت الجديدة 2035».

وأضاف التويجري: «إن «بوبيان» ينتهج مساراً إستراتيجياً لإنجاح دمج معايير الإستدامة الدولية وكيفية تطبيقها بما يضمن تقليل حجم المخاطر وتعزيز قاعدة اعماله المصرفية وتحسين مستوى رضى العملاء لتحقيق أعلى مستويات الخدمة».

الصالح: أي إستحداث خدمة جديدة في «بوبيان» نتاج التفاعل مع مختلف شرائح العملاء

من جهة أخرى، أكد الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للشركات والإدارة المالية والخزانة والإدارة القانونية في بنك بوبيان عبدالسلام الصالح «أن أي تطوير أو إستحداث لخدمة جديدة هو نتاج التفاعل مع مختلف شرائح العملاء والإستماع بصورة مستمرة إلى آرائهم للوقوف على أساسيات ومنهجيات التطوير والتغيير لتلبية إحتياجاتهم ومتطلباتهم بهدف جعل حياتهم أكثر راحة وسهولة».

وخلال لقاء مع مجلة Global Finance قال الصالح: «نُركّز في بنك بوبيان على تعزيز البنية التحتية الرقمية للبنك لطرح منتجات وخدمات مميزة تخدم عملائنا بصورة مبتكرة، فعلى المستوى الإقليمي سوف تساعد رقمنة الخدمات ومنح عملائنا مباشرة المعاملات والتمتع بمزايا المعاملات الرقمية المصرفية المُتطورة بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية».

برعاية «البحرين المركزي» و«الجمهورية» من ليبيا

«أيوفي» إختتمت مؤتمرها السنوي الـ 21 للهيئات الشرعية في البحرين

عقدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) مؤتمرها السنوي الـ 21 للهيئات الشرعية، في مدينة المنامة في مملكة البحرين. وقد حظي المؤتمر الذي إستمر لمدة يومين، برعاية مصرف البحرين المركزي، بمشاركة أكثر من 600 ممثل من 20 دولة على الأقل من جميع أنحاء العالم، إضافة إلى مشاركة أكثر من 800 ممثل إفتراضي.

وبدأ المؤتمر بحفل إفتتاح بمشاركة المفتي محمد تقي عثماني رئيس المجلس الشرعي لـ «أيوفي»، ورشيد محمد المعراج محافظ مصرف البحرين المركزي؛ والدكتور الصادق عمر علي الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي؛ والدكتور علي عبد الله ضاهر محافظ بنك الصومال؛ ومحمود محمد وفا رئيس مجلس إدارة الهيئة الليبية لسوق المال LCMA.

كما شارك أكثر من 35 متحدثاً في حلقات النقاش الست، من بينهم علماء الشريعة، وواضعو السياسات والمهنيين والعاملين في قطاع الصيرفة والمالية الإسلامية العالمية من جميع أنحاء العالم.

وقد إنعقدت النسخة الـ 21 للمؤتمر برعاية مصرف البحرين المركزي كراع دائم، والبنك الأهلي السعودي من المملكة العربية السعودية، ومصرف الجمهورية من ليبيا، ومجموعة بيت التمويل الكويتي كشركاء رئيسيين.

كما ضمّت قائمة الرعاة عدداً من الرعاة الذهبيين وهم مصرف السلام، ومجموعة البركة المصرفية، وبنك البحرين الإسلامي، ومصرف أبو ظبي الإسلامي، وعدداً من الرعاة الفضيين وهم – E ger Trading Advisors والبنك الإسلامي الأردني، والشريك الأكاديمي الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة (المملكة العربية السعودية).

وقال الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، رئيس مجلس أمناء «أيوفي»: «إن مؤتمر «أيوفي» الشرعي الذي إنعقد برعاية مصرف البحرين المركزي، وبالتعاون مع مؤسسات مالية إسلامية أخرى، قد لعب دوراً مهماً في توجيه الصناعة المالية الإسلامية حول العالم على مدار 30 عاماً. ويسعدنا توقيع إتفاقيات شراكة مهمة في المؤتمر مع عدد من المؤسسات، ونتطلع إلى العمل معها لصالح الصناعة».

«العز الإسلامي» يُعلن إلتحاق الدفعة الثالثة في برنامج «رواد العز»

أعلن بنك العز الإسلامي عن إلتحاق الدفعة الثالثة في برنامج رواد العز الذي يهدف إلى تطوير القيادات المتوسطة، بالتعاون مع «هارفارد مانيدج مينتور»، منصة التعلُّم الإلكتروني التابعة لجامعة هارفارد، وهي واحدة من الجامعات المرموقة في العالم. ويستهدف البرنامج تأهيل 60 موظفاً كل عام وعلى دفعتين، وكل دفعة تتكوّن من 30 شخصاً، وتستمر الدراسة لمدة ستة أشهر متواصلة، حيث بلغ عدد الخريجين في الدفعة الأولى والثانية أكثر من 50 خريجاً.

وبلغ عدد الموظفين الملتحقين في البرنامج في دفعته الثالثة 34 موظفاً من بنك العز الإسلامي ومن المؤسسات الحكومية الأخرى ومؤسسات القطاع الخاص، حيث إن الإختيار تم بناء على الأداء الوظيفي للشخص، ومن ثم إجراء إختبار عملي عبارة عن دراسة حالة في موضوع معيّن، ومن ثم إجراء عملية التحليل العميق في القرارات التي تتخذ، ويأتي هذا الإختبار لمعرفة قدرات الشخص في كيفية إدارة الإزمات والتغلُّب عليها وإتخاذ القرارات التي تؤدي إلى الفهم العميق في كيفية المحافظة على انتاج الشركة والموظفين على حد سواء ، ومن ثم الخضوع لعملية التصحيح والتقييم التي تتطلّب درجة معينة ومحدّدة للنجاح، وبعد ذلك يدخل الموظفون الطلبة في برنامج معدّ وواضح، يسبقه محاضرات تعريفية عن البرنامج والخطة الدراسية والساعات المعتمدة وقاعات المحاضرات والزيارات الميدانية، حيث يقوم قسم التدريب والتطوير في بنك العز الإسلامي بالإشراف على العملية التعليمية.

البرنامج التعليمي «مناهل العز»

من جهة أخرى، أعلن بنك العز الإسلامي عن تدشين برنامج «مناهل العز» الذي يستهدف تدريب طلبة الجامعات والكليات الذين هم على وشك التخرج، ويهدف البرنامج إلى تحسين قدرات الطلبة ومدّهم بالمهارات والمعرفة اللازمة التي تمنحهم القدرة على الدخول إلى سوق العمل والمنافسة فيه، كما أن البرنامج لا يهدف إلى تعزيز المهارات بالمتعلقة بالقطاع المصرفي، بل يمتد إلى تعزيز المهارات المتعلقة بالقيادة وتطوير الشخصية وإدارة المشاريع والتغلُّب على التحدّيات في قطاع الأعمال وإيجاد الحلول المناسبة لها.

كما أن البرنامج صُمّم أيضاً بهدف توسيع مدارك الطلبة وتهيئتهم، لتعلُّم مهارات جديدة مختلفة عن التخصُّص، الذين هم عليه في مقاعد الدراسة، فعلى سبيل المثال، يشمل البرنامج، محاضرات وفصولاً دراسية عن الإقتصاد الإسلامي، والصيرفة الإسلامية، والوقف والأعمال التطوعية وغيرها.

إتفاقية بين «سوق أبوظبي للأوراق المالية» و«بورصة أستانا الدولية» لتعزيز التعاون وتوسيع العلاقات الثنائية

أعلن «سوق أبوظبي للأوراق المالية»، عن توقيعه إتفاقية مع «بورصة أستانا الدولية» تُصبح بموجبها البورصة العضو الرابع في منصّة تبادل الرقمية، إضافة إلى الأعضاء الآخرين وهما بورصة البحرين وبورصة مسقط.

وقد أطلق «سوق أبوظبي للأوراق المالية» منصّة تبادل في تموز/ يوليو 2022، وتُعدّ المنصّة أول مركز للتبادل الرقمي في المنطقة، وهي قائمة على آلية الوصول المتبادل للأسواق، وتُوفّر تبادل شبكة رقمية للتداول بين البورصات الأعضاء على المستوى الإقليمي والعالمي. وتهدف إلى تحسين سبل التعاون وزيادة السيولة في الأسواق المشاركة، من خلال تمكين التداول عبر الأسواق.

وستُتيح الإتفاقية لشركات الوساطة الوصول عن بُعد للسوقين الماليين من خلال منصّة تبادل، مما يُعزّز إلتزامهما بتوسيع العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون. كما ستسمح الإتفاقية بتبادل الإستثمارات عبر سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة أستانا الدولية، بالإضافة إلى تمكين المستثمرين من التداول مباشرة من خلال الوسطاء المرخصين في كلا السوقين، كما هي الحال مع الأسواق المالية الأخرى المشاركة في تبادل.

وتأتي هذه الإتفاقية بعد الشراكة الاستراتيجية بين كل من السوقين الماليين، لتنفيذ خطط التعاون في مذكرة التفاهم التي وقّعاها في أكتوبر (تشرين الأول) 2021، وراهناً مع إنضمام «بورصة أستانا الدولية» إلى منصّة تبادل الرقمية، حيث سيتم توسيع نطاق وقدرات المنصة بشكل أكبر، من خلال تقديم تجربة تداول أكثر سلاسة وفعّالية للمستثمرين.

وقال عبد الله سالم النعيمي، الرئيس التنفيذي لـ «سوق أبوظبي للأوراق المالية»: «إن توقيع هذه الإتفاقية مع «بورصة أستانا الدولية»، يؤكد إلتزام «سوق أبوظبي للأوراق المالية» تأسيس شبكة إقليمية وعالمية لتبادل المعرفة والمعلومات من خلال منصّة تبادل، والتي تهدف إلى تعزيز السيولة والنمو الإقتصادي المشترك على المدى الطويل مع شركائنا. ويُعزّز شراكتنا مع «بورصة أستانا الدولية» إلتزامنا تحفيز ترابط السوق وتعزيز التداول. كما تُمثل هذه الإتفاقية بداية مرحلة جديدة تعكس تصميمنا على زيادة كفاءة السوق، وتعزيز النمو الإقتصادي على نطاق عالمي».

من جانبها قالت أسيل موكازانوفا، الرئيس التنفيذي بالإنابة لـ «بورصة أستانا الدولية»: «إن أحد الأهداف الإستراتيجية لـ «بورصة أستانا الدولية» هي تسهيل دمج الخبرات الدولية وثقافة سوق الأوراق المالية الدولية إلى كازاخستان، وجلب المستثمرين الخارجيين إلى السوق. وفي المقابل، فإنها ستوفر أيضاً فرصاً جديدة للمستثمرين الكازاخستانيين، وتوسع نطاق الأدوات المتاحة للمشاركين في السوق».

بنك الإسكان الأردني:

إسترجاع نقدي 25 % على تطبيقات التوصيل بإستخدام بطاقة ISKAN V-Card الرقمية

أطلق بنك الإسكان في الأردن، حملة بعنوان «25 % كاش باك على كافة تطبيقات التوصيل»، وهي حملة إسترجاع نقدي بنسبة 25 % وفي حد أقصى 25 دينار شهرياً على كافة بطاقات ISKAN V Card القائمة والجديدة، وذلك عند إستخدام البطاقة للحصول على أي خدمات من خلال تطبيقات التوصيل.

وتأتي الحملة التي تستمر لثلاثة أشهر ضمن سعي بنك الإسكان المتواصل لتحفيز عملائه على تبني خدماته ومنتجاته الإلكترونية وبما يواكب مسيرة البنك في التحول الرقمي، بما في ذلك أدوات الدفع الالكتروني ومن أبرزها بطاقة ISKAN V-Card الرقمية.

مبادرة «المركزي الأردني» لتوعية وتثقيف طلبة الجامعات مالياً

من جهة أخرى، شارك بنك الإسكان في مبادرة التوعية والتثقيف المالي التي أطلقها البنك المركزي الأردني لمناسبة اليوم العربي للشمول المالي والذي يحتفل به في 27 نيسان من كل عام، والتي ينظم من خلالها جلسات توعوية تستهدف طلبة الجامعات في مختلف محافظات المملكة ضمن جهوده في تعزيز الثقافة المالية المجتمعية.

وفي إطار هذه المبادرة، شارك بنك الإسكان في جميع الجلسات التوعوية التي تم تنفيذها ضمن هذه المبادرة في كل من كلية الخوارزمي/ عمّان، جامعة جدارا/ اربد، جامعة مؤتة/ الكرك، وجامعة العقبة للتكنولوجيا/ العقبة، والتي تناولت العديد من المحاور التي تنوعت ما بين: مفاهيم الشمول المالي، وأهمية الإدخار، وكيفية إدارة النفقات، وأبرز مبادئ التخطيط المالي السليم، بالإضافة إلى تطرّقها لخصائص الإصدار الجديد من العملة، وتقنيات كشف الإحتيال والتزوير عبر مختلف القنوات ومنها القنوات الإلكترونية، بالإضافة إلى التعريف بموضوع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقطاع التأمين، إلى جانب الدور الرقابي للبنك المركزي على البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية.

وقد جاءت هذه المشاركة من بنك الإسكان إنطلاقاً من حرصه على دعم جهود البنك المركزي الأردني، وإدراكه للإرتباط بين الإستخدام السليم والفعّال للأدوات والخدمات المالية والمصرفية ورفع نسب الوصول إليها، ودرجة الوعي المالي والمصرفي، وخصوصاً في ظل التحوُّل الرقمي في القطاع والبنك، والذي يزيد من أهمية تثقيف أبناء المجتمع مالياً بالتركيز على الشباب الذين يعتبرون الفئة الأكثر توجهاً للقنوات الإلكترونية.

«الحسين للسرطان» جددت إتفاقية الشراكة الإستراتيجيّة مع «الإسكان»

في سياق غير متصل، جدّدت مؤسسة الحسين للسرطان، إتفاقية الشراكة الإستراتيجيّة مع بنك الإسكان لمدة عامَين. وقع إتفاقية التجديد، في حضور الأميرة غيداء طلال، رئيسة هيئة أمناء مؤسسة ومركز الحسين للسرطان، ورئيس مجلس إدارة بنك الإسكان عبد الإله الخطيب، كل من الرئيس التنفيذي للبنك عمار الصفدي، ومديرة عام المؤسسة نسرين قطامش.

من جهته، أكّد الصفدي «إعتزاز بنك الإسكان بالشراكة التي تجمعه مع مؤسسة ومركز الحسين للسرطان»، موضحاً «أن البنك يحرص على أن يبقى داعماً لها في سياق مبدأ الشراكة الحقيقية والمستدامة، حيث يسعى ليتكامل دوره المجتمعي مع دورها لتمكينها من تحقيق أهدافها الإنسانية والتنموية».

ولفتت مديرة عام المؤسسة قطامش إلى «أهمية هذه الشراكة في مساندة الجهود المجتمعيّة في مجالات التطوّع والتوعية بأهمية الكشف المبكّر، ودعم مرضى السرطان أكاديميا، إذ تولي المؤسسة عناية خاصّة للمرضى ضمن منهجية الرعاية الشمولية التي يقدمها مركز الحسين للسرطان».

فعالية ترفيهية لعملائه في فرع Iskan Young

على صعيد آخر، أقام بنك الإسكان فعالية جمعت عدداً من عملائه الصغار والشباب وذويهم في فرع Iskan Young، في موقعه الجديد في حديقة بنك الإسكان في منطقة عبدون، والذي يتميز بطابع عصري وتفاعلي يُحاكي التحول الرقمي في مختلف الجوانب بدءاً من تصميماته، مروراً بتجهيزاته، ووصولاً لخدماته ومنتجاته الموجهة للفئة العمرية من 7–17 عاماً، والهادفة إلى تقديم تجربة مصرفية تفاعلية متكاملة وإستثنائية.

البنك العربي الأفضل في الشرق الأوسط في 2023

صبيح المصري
رئيس مجلس إدارة البنك العربي

حصل البنـك العربي مؤخراً علـى جائـزة «أفضـل بنـك فـي الشـرق الأوسـط للعـام 2023»، من قبل مجلـة «غلوبال فاينانس» Global Finance العالميـة، مقرهـا نيويـورك، وذلـك للعـام الثامن توالياً.

ويأتـي حصول البنـك على هـذه الجائـزة بنـاء علـى تقييم شامل تم من قبل محرري المجلة المتخصّصين، وإسـتناداً إلى آراء مجموعـة مختصة مـن المديرين الماليين التنفيذيين والمستشارين المصرفييـن، ونخبة من المحلّلين على الصعيـد المالي والإئتماني في العالم.

وإستندت المجلة في إختيارها إلى مجموعة من المعايير شملت: نمـوّ الموجـودات والربحيـة والإنتشـار الجغرافي، وقـوّة العلاقات الإستراتيجية وتطوير الأعمال والإبتكار في المنتجات.

ويُغطـي نطـاق جوائـز «غلوبـال فاينانـس» Global Finance العالمية نحو 150 دولة في العالم، تشمل مناطق أفريقيا، وآسيا، والمحيط الهادي، ودول الكاريبي، وأميركا الوسطى، ووسط وشرق أوروبا، وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال أميركا وأوروبا الغربية.

وقالـت رنـدة الصادق، المديـر العام التنفيـذي للبنك العربـي: «إننا فخورون بحصولنا على هذا التقدير العالمي للعام الثامن توالياً، مما يعكس النمو المسـتدام في أعمال البنـك العربي وقدرته على تحقيق نتائج مميزة عبر شبكة فروعه الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وأضافـت الصـادق: «يُواصل البنـك تقديم الحلـول المصرفية المتكاملـة لعملائـه مـن مختلـف القطاعـات محلياً وعلى مسـتوى المنطقـة والعالـم، بما يتوافق مع رؤية البنك بالإسـتمرار في تعزيز موقعه الريادي والإرتقـاء بجودة الخدمات المقدمة للعملاء، إضافة إلـى تركيزه علـى مواكبة أحدث التطـورات التكنولوجية على صعيد الصناعة المصرفية، ومسـاهماته في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المسـتدامة، إنطلاقاً من إستراتيجيته الشاملة ورؤيته المستقبلية الطموحة».

216 مليون دولار أرباح مجموعة البنك العربي في الربع الأول من 2023

مـن جهة أخرى، حقّقـت مجموعة البنك العربـي نتائج إيجابية خـلال الربع الاول من العام 2023، حيث بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 216 مليون دولار مقارنة بـ 166 مليون دولار كما في 31 آذار (مارس) 2022، محققة نمواً بنسبة 30 %، كما حافظت المجموعة على مركز مالي قوي حيث بلغت حقوق الملكية 10.4 مليارات دولار.

وبلـغ إجمالـي محفظة التسـهيلات 35.4 مليـار دولار من الربع الأول مـن العـام 2023، مقارنة بـ 35.2 مليـار دولار في الربع الأول من العام السـابق، كما بلغت ودائع العمـلاء 47.7 مليار دولار مقارنة بـ 47.3 مليار دولار في الربع الأول من العام السـابق، وبإسـتثناء أثر التغيُّـر في أسـعار صرف العديـد من العملات مقابـل الدولار، فقد إرتفعت محفظة التسهيلات وودائع العملاء بنسبة 3 % و4 % تواليا.

وقال صبيح المصـري رئيس مجلس إدارة البنك العربي: «إن النتائج الايجابيـة المتحققـة تُثبـت متانة الوضـع المالي للبنك وجـودة أصوله، وتؤكـد قدرتـه علـى تحقيـق أداء قوي مسـتدام مـن خلال تنـوع نموذج أعماله، بالإضافة إلى إدارته الحصيفة للسيولة ورأس المال وقدرته على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشـكل فعَّال في ظل ما يحدث من تطورات على صعيد القطاع البنكي العالمي، وما تشـهده الأسـواق من إرتفاع في معدّلات الفائدة، كذلك التطوُّرات الجيوسياسـية التي تشـهدها المنطقة والعالم»، مشـيراً إلى «أن البنك يعمل بإستمرار على بناء وتعزيز السيولة والأرباح التشـغيلية في جميـع مناطق تواجده المختلفة بما يتماشـى مع إسـتراتيجيته»، مؤكداً «ثقته بقدرة البنك على الإستفادة من الفرص التي من شأنها تحقيق عائدات جيدة ومستدامة لمساهميه، مستنداً على رؤية مسـتقبلية طموحة وإستراتيجية مؤسسـية متكاملة، لبناء قواعد راسخة وتنمية إقتصادية ضمن التواجدات التي يعمل فيها».

You can find us on the top of the mountains, across the plains, in rural areas, cities and villages through an expanded network of branches dispersed on all the regions and parts of homeland.

We seek to introduce to our clients and customers all that is new in the banking industry and Libyan technology.

We are your strategic partner for all projects including the infrastructure and mega industrial projects:

We are Your Banking Friend.

المصرف الصديق

مَصْرِفُ الجُمْهُورِيَّة
JUMHOURIA BANK

Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya
E-mail: jum@jbank.ly :بريد إلكتروني
Website: www.jbank.ly :الموقع الالكتروني
Commercial Register 429 السجل التجاري

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45 :هاتف
Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476 :فاكس
Swift code: jamblyltxxx :سويفت , P.O. Box: 685-3224 :ص.ب

إتحاد المصارف العربية يدعو إلى تحييد القطاع المصرفي السوداني عن الصراع المسلح

الأمين العام د. وسام حسن فتوح:
الصراع القائم أعاد القطاع المصرفي إلى المربّع الأول
وقلّص دوره الإقتصادي والإجتماعي في دعم المجتمع السوداني

أصدر إتحاد المصارف العربية برئاسة محمد الإتربي، بياناً عن الحرب الدائرة في السودان وأدت إلى تخريب بعض مصارفها وتوقف الأنشطة المصرفية، جاء فيه :

«يأسف إتحاد المصارف العربية ويستنكر لما أصاب ويصيب بلدنا الحبيب السودان وبالأخصّ ما أصاب قطاعه المصرفي من شلل نتيجة إندلاع الحرب في السودان 15 أبريل/نيسان 2023، وتعرّض بنوك سودانية وأجنبية في الخرطوم وفي بعض ولايات البلاد للتخريب والفوضى وإحراق بنوك عدة، ما أدى إلى توقف القطاع المصرفي عن أداء أعماله الطبيعية.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح «إنّ القطاع المصرفي السوداني، يُشكّل عصب الإقتصاد الوطني، وأنّ أي تعطيل للمصارف والبنوك يُؤدي إلى إحداث أزمة إقتصادية كبيرة نتيجة توقف تمويل الإقتصاد الوطني وتسيير عمل المؤسسات الحكومية، ويُؤثّر على المواطنين الذين يُوطّنون رواتبهم في حساباتهم المصرفية، فضلاً عن عدم تغذية الحسابات لصرف رواتب العاملين في القطاعين العام والخاص.

إنّ القطاع المصرفي السوداني خاض مع إتحاد المصارف العربية تحدّيات كبيرة لرفع العقوبات عنه، والتي شكّلت عاملاً أساسياً في نهوض هذا القطاع وإعادة دوره في دعم الإقتصاد الوطني، وإكتسب الثقة الدولية، وخصوصاً ثقة البنوك المراسلة، لكن الصراع القائم أعاده إلى المربع الأول، وقلّص دوره الإقتصادي والإجتماعي في دعم المجتمع السوداني. إننا في إتحاد المصارف العربية، ندعو إلى تحييد القطاع المصرفي السوداني عن هذه الصراعات وضرورة حماية أموال المودعين، والعمل على إستئناف البنك المركزي والمصارف والبنوك التجارية في البلاد لأعمالها، وإستعادة الخدمات المصرفية بصورة طبيعية، لتيسير وصول المودعين إلى مصارفهم، وإنهاء الشلل الكامل الذي أصاب الحياة العامة في البلاد. ونسأل الله تعالى بأن تُحقق الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية أهدافها في إنهاء الأزمة، ونشر الأمن والسلام في هذا البلد العزيز».

د. فتوح يدعو وزير المالية التركي لرعاية المنتدى الإقتصادي العربي - التركي في إسطنبول في أواخر 2023

سلّم الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، سفير تركيا في لبنان علي باريش أولوصوي، دعوة إلى وزير المالية التركي محمد شيمشك للمشاركة ورعاية أعمال المنتدى الإقتصادي العربي التركي المنوي عقده في إسطنبول (تركيا) بالتعاون مع جمعية المصارف التركية وذلك اواخر العام الحالي 2023، متوجهاً بالتهنئة إلى كل من الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان بولايته الجديدة، والوزير شيمشك بإختياره وزيراً للمالية وهو صاحب الخبرة الإقتصادية العالية. كذلك تطرّق اللقاء إلى تعزيز التعاون المشترك بين إتحاد المصارف العربية والقطاعات المالية والمصرفية التركية.

حفيظة غاي إركان
أول إمرأة تتولى حاكمية البنك المركزي التركي

عيّن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، حفيظة غاي إركان، التي كانت تعمل لدى مؤسسات مالية أميركية، حاكمة للمصرف المركزي بعد فوزه في الإنتخابات أخيراً.

وستكون إركان التي عملت في السابق لدى «فيرست ريبابليك بنك» و«غولدمان ساكس»، أول امرأة تتولى حاكمية البنك المركزي التركي.

الودائع المحلية تشكل مصدر التمويل الرئيسي لبنوك البلاد

«موديز»: بنوك الكويت محصّنة بسياج إقتصادي قوي

أفادت وكالة «موديز» للتصنيفات الإئتمانية، أن إجمالي أُصول القطاع المصرفي الكويتي بلغ 85 مليار دينار حتى نهاية العام الماضي 2022، لافتة إلى أن بيت التمويل الكويتي يُشكل أكبر بنك في البلاد، بحصة سوقية تبلغ 35 %، يليه «الوطني» بـ34.3 %.

وأشارت الوكالة في تقرير عن البنوك الكويتية إلى أن الودائع المحلية تشكل مصدر التمويل الرئيسي لبنوك البلاد بـ57 % من إجمالي المطلوبات حتى نهاية العام الماضي، موضحة أن البنوك الكويتية مستمرة في العمل في بيئة دعم حكومية مرتفعة بسبب القوة المالية الكبيرة للحكومة، ويتضح بقوة إستعداد السلطات المالية الكويتية لتقديم الدعم المالي إذا لزم الأمر من خلال سجلها السابق، بهدف عدم السماح لأي بنك بالتخلف عن سداد ديونه أو التأخر في إلتزامات الإيداع.

بيئة تشغيلية قوية

وأوضحت الوكالة أن البنوك الكويتية حالياً تعمل في ظل إقتصاد قوي ومستويات ثروات وإحتياطات مالية ونفطية إستثنائية، مع أُصول ضخمة للصندوق السيادي الكويتي بشكل يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي والديون الحكومية، لافتة إلى أنه وفقاً لإحصائية شركة «بي بي» للطاقة فإن الكويت تشكل عاشر أكبر منتج نفط في العالم في العام 2020، وأن الكويت تمتلك أكبر إحتياطات نفطية مؤكدة خليجياً من حيث سنوات الإنتاج.

الأقل تنوعاً خليجياً

وأفادت «موديز» أن الإقتصاد الكويتي لا يزال أقلّ الإقتصادات تنوعاً في الخليج، حيث يمثل قطاع النفط نحو 42 % من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وأكثر من 85 % من صادرات الكويت في العام 2021، مشيرة إلى أن اللوائح التنظيمية لبنك الكويت المركزي قوية وحكيمة بشكل عام، وينعكس ذلك إيجاباً على الإستقرار المالي للنظام المصرفي الكويتي خلال فترات التقلُّب الإقتصادي.

الأصول المصرفية

وذكرت الوكالة أنه بين عامي 2015 و2022 إرتفع إجمالي أُصول القطاع المصرفي الكويتي بمعدل سنوي متراكم بلغ 5 %، وذلك بدفع

من متطلّبات القطاع الخاص والتي إرتفعت بمعدّل سنوي متراكم بلغ 3 % إلى 44 مليار دينار، موضحة أن قروض القطاع الخاص في الكويت شكلت 52 % من إجمالي أُصول القطاع المصرفي حتى نهاية العام 2022.

وأفادت الوكالة بأن نسبة القروض في القطاع المصرفي الكويتي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إنخفضت في العام 2022 إلى 79 % من 120 % في العام 2020، ويعود ذلك أساساً إلى الإنتعاش الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للكويت.

وتابعت الوكالة: وفقاً لتقرير الإستقرار المالي للبنك المركزي الكويتي في العام 2021 فإن القروض المتعثّرة للقطاع المصرفي في البلاد كانت عند 1.4 % من إجمالي القروض، إنخفاضاً من 2 % في العام 2020.

القروض الإستهلاكية

وأضافت «موديز»: أن محافظ قروض القطاع المصرفي الكويتي تتكوّن بشكل أساسي من القروض الإستهلاكية والتي شكلت في نهاية العام الماضي 39 % من إجمالي القروض المصرفية من 24 % قبل 10 سنوات، تليها قروض قطاعي العقارات والبناء بـ25 % من إجمالي القروض المصرفية.

وأوضحت الوكالة أن البنوك الكويتية معرّضة بشكل منخفض نسبياً للتمويل من الأسواق الخارجية المتقلبة. ومع ذلك فقد نمت المطلوبات الأجنبية للقطاع وبلغت 15 % من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية في نهاية العام 2022.

تصنيف الكويت يعكس دخل الفرد المرتفع

ذكرت وكالة «موديز» أن تصنيف القوة الإقتصادية للكويت

عنـد «إيـه 2» يعكس دخـل الفرد المرتفـع للغاية فـي البلاد فضلاً عن إمتلاكهـا الهائل للثروات النفطية والمالية، مذكّرة أن إسـتغلال الكويت الفعّال لمواردها النفطية الهائلة بتكاليف إنتاج منخفضة أدّى إلـى توليـد دخل فردي مرتفع (من حيث تعادله مع القوة الشـرائية) والـذي وصـل إلى 45 ألـف دولار في العـام 2021. وتدعم مداخيل القطاع العام قطاعات رئيسية في الكويت مثل التمويل، حيث يهيمن على نشاط القروض الإستهلاكية والعقارات.

تمويل البنوك الكويتية

وأفـادت «موديـز» أن تمويل البنـوك الكويتية يتم فـي الغالب من ودائع مسـتقرة ومنخفضـة التكاليـف، وتُمثل ودائع القطـاع الخاص أكبـر مصدر تمويل للبنـوك الكويتية، حيث تمثـل 43 % من إجمالي المطلوبـات وحقوق الملكيـة حتى نهاية العام الماضـي، لافتة إلى أن إجمالـي الودائع المحلية (ودائع القطاع الخـاص والودائع الحكومية) تمثـل نحـو 57 % من التمويل غير المرتبط بأسـهم حتى نهاية العام الماضي.

الأصول السائلة

أشـارت الوكالة إلى أن الأُصول السـائلة للبنوك الكويتية شكلت أكثر من 30 % من الأُصول المصرفية الملموسـة، وتشـكل حاجزاً ضـد مخاطـر تركز التمويـل. ولا تـزال البنوك الكويتيـة تفتقر إلى إحتياطات كافية من الأوراق المالية الحكومية مع عدم تمرير مجلس الأمة لقانون الديون، ويتم إسـتثمار السـيولة بالعملـة المحلية على المدى القصير.

«الإسلامي الأردني» يُصدر البطاقة الجامعية لموظفي وطلبة جامعة العلوم الإسلامية العالمية

وقّـع البنـك الإسـلامي الأردنـي إتفاقيـة تعـاون مـع جامعـة العلـوم الإسـلامية العالمية، يتـم بموجبها إصدار بطاقـة الطالـب الجامعيـة وإسـتبدال البطاقات المعمول بها حالياً، بحيث تُتيح لموظفي وطلبة الجامعة الإستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك كالسـحب مـن خلال أجهزة الصـراف الآلي و/أو الشـراء من نقاط البيـع والمواقع الإلكترونية المختلفة. وقع الإتفاقية عن «الإسـلامي الأردني» الرئيس التنفيذي المدير العام الدكتور حسين سعيد، وعن الجامعة رئيسها الدكتور جعفر الفناطسة.

وقال الدكتور حسـين سـعيد «تأتـي هذه الإتفاقيـة تأكيداً على إسـتراتيجية مصرفنا بتحقيق الشـمول المالي والمصرفية الرقمية، وتوفير خدماتنا لمختلف شـرائح المجتمع ومنها الشـباب الجامعي، وذلك من خلال تعزيز الشـراكة ما بين مصرفنا ومؤسسـات التعليم العالـي، وتحمُّل مصرفنا لمسـؤولياته الإجتماعيـة في دعم المجال العلمي والتعليمي».

مـن جانبـه، أبـدى رئيس جامعـة العلـوم الإسـلامية العالميـة الدكتـور جعفـر محمـود الفناطسـة إرتياحـه لتوقيع الإتفاقية، والتي سـتُتيح لموظفـي وطلبـة الجامعـة الإسـتفادة من خدمات البنك الإسلامي الأردني المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشـريعة الإسـلامية، مؤكداً «حـرص الجامعة على مصلحة طلبتها وتقديـم الأفضل لهم تحقيقاً لإسـتراتيجية الجامعة بمواكبة أحدث التطورات والمسـتجدات التي تسهل عليهم الحياة الجامعية، وتقدم لهم كل ما هو مفيد».

مـن جهة أخرى، وافقت الهيئة العامة للبنك الإسـلامي الأردني، علـى توصيـة مجلـس الإدارة بتوزيع أربـاح نقدية على المسـاهمين بنسـبة (25 %) نقـداً من رأس المـال المدفوع البالـغ مئتي مليون دينـار، فـي حضور مراقب عام الشـركات الدكتور وائـل العرموطي، ومندوب البنك المركزي الأردني.

«الأهلي السعودي» أفضل مصرفية رقمية على مستوى الشرق الأوسط

تتويجـاً لرؤيتـه الإسـتراتيجية بـأن يكون الأول فـي المصرفية الرقميـة، حقّق البنك الأهلي السـعودي سـبقاً جديـداً يؤكد ريادته ويعكـس قدرتـه علـى التحـول بكفاءة ليكـون بنـكاً رقميـاً متكامل الخدمات على كافة المستويات محلياً وإقليمياً، إثر الإعلان عن فوزه مؤخراً بجوائز عدة من جهات معتمدة والتي لها دور قيادي في تقييم الخدمـات الماليـة في مختلـف مجالاتها. في هذا السـياق، أعلنت «جلوبـال فاينانـس» عن فوز البنـك الأهلي السـعودي بثلاث جوائز على مستوى الشرق الأوسط وهي أفضل تصميم لتجربة المستخدم، وجائـزة أفضل موقع مصرفي متوافق مع الهواتف الذكية، بالإضافة إلى جائزة البنك الأكثر إبتكاراً للخدمات المصرفية.

كمـا حصد البنـك جوائز أخرى مـن «غلوبال فاينانـس» أيضاً وهي أفضـل بنـك رقمي للأفـراد، وأفضل موقـع مصرفي متكامـل للخدمات المصرفيـة، إضافة إلى جائزة البنك الأكثر إبتكاراً للخدمات الرقمية في السـعودية وأفضل تطبيق مصرفي للشـركات. وحصل البنك على جائزة أفضل بنك لتجربة المستخدم الرقمية في السعودية من مجلة «ذا بانكر».

من جهة أخرى، أعلن «الأهلي السعودي» ضمن برامج «أهالينا» عن تخريج 10 شركات ناشئة من برنامج مسرّعة الحج والعمرة بالتعاون مع وزارة الحج والعمرة. جاء ذلك خلال حفل صناع الإبداع السنوي والذي أقيـم مؤخراً فـي مدينة جدة في حضـور وزير الحج والعمـرة الدكتور توفيـق بن فوزان الربيعة، ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي السـعودي سـعيد بن محمد الغامدي. وشـهد الحفل تخرج 10 شـركات ناشئة من برنامج مسرّعة الحج والعمرة حيث شهد أيضاً عروضاً لمشاريع مبتكره

عمر ياسين خلال تسلمه تكريم البنك لفوزه بالجوائز من «غلوبال فاينانس»

مقدمة من قبل أبرز شـركات الأعمال الناشـئة المتخصصة في أعمال الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية.

تخريج 10 شركات ناشئة خلال حفل صناع الإبداع السنوي في أولى مبادرات هذه الشراكة لخدمة ضيوف الرحمن

عالم مصرفي أفضل في مجتمع أفضل لمستقبل أفضل.

يُعتبر بنك الإمارات دبي الوطني من البنوك الرائدة والأكثر ابتكاراً في الإمارات العربية المتحدة.

نفخر اليوم بالدور الكبير الذي نؤديه في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والذي يشمل الخدمات المصرفية الإسلامية، الأسواق العالمية والخزينة، الخدمات المصرفية الاستثمارية، الخدمات المصرفية الخاصة، إدارة الأصول وخدمات الوساطة.

إنّ الالتزام بتنمية المجتمع من أهدافنا الدائمة. ويتجلى هذا الالتزام في سعينا الدؤوب إلى إيجاد أفكار جديدة تسهم في تحسين خدماتنا ومنتجاتنا، وفي الدعم الذي نقدمه لذوي الهمم وخططنا الهادفة لنشر ثقافة الوعي المالي.

هذا هو نهجنا التقدمي والمسؤول الذي يؤكد أيماننا بمستقبل واعد.
#الأفضل . نعمل . دوماً

الإمارات العربية المتحدة | مصر | المملكة العربية السعودية | الهند | سنغافورة | المملكة المتحدة | مكاتب تمثيلية في كل من الصين وأندونيسيا

بنك الإمارات دبي الوطني

emiratesnbd.com/ar

أكثر من 600 فرع
عبر 5 قارات

من خلال شبكة فروعنا المنتشرة عالمياً، نتيح لكم الوصول إلى الأسواق المختلفة خصوصاً أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواعدة والتي نعتبر أحد أقدم البنوك فيها وأكثرها أماناً وموثوقية.

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

arabbank.com